الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

مدرسة الدكتوراه:التسيير الدولي للمؤسسات

تخصص: مالية دولية

أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه

العوامل المؤثرة في تنافسية الإقتصاد الجزائري

من إعداد الباحثة:

عبد الجليل هجيرة

تحت إشراف:

أ- د.مليكي سمير بهاء الدين

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. طاولي مصطفى كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. مليكي سمير بهاء الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د.شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر	المركز الجامعي مغنية تلمسان	ممتحنا
د. جديدن لحسن	أستاذ محاضر	المركز الجامعي عين تموشنت	ممتحنا
د.سحنون سمير	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د.بوريش لحسن	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

2017-2016

كلمة شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الخالص إلى:

- الله عز وجل و أحمده و أشكره على هذه النعمة.
- الأستاذ المشرف الدكتور مليكي سمير بهاء الدين، الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة و الإشراف على هذا العمل.
- جميع من ساعدني في إنجاز هذا العمل و كذلك أشكر جميع أفراد عائلتي على دعمهم المادي و المعنوي.
- جميع أساتذتي الكرام و أعضاء لجنة المناقشة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- *كل أفراد عائلتي كبيرا صغيرا*
- *إلى جميع الأحباب و الأصدقاء*
- *إلى كل طالب علم و باحث عن المعرفة.*

الفهرس

كلمة شكر و تقدير	أ
الإهداء	ب
فهرس المحتويات	2-1
فهرس الجداول	4-3
فهرس الأشكال	6-5
فهرس الملاحق	7
المقدمة العامة	13-8
الفصل الأول: عموميات حول التنافسية	52-14
مقدمة الفصل الأول	15
المبحث الأول : ماهية التنافسية	26-16
المبحث الثاني : البيئة التنافسية و استراتيجيات التنافسية	32-26
المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية	51-32
خاتمة الفصل الأول	52
الفصل الثاني : عموميات حول الإقتصاد الجزائري	79-53
مقدمة الفصل الثاني	54
المبحث الأول:التطور التاريخي للإقتصاد الجزائري	65-55
المبحث الثاني:الإصلاحات الاقتصادية و الإنفتاح على اقتصاد السوق 1999/1989	74-65
المبحث الثالث:إمكانيات الجزائر و خصائص إقتصادها	77-74
خاتمة الفصل الثاني	79
الفصل الثالث : تنافسية الاقتصاد الجزائري	113-80
مقدمة الفصل الثالث	81
المبحث الاول :إندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي	87-82
المبحث الثاني : مسار الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة	93-87

المبحث الثالث: القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري	112-93
خاتمة الفصل الثالث	113
الفصل الرابع:الدراسة القياسية	160-114
مقدمة الفصل الرابع	114
المبحث الأول: ماهية السلاسل الزمنية	125-115
المبحث الثاني: أدبيات التكامل المتزامن	139-125
المبحث الثالث: دراسة قياسية لاختبار العلاقة بين مؤشر التنافسية و كل من متغيرة مستوى دخل الفرد، الاستثمار الأجنبي المباشر ، سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري، المستوى العام للأسعار ، و الصادرات	157-139
خاتمة الفصل الرابع	158
الخاتمة العامة	163-159
المراجع	173-164
الملاحق	176-174
قائمة المحتويات	180-177

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المكونات الأساسية للبيئة	26
02	تعداد الدول التي يخصها كل تقرير و طريقة إعداد هذه المؤشرات	43-42
03	إدراج البلدان ضمن مرحلة النمو وفقا لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP	48
04	إنتاج للشخص الواحد (بالفرنكات) لسنة 1954	55
05	هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1969/1967	59
06	هيكل المديونية الجزائرية المتوسطة و الطويلة المدى حسب عملات التقويم	76
07	الأهمية النسبية للمحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية (2000/1994)	78
08	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	89
09	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)	91
10	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	93
11	حوصلة عامة حول الصادرات الجزائرية سنة 2015	93
12	تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية 2010-2015	94
13	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر2010-2014	96
14	اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الوطني	97
15	الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية2010-2014	98
16	متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي 2010-2014	100
17	الميزان التجاري للجزائرلسنتي 2014/2013	101
18	تطور سعر الدينار مقابل الدولار و الاورو(2005-2012)	102

19	تصنيف الجزائر وفق تقرير التنافسية العالمي	104
20	تصنيف الجزائر وفق تقرير التنافسية العربية	105
21	تطـــور مؤشـــرات التـــوازن الـــداخلي و الخـــارجي للاقتصـــاد الجزائـــري للفترة 2000- 2011	108
22	اختبار "ADF" من الدرجة صفر لجميع المتغيرات	147
23	اختبار ADFمن الدرجة الأولى لجميع المتغيرات	148
24	نتائج اختبار السببية لجرانجر	150

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج القوى الخمس للمنافسة(نموذج بورتر)	28
02	المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية	45
03	المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة	46
04	التنافسية من منظور المنتدى الاقتصادي العالمي	49
05	منحنى تطور صادرات الجزائر من السلع و الخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من سنة 1970 إلى سنة 2014	141
06	منحنى تطور اجمالي الناتج المحلي للفرد بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي من سنة 1970 إلى سنة 2014	141
07	منحنى تطور التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من سنة 1970-2014	142
08	منحنى تطور مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من 1970 إلى سنة 2014	143
09	منحنى تطور المستوى العام للأسعار من سنة 1970 إلى سنة 2014 المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews	144
10	منحنى تطور سعر صرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي من سنة 1970 إلى سنة 2014	144
11	دالة استجابة GDP للصادرات	151
12	دالة استجابة GDP للاستثمار الأجنبي المباشر	152

13	دالة استجابة GDP لمستوى دخل الفرد	153
14	دالة استجابة GDP لسعر الصرف	153
15	دالة استجابة GDP للمستوى العام للأسعار	154
16	تقدير مكونات التباين لجميع المتغيرات في المدى القصير	155
17	تقدير مكونات التباين لجميع المتغيرات في المدى الطويل	156

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بيانات لمتغيرات الدراسة من سنة 1970 إلى سنة 2014	176-175

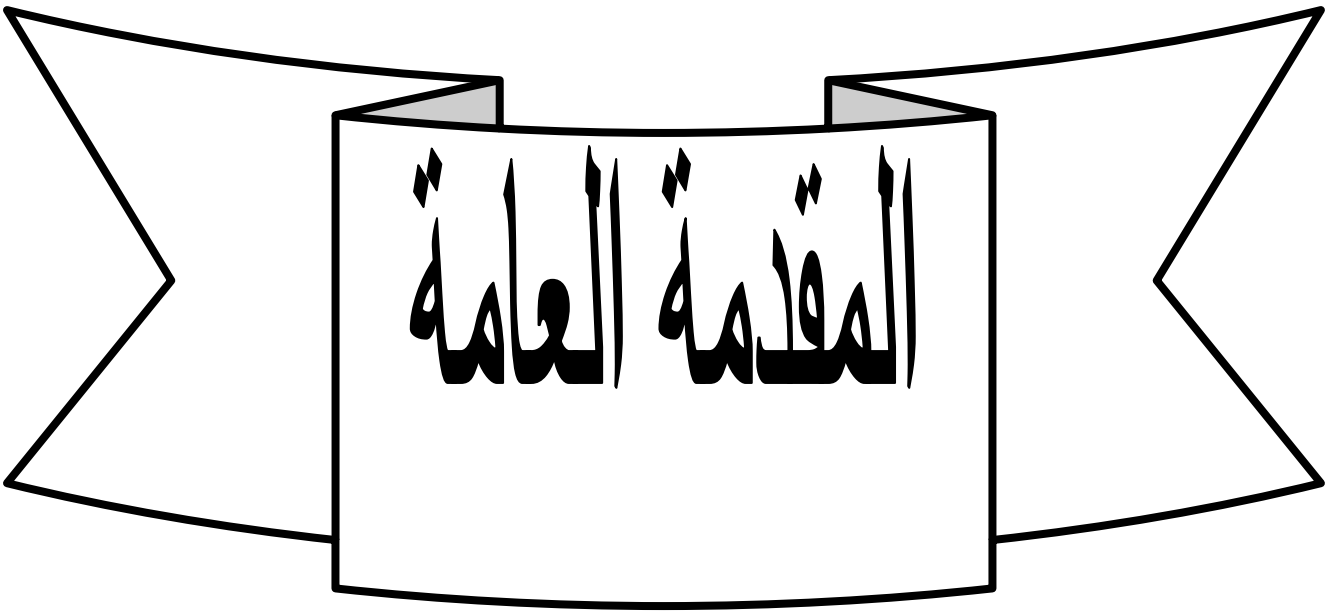
المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة و لا يخضع لنظرية إقتصادية عامة، و أول ظهور له كان خلال الفترة 1981-1987 التي عرفت عجزا كبيرا في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في تبادلاتها مع اليابان) و زيادة حجم الديون الخارجية، و ظهر الإهتمام مجددا بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد و بروز ظاهرة العولمة ، و كذا التوجه العام لتطبيق إقتصاديات السوق.

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو و التنمية الاقتصادية و إزدهار الدول و هذا ما يصعب من تحديد تعريف دقيق و مضبوط للتنافسية ، إضافة إلى عامل مهم ألا و هو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية ، ففي بداية السبعينات كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال سنوات الثمانينات، أما في سنوات التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، و حاليا تنافسية الدول تعي مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.و توفير مستوى تشغيل عالي و تماسك اجتماعي و هي تغطي مجال واسع و تخص كل السياسات الاقتصادية.

بما أن التنافسية هي العامل المحدد للرابحين و الخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة و باعتبارها الإطار الجامع لمختلف الشروط اللازمة لقطف ثمار سياسات التحرير الاقتصادي و فتح الأسواق و الإندماج بالاقتصاد العالمي ،فهل الجزائر من الرابحين أم الخاسرين ؟

قد كشف تقرير التنافسية العالمي لعام 2014 - 2015 و الذي يعد أبرز مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية في العالم أن ترتيب الاقتصاد الجزائري تحسن بفضل "الوضعية الاقتصادية الكلية المتينة" ليقفز إلى المرتبة الـ 79 مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة الماضية (2013-2014) و110 في تقرير 2012-2013. واستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 11 من بين 144 بلدا شملها المسح. كما احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث حجم السوق. وساهم أيضا في تحسين مرتبة الجزائر الأداء الجيد لقطاع التربية والتعليم وكذا الصحة لاسيما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالمالاريا وداء فقدان المناعة المكتسبة. غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية حيث جاءت الجزائر في المرتبة ال133 من حيث وفرة الخدمات المالية والـ 133 من حيث متانة البنوك وال72 من حيث سهولة الحصول على القروض.كما أوصى التقرير بمراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري وزيادة الاهتمام بفعالية

أسواق العمل والسلع والأسواق المالية كشروط ضرورية لوضع البلاد في "سكة تنمية أكثر استدامة." وفي هذا السياق صنف التقرير الجزائر في المرتبة 136 في مجال فعالية سوق السلع بالنظر لعدة عوامل

منها ضعف كثافة المنافسة المحلية (المرتبة 136) وتعقد الإجراءات لإطلاق مشاريع (المرتبة 139). كما احتلت الجزائر المرتبة 106 من حيث المنشآت القاعدية في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 107) والموانئ (المرتبة 117) ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 128).كما صنفت الجزائر في المرتبة 128 وفقا لمؤشر الابتكار بالرغم من وفرة العلماء والمهندسين (المرتبة 61)[1]

و في تقرير التنافسية لسنة 2015-2016 تراجعت الجزائر بثمانية مراكز فاحتلت المركز 87 عالميا، تاسعة عربيا والثانية مغاربيا وراء المغرب ومتقدمة على كل من تونس وموريتانيا. [2]

الإشكالية:

ما هي أهم العوامل التي تؤثر في القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري؟

إلى جانب الإشكالية العامة، و من أجل الإلمام بموضوع الدراسة، حصرنا الموضوع في الأسئلة التالية:

*ما الذي يعيق تقدم تنافسية الاقتصاد الجزائري؟

*ما هي البدائل اللازمة لجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنافسية ؟

الفرضيات:

1- الصادرات و مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف و مستوى دخل الفرد و المستوى العام للأسعار يؤثر في القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

2- الصادرات و مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف و مستوى دخل الفرد و المستوى العام للأسعار تساهم بنفس النسبة في القدرة التنافسية للاقتصاد للجزائري في المديين القصير و الطويل .

أسباب اختيار الموضوع:

*الموضوع يندرج في إطار التخصص.

*من المواضيع الحيوية و المهمة، و الحديثة في الاقتصاد.

[1] http://www.echoroukonline.com/ara/articles/215102.html تصفح يوم 2017/02/17 على الساعة 13:00.
[2] http://www.elkhabar.com/press/article/91534/#sthash.oylN3O5Y.dpbs تصفح يوم 2017/02/17 على الساعة 13:30.

*في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم يعتبر تعزيز القدرة التنافسية من أهم الأولويات المتبعة في استراتيجيات التنمية.

*الحرص على دراسة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري و معرفة مكانته العالمية.

*رغبة شخصية للبحث في مختلف جوانب الموضوع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة:

*أهم العوامل التي تؤثر في تنافسية الاقتصاد الجزائري.

*مختلف الأسباب التي تعيق التقدم في الترتيب العالمي لتنافسية الاقتصاد الجزائري.

*الإجراءات و البدائل الضرورية لجعل الاقتصاد أكثر تنافسا.

حدود الدراسة :

حددت الدراسة في إطار مكاني و زماني ، فالدراسة ستخص الجزائرأما الفترة الزمنية فستكون من بداية سنة 1970 إلى سنة 2014 و يرجع اختيار هذه الفترة إلى توفير أكبر قدر من البيانات .

منهجية الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية موضوع البحث، و تحليل أبعادها، جوانبها، و نتائجها و للإجابة على أسئلة البحث و إثبات صحة الفرضيات تم استخدام الأسلوب الوصفي في عرض المفاهيم و توصيف العلاقات بين متغيرات الدراسة، كما تم اعتماد الأسلوب القياسي لاختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي التي تم اختيارها و متغيرة مؤشر التنافسية و ذلك باستعمال نموذج VAR

الدراسات السابقة:

1-كلثوم كبابي،"التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر المغرب و تونس"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة،تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة ، 2008/2007،من أهم النتائج التي توصلت إليها :

*التحولات و التطورات العالمية تفرض على دول المغرب العربي التكثيف و التطوير السريع لاقتصادياتها

*بنية التجارة الخارجية لاقتصادياتها و طبيعة الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجدبها ينعكسان على القدرة التنافسية للدول .

2- أسماء رومان،"دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية2007-2013 "،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة -الماستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)،تخصص مالية و إقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر-بسكرة،2013-2014. من أهم النتائج التي توصلت إليها :

*تتمثل أهم أوجه القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، و هو ما إنعكس سلبا على معدلات التصدير، وسبب تشوهات في تركيبة هيكل صادرات المحروقات.

*بالرغم من التزايد المستمر في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن بيئتها الاستثمارية تتميز بالعديد من العراقيل و العوائق أدت إلى ضعف تنافسية الاقتصاد وقدرته على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

محتويات البحث :

لإنجاز هذا الموضوع وضعنا مقدمة عامة تحتوي على الإشكالية و فرضيات الدراسة ثم قسمنا البحث إلى أربعة فصول تلتهم الخاتمة العامة.

تطرقنا في الفصل الأول إلى عموميات حول التنافسية حيث عرضنا ماهية التنافسية من تعريف و مستويات ، أنواع و عوامل مؤثرة و مؤشراتها الجزئية و الموسعة .

في الفصل الثاني تم عرض التطور التاريخي الذي مر به الاقتصاد الجزائري و أهم الإصلاحات الإقتصادية التي مر بها و كذلك إمكانيات و خصائص هذا الإقتصاد.

الفصل الثالث وضحنا فيه إندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي و مساره في الألفية الثالثة ثم حاولنا تحليل القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري من حيث الصادرات و الإستثمار الأجنبي المباشر، و المؤشرات الجزئية و الموسعة لتنافسية الإقتصاد الجزائري ، في نهاية الفصل تم تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2011.

الفصل الرابع يتمثل في الجانب التطبيقي من البحث و هو اخر فصل تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول السلاسل الزمنية و إختبارات الإستقرارية و أدبيات التكامل المتزامن، ثم قمنا بدراسة قياسية فأجرينا اختبار الجذر الأحادي على متغيرات الدراسة للتأكد من استقراريتها ثم اختبار السببية لجرانجر و في الأخير قمنا بتقدير دوال استجابة النبضة و مكونات التباين باستخدام نموذج Varو إعتمدنا في الدراسة على برنامج eviews في معالجة البيانات.

تتضمن الخاتمة أهم النتائج المتوصل إليها، مع إدراج بعض التوصيات.

الفصل الأول:عموميات حول التنافسية

مقدمة الفصل الأول

المبحث الأول : ماهية التنافسية

المبحث الثاني : البيئة التنافسية و استراتيجيات التنافسية

المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية

خاتمة الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول

أصبح لمفهوم التنافسية وقع متزايد الأهمية يحظى بالإهتمام على الصعيد العالمي، حيث صار من أولويات الدول خاصة النامية منها من أجل مواكبة التطورات سريعة الوتيرة التي يشهدها العالم المعاصر من تقدم في المجال التكنولوجي و الإتصالات ، الانفتاح الاقتصادي و تحرر للأسواق.

فالتنافسية حاجة ملحة للشركات و الأفراد و الدول التي ترغب في زيادة مستدامة لمستويات معيشة الأفراد و المساهمة في التقدم العالمي، التراجع في التنافسية الإقتصادية قد يهدد الأمن القومي للبلاد ، القدرة التنافسية هي قدرة المؤسسات أو القطاعات الإنتاجية أو الدول على تسويق منتجاتها و زيادة حجم مبيعاتها ، في ظل المنافسة من السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية و الخارجية ، و يمكن أن ترجع هذه القدرة إلى الأسعار المنخفضة "تنافسية سعرية"، أو عوامل أخرى كالجودة و الإبتكار و العلامة التجارية.

و تعد القدرة التنافسية من القضايا التي تكتسي أهمية قصوى عند الإقتصاديين و رجال الأعمال و صناع السياسات الإقتصادية على حد سواء.

المبحث الأول:ماهية التنافسية

المطلب الأول:مفهوم التنافسية

1-مصطلح التنافسية:

1-1-لغويا: حسب القاموس المحيط تعني" نافس- نفاساً -منافسة " أي فاخر و بارى و بالغ و زايد و غالى و تعني أيضا رَغِبَ.[3]

1-2-اقتصادياً : هو الرغبة باستهلاك سلعة ما سواء كانت إنتاجية أم خدمية من بين مجموعة من السلع المتشابهة. بشرط توافر حرية المبادلات التجارية وحرية المنتجين. أي حرية السوق وقوى العرض والطلب. ولكن الطلب في هذه الحالة يكون سيد السوق الحقيقي ويكون العرض تابعاً له إلى درجة ما، وكلما كان الطلب أقل من العرض اشتدت المنافسة التي يمكن أن تتحول إلى مزاحمة وقد تنتهي بالاحتكار. إذ أن التنافسية ليست مفهوماً مطلقاً بل نسبي تحددها آلية السوق القائمة على اللقاء ما بين قوى العرض والطلب والتي بموجبها تتحدد الأسعار.[4]

1-3- تعريف معهد التنافسية الدولية:[5]

أما معهد التنافسية الدولية، فإنه يرى بأن القدرة التنافسية للبلد تتوقف على ما يلي:

-أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا، و يقصد بالكفاءة :

تكلفة أقل : من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقانة والتنظيم؛

ارتفاع الجودة : وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الانتاج؛

الملائمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد بالاستناد إلى المعلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

---

[3] حيان أحمد سلمان،" جدلية التنافسية الاقتصادية وجوهرها ومـؤشراتها في الاقتصاد السوري"، الاقتصادية الالكترونية، العدد 423، دمشق، 2009، ص 1 ، من الموقع الشبكي :http://www.iqtissadiya.com/print.asp?id=2636 ، *تصفح يوم 2012/11/13، على الساعة 20:00.*

[4] حيان أحمد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص1.

[5] اسماء رومان،"دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية2007-2013 "،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة -الماستير في العلوم الاقتصاديةغير منشورة)،تخصص مالية و اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر-بسكرة،2013-2014،ص 15.

-أن يبيع أكثر، من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقانة وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد ،وهو أحد عناصر التنمية البشرية ؛

-أن يستقطب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

1-4-تعريف تقرير التنافسية العربية 2102

ينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني " الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية".

وتشير الفكرة في هذه الحالة إلى أن التنافسية نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تكون لها

تنافسية عالية في صناعة أو قطاع معين بشكل مطلق، وإنما ستكون لها تنافسية مقارنة بالدول الأخرى أو بالنسبة للسلع الأجنبية في السوق العالمية ويعتبر المعهد أن قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مجالات تطوير تنافسية الدول العربية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والرفاهية للأفراد بتحسين مستوى معيشتهم، من خلال دخل فردي مطرد الارتفاع في إطار البيئة العالمية المعاصرة [6].

المطلب الثاني:مستويات التنافسية:

إن مفهوم التنافسية قد يعني أشياء مختلفة وفقا لمستوى التحليل. فعلى سبيل المثال

1- مفهوم تنافسية على مستوى المنشأة :

هي" قدرة المؤسسة على زيادة حصتها في السوق في بيئة تنافسية، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي"[7]

هي تشير إلى قدرة المنظمة على خلق القيمة و المحافظة على العملاء[8]

[6] اسماء رومان ، مرجع سابق،ص15.

[7] Henri GRETHEN, **La Compétitivité:Objectif de Politique Economique**, **Revue La Lettre de L'Observatoire de la Compétitivité**, Luxembourg, n°:1, juin, 2004, p 2, *Sit Web*: *http://www.odc.public.lu/publications/lettre_observatoire/lettre_odc_01.pdf, Consulté le: 21/12/2012, à 19:10.*

[8] Ulrike Mayrhofer, « management stratégique », sans édition, éditions Bréal, France, 2007, p 10.

"مصطلح التنافسية مستمد من أدبيات المؤسسات، و يعني بالنسبة للمؤسسة أنها تستطيع، و بدون مساعدة ، الاستمرار و الإنتاج بتكاليف معطاة، حسب نظام الضرائب و القوانين الداخلية للبلد"[9]

2-التنافسية على مستوى الصناعة: " قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم و حماية الدولة، و بالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة"

وتقاس تنافسية مستوى الصناعة أو النشاط الممارس من حيث تفوقه على الأنشطة الأخرى في المجالات التالية:

-الجودة الأفضل و المواصفات القياسية الأرقى

-قدرة المنتجات على الإشباع للحاجات المتنامية

-التكنولوجيا المستخدمة و خدمات ما بعد البيع

كذلك تقاس تنافسية قطاع صناعي معين من خلال:

-الربحية الكلية للقطاع

-الميزان التجاري للقطاع

-محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر[10]

3-التنافسية على مستوى الدولة:

ويعتبر مفهوم "تنافسية الدولة" أكثر تعقيداً، وقد جذب هذا المفهوم انتباه المفكرين وواضعي السياسات منذ الثمانينات مع تسارع وتيرة العولمة حيث حاول العديد منهم تحديد العوامل المؤثرة على مجال التنمية وتحديد مصادر النمو في الدول المختلفة. وهناك عدة تعريفات لتنافسية الدولة، منها ما يلي:

- "القدرة على إنتاج سلع وخدمات طبقاً لمعايير ومتطلبات الأسواق الدولية مع توفير مستوى معيشة

[9] karl AIGINGER, **La Compétitivité des Entreprises: des Régions et des Payes**, **Revue La Vie Economique**, n°:3, 2008, p 19, sit web : http://www.lavieeconomique.ch/fr/editions/200803/pdf/Aiginger.pdf,*Consulté le: 21/12/2012, à 19h:37.*

[10] حجاج عبد الرؤوف،"الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية : مصادرها و دور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي"،(مذكرة ماجستير غير منشورة)،تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات،جامعة سكيكدة، 2007/2006،ص 09.

مرتفع للمواطنين يزداد ارتفاعاً واستدامة على المدى الطويل." (المجلس الأمريكي لسياسة التنافسية 1992)

• "قدرة دولة ما على تحقيق معدلات نمو سريعة ومتواصلة في متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلى على مدى فترات طويلة." (المنتدى الإقتصادى العالمي - تقرير التنافسية العالمية 1996)

• "تدعيم قدرة المنشآت والقطاعات الإنتاجية والمناطق والدول والأقاليم على تحقيق مستويات عالية نسبياً في معامل الدخل(factor income) ، ومعامل التوظيف (factor employment)، في ظل ظروف المنافسة الدولية ". (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية 1996).

• "هي أحد مجالات المعرفة الاقتصادية التي تقوم علي تحليل الحقائق والسياسات التي تحدد قدرة دولة ما على خلق والحفاظ على بيئة تضمن استمرارية نمو مؤسساتها وازدياد قيمتها وتحقيق المزيد من الرخاء لشعبها."(المعهد الدولي لادارة التنمية –الكتاب السنوي للتنافسية 2003)

• " تتضمن التنافسية عوامل الإنتاجية، والكفاءة، والربحية، ولكنها ليست هدفاً في حد ذاتها لأنها تمثل مجموعة من العوامل المهمة التي تهدف إلى تحقيق مستوى معيشة أعلى وتحقيق الرخاء الإجتماعي – فهي تعد الأداة لتحقيق تلك الأهداف. وعلى المستوى العالمي، تقدم التنافسية القاعدة التي على أساسها يمكن زيادة مكاسب الأفراد بدون حدوث التضخم كأثر سلبي لهذه المكاسب ويكون ذلك عن طريق رفع مستوي الإنتاجية وتحسين الكفاءة في إطار التخصص الدولي". [11]

4-العلاقة بين مستويات التنافسية:

إن العلاقة بين التنافسية على الأصعدة الثلاثة أي الدولة و القطاع و المنشأة هي علاقة تكاملية بحث أن أحدهما يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية في ظل غياب مؤسسات ذات قدرة تنافسية على الصعيد الدولي، و بالتالي فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع و مستمر لدخل الفرد، يعد دليلا على أن الأنشطة الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي.[12]

5-المنافسة و التنافسية:

[11] http://www.encc.org.eg/concept_ar.html،تصفح يوم 2012/12/21، على الساعة 18:58

[12] حجاج عبد الرؤوف،"الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية : مصادرها و دور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي"،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات،جامعة سكيكدة، 2007/2006،ص 10.

تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين مفهوم المنافسة و التنافسية، فإذا كانت التنافسية عرف على أنها الأداء الإقتصادي الحالي و الكامن للبلد في المجالات التي يتنافس فيها مع الأمم الأخرى ، فإن المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج و التجارة في البلد المعني.أما من جانب الإطار النظري فيمكن التمييز بين مدرستين في مقاربة تحديد مفهوم التنافسية و قياسها، هما مدرسة رجال الإدارة و تركز على جوانب مثل التكلفة و الإنتاجية و مدرسة الاقتصاديين و تركز على الرفاه و على جوانب التجارة الخارجية و دورها في النمو و تحقيق رفاه الأمة مع الأخذ بالاعتبار التداخل و التشابك بين كلا المفهومين، و بالنسبة لمدرسة الاقتصاديين فإنها تربط التنافسية بهدف تحقيق الرفاه المستند إلى النمو الاقتصادي المستدام ، بحيث يمكن اعتبار الاقتصاد تنافسيا إذا كان قادرا على النمو بنسبة أعلى من الاقتصاديات الأخرى و دون التأثر بمشكلات ميزان المدفوعات، و ربط التنافسية بالنمو متعلق بأداء الاقتصاديات المتقدمة ، و التي يعوق نموها حجم السوق المحلية من جهة و صعوبة تصريف إنتاجها في السوق الدولية بالاعتماد على المنافسة السعرية وذلك لارتفاع مستويات المعيشة فيها و ارتفاع الأجور ، ويبقى الحل الأفضل للتنافس عبر رفع الإنتاجية و الاختراع في المجالات ذات الكثافة الرأسمالية العالية بينما تقوم شركاتها بنقل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة و التكاليف المتدنية ، و تبعا لذلك تستخدم العديد من المؤشرات النوعية و الكمية لتقييم ما إذا كان البلد يولد الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه و مدى قدرته في الحفاظ على حصصه في الأسواق و في تحقيق مداخيل مستدامة و متزايدة. أما مدرسة رجال الأعمال فتختصر التنافسية بالتفوق في الأسواق الدولية و المحلية ، و لا تربطها مباشرة بالرفاه الذي يمكن أن يتحقق من خلال سياسات قد لا تشمل التنافسية في الدرجة الأولى. و أصبحت التنافسية بالنسبة لهذه المدرسة ، سياسة وطنية تقاس من خلالها مقدرة البلد على تحقيق التفوق في الأسواق الدولية بالإضافة إلى جاذبيته في استقطاب رؤوس الأموال و توطين التقنية و المساهمة في سلسلة الإنتاج الدولية . و يتطلب تبني هذه السياسة العمل على تطوير السياسات الفرعية و تحديث المؤسسات و إحداث تغيير هيكلي في البنى الاقتصادية و الاجتماعية لتطوير الإنتاجية التي تعتبر مفتاح التنافسية الحديثة في الأسواق الدولية. [13]

المطلب الثالث:أنواع التنافسية و العوامل المؤثرة في التنافسية

1-أنواع التنافسية:

[13]نوري منير ، " تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة لاقتصادية "، مجلة شمال افريقيا ، العدد 04، جامعة شلف، الجزائر ، ص23.

يمكن تصنيف التنافسية إلى:[14]

1- التنافسية وفق الموضوع:

وتتضمّن تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة

1-1- تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطًا لازمًا لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف، فكثيرًا ما يُعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، ويعدّ ذلك أمرًا مضلِّلاً، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة، كالجودة وخدمات ما بعد البيع. وعليه يجب اختيار معايير معبِّرة تمكّن من التعرف الدقيق على وضعية المنتج في السوق في وقت معين.

1-2- تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على مستوى أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج؛ حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في المستوى نفسه من النتائج. في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير. أما تنافسية المؤسسة، فيتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة، والأعباء الإجمالية، التي نجد من بينها: تكاليف البنية؛ النفقات العامة، نفقات البحث والتطوير، والمصاريف المالية...الخ من جهة أخرى. فإذا فاقت هذه المصاريف والنفقات الهوامش، واستمر ذلك مدة أطول، فإن ذلك يؤدي إلى خسائر كبيرة، يصعب على المؤسسة تحملها. ومن ثمة فالمؤسسة مطالبة بتقديم قيمة لزبائنها، ولا يتم ذلك إلا إذا كانت قد حققت قيمًا مضافة في كل مستوياتها.

2- التنافسية وفق الزمن:

تتمثل في التنافسية الملحوظة والقدرة التنافسية

2-1- التنافسية الملحوظة :

تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحقّقة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألاّ نتفاءل بشأن هذه النّتائج؛ لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السّوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية. فالنتائج الإيجابية في المدى القصير، قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

2- 2-القدرة التنافسية :

أظهرت الدراسة التي تمت على 28مؤسسة فرنسية،أن القدرة التّنافسية تستند إلى (08)معايير وهي:الموقع في السوق،المرونة،معرفة كيفية العمل،الجودة،الخدمات،التكاليف،الإنتاجية و مردودية رأس المال، حيث أن هذه المعايير تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري؛ لأنه يوضح جانبًا من القدرة التنافسية، ويُبقي المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، ولكنه لا يكفي بمفرده. وعلى خلاف التنافسية الملحوظة، فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، وبنظرة طويلة

[14]عمار بوشناف," الميزة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية", (رسالة ماجيستر غير منشورة) , جامعة الجزائر, 2002, ص 11.

المدى من خلال عدة دورات استغلال.

3-التنافسية بالنسبة لدنيا الأعمال:

يمكن القول بأن هناك نوعين من التنافسية بالنسبة لدنيا الأعمال هما

3-1- التنافسية المباشرة :هي تلك المنافسة التي تحدث في المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد.

3-2-التنافسية غير المباشر ة : تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد المتاحة.

فالتنافسية بالنسبة لدنيا الأعمال هي تنافسية على الموارد قبل أن تكون تنافسية على السوق أو الزبون، هذا ما يجعل كبريات الشركات المتعددة الجنسية تستقر خارج أوطانها بالقرب من المواد الخام، لتقليل التكاليف والبيع بسعر تنافسي .وبالتالي زيادة مبيعاتها واحتكار السوق الدولية[15].

4- تنافسية السوق:

هذا التعريف يرتكز على السوق و مفاده أن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها، و ذلك استنادا إلى تقويم حصة السوق النسبية. ونأخذ مثال عن ذلك سوق الهاتف النقال (الاتصالات) في الجزائر أين يوجد ثلاثة متعاملين، إذ يمكن تقويم و ترتيب أداء المتعاملين من خلال مجال التغطية ،جودة الصوت، الخدمات المرافقة للاتصال،... الخ[16].

و هناك تقسيمات أخرى في الأدبيات الاقتصادية للتنافسية نوجزها في ما يلي:[17]

أ-تنافسية التكلفة أو السعر:

فالبلد ذو التكلفة الأقل هو الذي يتمتع بتنافسية عالية بالنسبة لصادراته إلى الأسواق العالمية، ويشمل هذا النوع من التنافسية أثر سعر الصرف للعملة الوطنية ؛ أي تركز في قدرة المؤسسة على عرض السلع والخدمات بسعر أقل من المنافسين وتكاليف إنتاج أقل .

ب- التنافسية غير السعرية :

ويقصد بها العوامل غير التقنية وغير السعرية التي تدخل ضمن مفهوم التنافسية (مثل الموقع، المناخ، العادات والتقاليد ..الخ)، والتميز بالخدمات المصاحبة رغم ارتفاع السعر

[15]كاكي عبد الكريم ،"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية 2011/2010،ص 109.

[16]كاكي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص109.

[17]زكية بوسعد،"أثر برامج تقليص العمال على الكفاءات في المؤسسة العمومية الاقتصادية دراسة حالة : مؤسسة مطاحن الأوراس-باتنة"،(مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة)، تخصص تنظيم الموارد البشرية، جامعة باتنة،2008/2007،ص 19.

ج-التنافسية النوعية:و تشمل إضافة إلى نوعية المنتجات و الملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، و الأكثر ملائمة للمستهلك و حيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة .

ت- التنافسية التقنية:

تعتبر التنافسية التقنية من أهم انشغالات المفكرين أمثال: Schumpeter، Marshall حيث لا يتم التنافس على أساس السعر والتكلفة وإنما على أساس المنتجات نفسها وهذا يعود إلى البحث، الابتكار، تراكم المعارف التقنية و الكفاءات .أي التنافس يكون على أساس الإنتاج عالي التقنية والأكثر تعقيدًا.

ث-التنافسية الظرفية والتنافسية المستدامة[18]

في حين يميز تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2011 بين نوعين من تنافسية الدولة وهما:

ث-1 التنافسية الظرفية (الجارية) ودليلهاCCI

وتركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها وتحتوي على عناصر مثل التزويد، التكلفة النوعية، والحصة من السوق الخ ...

ث-2-التنافسية المستدامة (الكامنة)ودليلها:GCI

وهي التنافسية التي تركز على الابتكار و رأس المال البشري والفكري، تحتوي على عناصر متنوعة أهمها:

التعليم، رأس المال البشري، الانتاجية، البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية وقوى السوق ...الخ

2-العوامل المؤثرة في التنافسية:[19]

-تكاليف المواد المستعملة في صناعة المنتوج النهائي، مثل المواد الأولية ، الطاقة و غيرها من الاستهلاكات الوسيطية.

-تكلفة العمل: أجور العمال، أقساط مدفوعة للتأمين على العمال الأجراء، الضرائب و الرسوم على اليد العاملة.

-تكلفة رأسمال أو مصادر التمويل الخارجية على المدى الطويل و الأقساط المدفوعة للمساهمين و فوائد القروض.

-سعر الصرف الذي يلعب دورا جد مهم في تكلفة وارداتنا و في سعر بيع منتوجاتنا للخارج.

[18] رومان اسماء،مرجع سابق،ص22.

[19] Isabelle de Kerviler , « LA COMPÉTITIVITÉ : ENJEU D'UN NOUVEAU MODÈLE DE DÉVELOPPEMENT
Avis du Conseil économique, social et environnemental », JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, Mercredi 19 octobre 2011,p10.

عوامل أخرى:

-جودة المنتجات

-خدمة ما بعد البيع

-القوة البيعية

-الجهود المبذولة في البحوث و الإبداع مهما كان النشاط الإنتاجي.

-تنظيم العمل (بإدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال) و القدرة على الإبداع و الحوار الاجتماعي و التسيير

-الاستثمار في التكوين المستمر للموظفين

-القدرة على إيجاد مصادر للتمويل بشروط و معدلات مقبولة فيما يخص رؤوس الأموال و القروض البنكية.

المطلب الرابع :أهمية و محددات التنافسية

1-أهمية التنافسية:

تتمثل أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته ، يشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة هي أكثر قدرة على استيعاب مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة لأنه باستطاعة الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق إلى السوق العالمية[20].

تأتي أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة تنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص و استخدام الموارد و تحفيز الإبداع و الابتكار و تحسين مستوى الإنتاجية و جودة الإنتاج، و من أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف و الأسعار.[21]

2- محددات التنافسية [22]:

دائماً ما يتبادر إلى الذهن السؤال عن الأسباب وراء تفوق دولة ما ونجاحها في التنافس عالمياً بصناعاتها أو خدماتها؟ للإجابة على هذا السؤال يشير خبير التنافسية الدكتور مايكل بورتر إلى أن الدول التي نجحت في البروز عالمياً والمنافسة بمنتجاتها وخدماتها تشترك في أربع محددات أساسية للتنافسية وهي كالآتي:

---

[20] الطيب الوافي، لطيفة بهلول،"آليات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري"،زرقة بحثية مقدمة في الملقى الدولي حول "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة سطيف، 13-14نوفمبر2006،ص6.

[21] صالح العصفور ، " سياسات التنافسية "، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ، العدد125، يوليو 2012، السنة الحادية عشر، ص2.

[22] نايف بن عبد الله السعدون،"محددات التنافسية"،النسخة الالكترونية من صحيفة الرياض اليومية،العدد 15929،03فبراير2012،من الموقع الشبكي:http://www.alriyadh.com/706658 تصفح يوم 2015/12/25 على الساعة 18:55

-الوضع القائم لعناصر الإنتاج(Factor conditions) ، والذي يُعنى به عناصر الإنتاج الأساسية للمنافسة في صناعة معينة وتشمل الموارد البشرية ومستوى التعليم ورأس المال والبنية التحتية بالإضافة إلى المزايا النسبية ذات العلاقة بالموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية، إلا أن مساهمة تلك العناصر في التنافسية تعتمد بشكل رئيس على كفاءة وفعالية توظيفها في عملية الإنتاج. ولفهم أوضح لدور عناصر الإنتاج، من المهم تقسيمها إلى عناصر أساسية (Basic factors)وعناصر متطورة .(Advanced factors) وتشمل العناصر الأساسية تلك ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والأحوال الجوية والعمالة غير المحترفة أو شبة المحترفة. في المقابل تشمل العناصر المتطورة تلك المتعلقة بالتقنية العالية والموارد البشرية المتخصصة والمحترفة والجامعات ومراكز الأبحاث. وفي هذا السياق يشير بورتر إلى اعتماد التنافسية بالمقام الأول على عناصر الإنتاج المتطورة، والتي بدورها تتطلب استثماراً وتطويراً مستمراً للموارد البشرية ورأس المال.

-الوضع القائم للطلب(Demand Conditions) ، والذي يعُنى به حالة الطلب على المنتج أو الخدمة من قبل المستهلكين المحليين، والذي يساهم سلوكهم الاستهلاكي في تشكيل وصياغة التطوير والابتكار من قبل الشركات المتنافسة، حيث تشير أبحاث بورتر إلى أن الدول تكتسب التنافسية في تلك الصناعات التي لديها قاعدة من المستهلكين الذي يساهم سلوكم الاستهلاكي المتميز في تكوين صورة مبكرة وواضحة عن حاجة المستهلك العالمي وذلك قبل وقت كافٍ من إدراكها من قبل المنافسين العالميين.

-الصناعات المساندة والمترابطة (Related and supporting industries) والتي يُعنى بها وجود صناعات وطنية ذات حضور تنافسي عالمي بحيث تؤدي دوراً داعماً للصناعات التنافسية الأخرى ذات المنشأ المحلي، ويتلخص التأثير الايجابي للصناعات المساندة في دورها لتزويد الصناعات الاخرى على عناصر إنتاج متطورة بشكل مبكر وسريع وربما بأسعار تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، فان التنسيق المستمر والمباشر بين الصناعات المترابطة والتعاون في مجال التطوير والابتكار يساهم في تحفيز وتسريع عملية الابتكار في كامل القطاع الصناعي أو الخدمي.

-إستراتيجية المنشأة وهيكلها التنظيمي وطبيعة المنافسة (Firm strategy, structure, and rivalry)، والتي يُعنى بها كل ما له علاقة بسياق إنشاء الشركات وتنظيمها وإدارتها بالإضافة إلى طبيعة المنافسة في السوق المحلي. وتشير الأبحاث إلى تأثير مباشر لظروف ووضع بيئة العمل التجاري على أسلوب إدارة المنشآت التجارية وإستراتيجيتها في المنافسة. كما تشير الأبحاث أيضاً لوجود تأثير واضح للجوانب ذات العلاقة بالممارسات والثقافات المحلية التي

تتبلور نتيجة للنظام الاجتماعي والديني والتعليمي. فالاعتزاز الاجتماعي والفخر تجاه عمل أو صناعة معينة وإعطاؤه أولوية من قبل القطاع الحكومي والخاص له تأثير بالغ على التنافسية والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، لم يكن العمل في القطاع الصناعي في المملكة المتحدة يحظى بنفس التقدير الاجتماعي الذي كان يحظى به العمل الحكومي والعسكري والأكاديمي، والذي بدوره اثر سلباً على جذب الكفاءات للعمل في القطاع الصناعي.

وفيما يتعلق بالمنافسة، أشارت الأبحاث إلى دور المنافسة في السوق المحلي في الضغط على المتنافسين للاستمرار في الابتكار وتطوير آليات لتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع الجودة والخدمات وطرح منتجات جديدة. كما تساهم المنافسة المحلية في دفع وتحفيز المتنافسين للبحث عن أسواق عالمية جديدة للمنتجات والخدمات.

المبحث الثاني:البيئة التنافسية ، استراتيجيات التنافسية

المطلب الأول:البيئة التنافسية[23]

1-مفهوم البيئة التنافسية:

إختلفت وجهات نظر الباحثين في تحديد مفهوم للبيئة، إلا أنهم عمدوا إلى التمييز بين مستويين للبيئة، مستوى داخلي وآخر خارجي كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم 01: المكونات الأساسية للبيئة

البيئة الخارجية العامة		البيئة الخارجية الخاصة
البيئة الاقتصادية	المؤسسة: البيئة الداخلية	المنافسون
البيئة الاجتماعية		المستهلكون
البيئة السياسية و القانونية		الموردون
البيئة الدولية		النقابات العمالية
البيئة المالية		الحكومة

[23] عثمان بودحوش،" تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية-حالة شركة اسمنت عين الكبيرة "،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجسيير، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ،غير منشورة)،جامعة سكيكدة ،2008/2007،ص3.

المصدر: ع حنفي، أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال(2000)، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 169.من المرجع: عثمان بودحوش،" تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية-حالة شركة اسمنت عين الكبيرة "،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجسيير تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ،غير منشورة،جامعة سكيكدة ،2008/2007،ص2.

1-1- البيئة الداخلية:

ترتبط هذه الأخيرة ارتباطا مباشرا بنشاطات الأداء داخل المؤسسة، مما يستدعي إلى تسميتها بالمجموعة التنظيمية حسب MILES،أو بالبيئة العملية حسب PORTER، و ترتبط هذه البيئة ارتباطا عضويا بكيفية صياغة و تشكيل أهداف المؤسسة و في نفس الوقت بكيفيات تحقيقها من خلال المنتجات التي تقدمها و الأساليب الفنية المستعملة في الانتاج.

1-2- البيئة الخارجية:

وتتمثل في مختلف التغيرات التي تحدث خارج نطاق المؤسسة، وبعيدا عن سيطرتها، والتي من

شأنها أن تؤثر على نشاط المؤسسة، ويمكن تقسيم عناصر البيئة الخارجية إلى مجموعتين أساسيتين:

1-2-1-عناصر البيئة الخارجية العامة:

وهي تلك العوامل التي تتأثر بها جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها، و تتمثل في العوامل السياسية، الثقافية، الديمغرافية، الإقتصادية.

فالعوامل السياسية تكمن في الاستقرار السياسي، المؤسسات السياسية، العلاقات الدولية...وتكمن العوامل الاقتصادية في الموارد الطبيعية، العمالة، رأس المال، التكنولوجيا...، والعوامل الثقافية في الهيكل الاجتماعي، الدين، اللغة، العادات والتقاليد...، أما العوامل الديمغرافية فتتمثل في نمو السكان، الهيكل العمري، الهجرة، تمركز السكان. ...

1-2-2- عناصر البيئة الخارجية الخاصة:

تتمثل في مختلف العوامل التي من شأنها التأثير بشكل خاص على المؤسسة أخذا بعين الاعتبار لطبيعة نشاطها والمتمثلة في قوى التنافس عندPORTER .

2-تحليل القوى التنافسية (نموذج porter)

إن الهدف من الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة في أي مجال، هو احتلال مكانة تسمح للمؤسسة بالدفاع عن نفسها بقوة أمام القوى التنافسية أو التأثير عليها، و يطلق على تلك القوى التنافسية بنموذج القوى الخمس ل PORTER هذا الاخير الذي يقول عنها بأنها تشكل استراتيجيات التنافس في المحيط التنافسي لمجموعة المؤسسات التي تعمل في نفس الصناعة،و يلخص بذلك قوى المنافسة في خمس قوى : دخول المنافسين الجدد، تهديد المنتجات البديلة ، القوى التفاوضية للزبائن، القوى التفاوضية للموردين، و منافسة بين المنافسين المتواجدين، و تتضح هذه القوى وفق الشكل رقم : **01**، حيث أن ثقل توافق هذه القوى يحدد طاقة المؤسسات في القطاع، و يمكن بذلك الحصول على معدل عائد الاستثمار الذي يتعدى متوسط تكاليف رأس المال.[24]

الشكل رقم 01: نموذج القوى الخمس للمنافسة(نموذج بورتر)

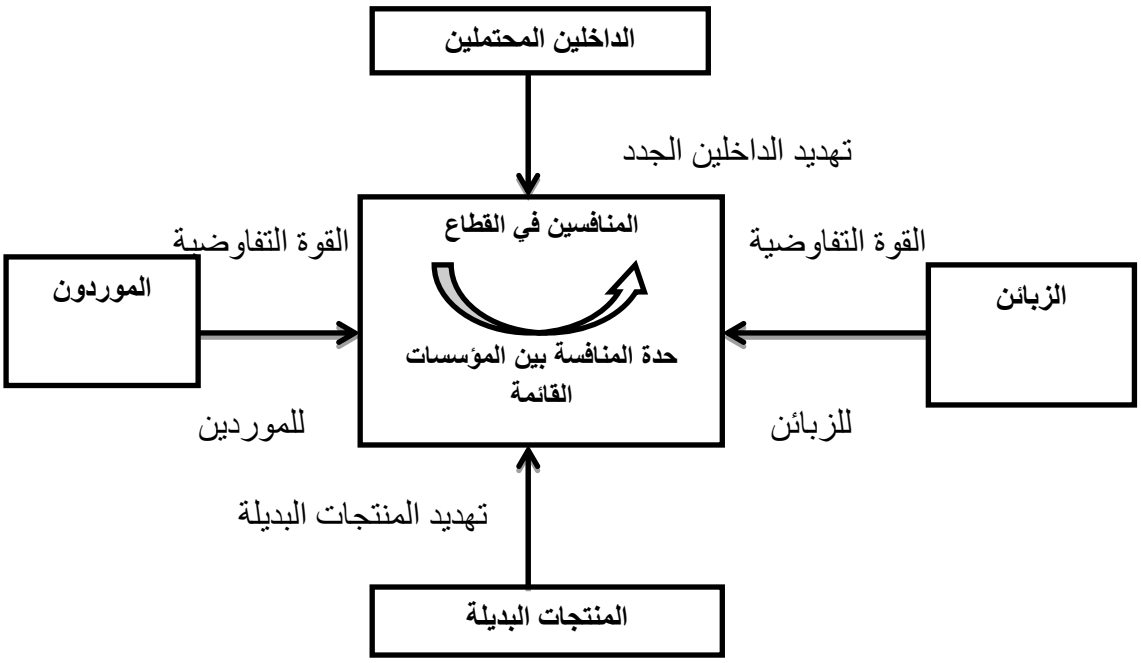

Source:Michael PORTER, L'Avantage concurrentiel, dunod, Paris,1999, P16

مأخود من المرجع سلطاني محمد رشدي،"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر: واقعه،أهميته و شروط تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة"،

[24]سلطاني محمد رشدي،"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر: واقعه،أهميته و شروط تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة"،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة)،علوم تجارية،جامعة المسيلة،2005-2006.ص22.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،علوم تجارية،جامعة المسيلة،2005-2006،ص22.

أولا: التنافس بين المنتجين داخل الصناعة (تحليل الوضعيات التنافسية)

التنافس بين المنتجين داخل الصناعة هو محور ومركز القوى التي تساهم في تحديد مدى جاذبية الصناعة ، ومن بين المحددات العديدة للتنافس والتي سن تعرّض لبعضها نجد هناك أربعة عوامل بارزة تعتبر محددات مهيمنة على درجة التنافس بين المنتجين وهي :نمو الصناعة، التكاليف الثابتة، تمييز المنتج، درجة التمركز والتوازن بين المنافسين. بالإضافة إلى عوامل أخرى وهي: زيادة الطاقة بشكل متقطع، مركز العلامة في السوق، تكاليف التبديل، حواجز الخروج والمخاطر الإستراتجية التي تتعرض لها المنظمة ؛ ونميز عادة بين أربعة وضعيات تنافسية: المنافسة المطلقة أو التامة، احتكار القلة، المنافسة الاحتكارية (غير الكاملة)، الاحتكار[25].

ثانيا: تهديد الداخلين الجدد

يجب على المنظمة معرفة ومحاصرة المنافسين المحتملين (الممكن دخولهم إلى السوق)، وذلك بإنشاء حواجز ضد دخول كل وافد جديد؛ يمكن تمييز الداخلين الجدد من بين مجموعة المنظمات الآتية:

–المنظمات الخارجية عن السوق أو غير منتجة ل لمنتج والتي تستطيع اجتياز الحواجز السوقية بسهولة؛

–المنظمات التي يشكل الدخول إلى السوق بالنسبة لها تعاونا أو تعاضدا واضحا(Synergie)

–المنظمات التي يشكل الدخول بالنسبة لها امتدادا منطقيا لإستراتجيتها؛

–الزبائن والموردون الذين يستطيعون التوصل إلى اندماج أمامي أو خلفي

يخضع تهديد الداخلين الجدد إلى شدة ودرجة الحواجز على الدخول و إلى مدى ردود الفعل الناتجة عن الداخل المحتمل. أما الحواجز التي يمكن أن توضع من أجل الحيلولة ضد دخول الوافدين الجدد فهي: وفرات الحجم، قوة صورة العلامة، تكلفة الانتقال أو التبديل،النفوذ إلى قنوات التوزيع، الاحتياجات إلى رؤوس الأموال، الحواجز المالية و التكنولوجية،الحواجز التجارية...الخ.[26]

ثالثا: تهديد المنتجات أو الخدمات البديلة

[25] حباينية محمد،" دور رأسمال الهيكلي في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية"،(اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، غير منشورة)،جامعة الجزائر،2011-2012،ص27.

[26] حباينية محمد،مرجع سابق ،ص27.

تنتُج التهديدات بصفة مباشرة عن التطور التكنولوجي ، حيث يمكن أن تقصى المنظمات الأكثر هشاشة في الصناعة نتيجة ظهور المنتجات البديلة. [27]

رابعا: قوة التفاوض للموردين[28]

قوة الموردين في مقابل المشترين تأتي من إمكانياتهم وقدرتهم على رفع أسعار التوريد، وتخفيض نوعية المنتجات أو الحد من الكميات المباعة لمشتر معين.

و تتوقف أهمية القدرة التفاوضية للموردين على عدد من الشروط :

–مجموعة الموردين أكثر تركيز من مجموعة المشترين الذين يشترون عليهم؛

–المورد لا يصادف منتجات يمكن أن تكون محل إحلال لمنتجاته المعروضة؛

–المنظمة ليست زبونا مهما بالنسبة للمورد؛

–المنتَج عبارة عن وسيلة أو عامل إنتاج مهم بالنسبة للمشتري؛

–أن تكون مجموعة الموردين قد قامت بتمييز منتجاتهم أو بإنشاء تكاليف تحويل، والتي تجعل المشتري في متناولها؛

–الموردون يمثلون تهديدا صادقا بالانضمام نحو الخلف -مشترين آخرين.- كما تشكل اليد العاملة المستعملة داخل المنظمة جزءا من الموردين ؛ وفي هذا الإطار فاليد العاملة - حسب درجتها التنظيمية أو النقابية - لها قوة تفاوضية كبيرة ، والتي يمكن أن تؤثر على المردودية المحتملة لنشاط ما.

خامسا: قوة التفاوض للمشترين[29]

للمشترين أيضا قوة تفاوضية كبيرة ، حيث يمكنهم التأثير على المردودية المحتملة لنشاط ما من خلال دفع المنظمة إلى البيع بأسعار منخفضة، أو بطلب خدمات كبيرة، أو شروط سداد جد ملائمة، أو بالتأثير على التنافس بين هذا المتنافس وذاك. وتتوقف القدرة التفاوضية للمشترين على عدد من الشرو ط :

–مجموعة المشترين مركّزة أو تشتري كميات كبيرة بالنسبة لرقم أعمال البائع.

[27] حباينية محمد ، مرجع سابق،ص 28.
[28] حباينية محمد ، مرجع سابق،ص 28
[29] حباينية محمد ، مرجع سابق،ص 29.

–المنتجات المشتراة من طرف الزبون تمثل حصة مهمة من تكاليفه الخاصة، مما يدفعه إلى التفاوض بشراسة.

–قدرة المشترين على إيجاد موردين آخرين؛، بمعنى تكلفة التغيير للمورد ضعيفة بالنسبة للزبون؛ تكاليف التحويل.

–المشترون يمثلون تهديدا صادقا بالانضمام نحو الأمام -المنافسين- وهم بذلك يشكلون داخلين محتملين خطرين.

–المشتري يملك معلومة كاملة فيما يخص الطلب، الأسعار الحقيقية للسوق وحتى عن تكاليف المورد.

تنطبق الشروط السابقة على السلع الاستهلاكية تماما كما تنطبق على السلع الصناعية، وتنطبق على تجار التجز ئة في مقابل تجار الجملة، وهؤلاء الأخيرين في مقابل المنتجين.

المطلب الثاني:الإستراتيجية التنافسية

1-مفهوم الإستراتيجية التنافسية:

"هي مجموعة كاملة من التصرفات التي تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة على المنافسين".[30]

2-أهداف الإستراتيجية التنافسية[31]

يمكن تلخيص أهداف الإستراتيجية التنافسية كما يلي:

2-1- الحيازة على الميزة التنافسية:

تعتبر الميزة التنافسية الهدف الرئيسي للإستراتيجية التنافسية فهي تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى إكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكو ن بمقدورها تجسيد هذا الإكتشاف ميدانيا، و بمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع، و بالتالي فهي عملية ديناميكية و مستمرة تستهدف معالجة الكثير من المشاكل الداخلية و الخارجية، لتحقيق التفوق المستمر

[30] حجاج عبد الرؤوف،"الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها و دور الابداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير غير منشورة) ،جامعة سكيكدة ،2006-2007،ص57.

[31] كاكي عبد الكريم،"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"،(مذكرة شهادة ماجستير غير منشورة)، تخصص تجارة دولية،جامعة غرداية،2010-2011،ص123.

للمؤسسة على الآخرين أي على المنافسين و الموردين و المشترين و غيرهم من الأطراف الذين تتعامل معهم المؤسسة.

2-2- إكتساب تمركز جيد في البيئة التنافسية:

تعتمد الإستراتيجية التنافسية على تحليل طبيعة و إمتداد البيئة التنافسية للمنشأة، إذ تمكنها المعرفة الجيدة لظروف البيئة وأبعاده ا من الوصول إلى كيفية إكتساح الأسواق و التموقع و إحتلال مركز ريادي فيها، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي

- الإمتداد الجغرافي: أي البلدان التي تتنافس فيها المؤسسة مع غيرها.

- إمتداد القطاع من حيث عدد القطاعات المكملة أو البديلة و القطاع يتحد د حسبPorterبخمس قوى تنافسية.

-درجة التكامل في المؤسسة

-إمتداد الجزء من حيث تنوع المنتجات و الزبائن

المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية و الجهات التي تعنى بقياسها

المطلب الأول:أهمية مؤشرات التنافسية[32]

تلعب مؤشرات التنافسية دورا هاما في مساعدة اقتصاديات الدول،ذلك بتوفير عديد المعلومات لمساعدتها على مواجهة تحديات التنمية المتواصلة، من خلال تجميع كل قدراتها الاقتصادية بغية الرفع من الانتاجية و معدلات النمو الاقتصادي، و تبني سياسات اقتصادية ملائمة، و تقوية البناء المؤسسي، و ادخال تصحيحات هيكلية، فهي اداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية،و رجال المال و الاعمال، و المستثمرين، إذ هي تهدف الى وضع و ارساء معايير تصنيفية لقياس و تبيان حجم الحريات الاقتصادية التي تتمتع بها دول العالم، و ترتيب هذه الدول تبعا لقوة الحرية التي تتمتع بها، فهي تقدم تحليلا نظريا دقيقا لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدول، كما أن أهميته بالنسبة للاقتصاد تكمن في :

[32] كاكي عبد الكريم،'أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"،(مذكرة شهادة ماجستير غير منشورة)، تخصص:مالية دولية المركز الجامعي غرداية،2011/2010،ص129.،

1-رصد حالة الاقتصاد الوطني او الصناعة في فترة ما و مقارنة أدائه عبر الزمن و اجراء المقارنات بين الدول و الصناعات المختلفة.

2-تشخيص و تحديد العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية و كفاءة تخصيص الموارد.

3-اقتناع رجال الاعمال و الحكومات و المؤسسات المقرضة و المساهمين بحتمية و أهمية الاصلاحات الاقتصادية و المؤسسية، هذا بالاضافة إلى أن هذه المؤشرات تستخدم في الحملات الاعلامية الموجهة للمستثمرين المحليين و الاجانب عن مناخ الاستثمار السائد في البلد محل الاستثمار.

المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية

1-المؤشرات المحدودة

على الرغم من العيوب المعروفة لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي GDP للفرد او بقية المؤشرات المشابهة ،في التعبير عن التنمية الاقتصادية،فإن الناتج المحلي و معدل نموه يسمحان بالتعبير عن تقدم الامة او توجهها نحو ذلك .و يشير تقرير الى أن GDP هو احسن مؤشر غير كامل عن توليد الثروة. لكنه فيما يتعلق بالتنافسية فانه لايميز المداخيل الناجمة عن استنزاف الموارد غير المتجددة مثال النفط، و لا المداخيل الناجمة عن استغلال الاصول المتراكمة من جانب الاجيال السابقة و لا المداخيل من القيمة المضافة الاقتصادية الحقيقية مثل الاختراعات ،التقانة و عملية التحويل.فاذا اخذنا هذه القضايا في الاعتبار فان الGDP يبقى مع ذلك احسن تقريب احصائي أو مؤشر بديل للتعبير عن توليد الثروة.[33]

لكن من المقبول على نطاق واسع في الادبيات الاقتصادية أن تنافسية البلد لا يمكن ان تختزل الى مجرد عوامل مثل الناتج المحلي الاجمالي أو الانتاجية لان المنشات تواجه الابعاد السياسية و التقانية و التعليمية لبلدان المنافسة و كذلك اقتصاداتها.و بذلك فانه بتزويد المنشات بمناخ ذي الهيكل الاكثر فاعلية و المؤسسات و السياسات الفاعلة، تستطيع الامم أن تتنفس فيما بينها.

ثمة العديد من مؤشرات التنافسية ،فبعض الدراسات تقتصر هذه المؤشرات على عدد محدود مثل :اسعار الصرف الحقيقة المستندة الى مؤشرات اسعار الاستهلاك، قيمة وحدة التصدير للسلع

[33] محمد عدنان وديع،"القدرة التنافسية و قياسها "،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ،العدد الرابع و العشرون،ديسمبر 2003،السنة الثانية،ص09.

المصنعة،السعر النسبي للسلع المتاجر بها و غير المتاجر بها، تكلفة وحدة العمل المميزة في الصناعة التحويلية ، و لكن النجاز الحقيقي لكل منها في تفسير تدفقات التجارة ليس كاملا.[34]

2-مؤشرات تنافسية المشروع:[35]

تتضمن مؤشرات التنافسية على مستوى المشروع : الربحية ، تكلفة الصنع، الانتاجية الكلية للعوامل، الحصة من السوق.

أ-الربحية:

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، و كذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كان المشروع يعظم ارباحه اي أنه لا يتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصته من السوق.و لكن المشروع يمكن ان يكون تنافسيا في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع، و بذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية.

و اذا كانت ربحية المشروع الذي يريد البقاء في السوق ينبغي ان تمتد الى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لارباح المشروع تتعلق بالقيمة السوقية له.إن نسبة القيمة السوقية للدين و رؤوس الاموال الخاصة للمشروع على تكلفة استبدال اصوله تسمى مؤشر توبن (Tobin ‘s q) و ان كانت هذه النسبة اصغر من الواحد فان المشروع ليس تنافسيا.

تعتمد المنافع المسقبلية للمشروع على انتاجيته النسبية و تكلفة عوامل انتاجه و كذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاته على امتداد فترة طويلة و على انفاقه الحالي على البحث و التطوير او البراءات التي يتحصل عليها اضافة الى عديد من العناصر الاخرى .ان النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية و من ثم النفاذ الى الاسواق و المحافظة عليها.

ب- تكلفة الصنع:

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس الى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي انتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع. و يمكن لتكلفة وحدة العمل ان تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الاكبر من التكلفة الاجمالية. و لكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

[34] محمد عدنان وديع، مرجع سابق،ص09.
[35] محمد عدنان وديع ، مرجع سابق،ص11-12.

ج- الإنتاجية الكلية للعوامل

إن الانتاجية الكلية للعوامل TFP تقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة عوامل الانتاج الى منتجات.و لكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا و مساوئ تكلفة عناصر الانتاج. كما انه اذا كان الانتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل اطنان من الورق او اعداد من التلفزيونات، فان الانتاجية الاجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المشروع.

من الممكن مقارنة الانتاجية الكلية للعوامل او نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية و الدولية .و يمكن ارجاع نموها سواء الى التغيرات التقنية و تحرك دالة التكلفة نحو الاسفل أو الى تحقيق وفورات حجم .كما يثأثر دليل نمو TFP بالفروقات عن الأسعار المستندة الى التكلفة الحدية. و يمكن تفسير الانتاجية الضعيفة بادارة اقل فاعلية او بدرجة من الاستثمار غير فاعلة او بكليهما معا.

د-الحصة من السوق

من الممكن لمشروع ما ان يكون مربحا و يستحوذ على جزء هام في السوق الداخلية بدون ان يكون تنافسيا على المستوى الدولي. و يحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات اتجاه التجارة الدولية .كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربحية انية و لكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة . لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسيه الدوليين.

و عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي انتاج متجانس، فانه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة مقارنة بتكاليف منافسيه ، كلما كانت حصته من السوق أكبر و كان المشروع أكثر ربحية مع افتراض تساوي الامور الأخرى. فالحصة من السوق تترجم إذا المزايا في الانتاجية او في تكلفة عوامل الانتاج.

و في قطاع نشاط ذي انتاج غير متجانس ، فإن ضعف ربحية المشروع يمكن أن يفسر بالاسباب أعلاه.

و لكن يضاف لها سبب اخر، هو أن المنتجات التي يقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الامور الاخرى أيضا.إذ كلما كانت المنتجات التي يقدمها المشروع أقل جاذبية كلما ضعفت حصته من السوق ذات التوازن.

لقد بينت دراسات عدة للمشروعات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع ، و من هذه النتائج:

*في معظم الانشطة الاقتصادية و فروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الاسعار و تكلفة عوامل الانتاج.

*ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالاسعار تعطي اختلافات عن مستوى انتاجية اليد العاملة،راس المال(وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الادارة ، علاقات العمل ....)

*يمكن للمشروعات ان تحسن ادائها من خلال التقليد و الابتكار و أن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات اخرى حتى خارج بلدها مثال الدروس اليابانية التي تستلهمها المشروعات في امريكا الشمالية.

*إن المشروع الذي يعتمد على ضعف تكلفة عوامل الانتاج في الحصول على المزايا التنافسية يكون في وضع هش تجاه مزاحمة مشروعات ذات مدخل على عوامل انتاج اكثر رخصا.

*من الاهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دورا محدودا للدولة و تتطلب استعمال تقنيات انتاج مرنة و رقابة مستمرة على النوعية و التكاليف و التطلع الى الامد الطويل أكثر من الامد القصير.

*ضرورة اعطاء أهمية اكبر إلى التكوين و اعادة التاهيل و النظر الى العامل كشريك و ليس عامل انتاج.

*إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فان تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته و الدولة مدير غير ناجح للمشروعات و خصوصا في مجالات القطاع الخاص.

*يمكن للدولة مع ذلك ان تسهم في ايجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال توفير استقرار الاقتصاد الوطني ، خلق مناخ تنافسي و على الخصوص بازالة العقبات امام التجارة الوطنية و الدولية، ازالة الحواجز امام التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الانتاج هي راس المال البشري باعتبار الدولة المكون الاساسي له، التمويل لناحية التنظيم و حجم القروض،و الخدمات العمومية .

3-مؤشرات فرع النشاط الاقتصادي:[36]

نقوم بقياس فرع النشاط عندما تكون المعطيات المتعلقة بالمشروع ناقصة باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مشروع معين ضمن القطاع المدروس. وانطلاقا من ذلك فإن تحديد التنافسية على مستوى القطاع أو تجمع أنشطة يشترط أن تكون فوارق مؤسسات القطاع محدودة، وترجع

[36]أسماء رومان ،مرجع سابق،ص39-ص40.

هذه الفوارق إلى عوامل الإنتاج، عمر المشروع ، الحجم... إلخ لأن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لبلد آخر واهم المؤشرات المستعملة هي :

أ-مؤشرات التكاليف و الإنتاجية

عندما تكون الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لفرع نشاط متساوية أو أعلى منها لدى المنافسين الأجانب، أو

كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب، عندها يكون فرع النشاط تنافسيا.

وغالبا ما يتم إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أوتكلفتها الوحدوية ومنه يمكن تعريف مؤشر تنافسية تكلفة اليد العاملة الوحدوية لفرع النشاط (i) في البلد (j) في الفترة (t) باستعمال المعادلة التالية:

$$CUMO_{ijt}=W_{ijt}XR_{jt} / (g /L)\ ijt$$

حيث:

W_{ijt} :تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط(i) وفي البلد (j) و في الفترة (t).

XR_{jt} :يمثل سعر صرف الدولار الأمريكي بعملة الدولة (j) خلال الفترة (t).

$(g /L)_{ijt}$:يمثل الانتاج الساعي في فرع النشاط (i) في البلد(j) خلال الفترة (t) اذ يصبح من الممكن التعبير عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية للبلد (j) مع البلد (k) خلال المعادلة التالية :

$$CUMOR_{ijt}=CUMO_{ijt}/CUMO_{ikt}$$

حيث:

$CUMOR_{ijt}$:التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية في البلد (j) مع البلد (k) .

$CUMO_{ijt}$: التكلفة الوحدوية لليد العاملة لفرع النشاط (i) و في البلد (j) و في الفترة (t).

$CUMO_{ikt}$:ارتفاع تكلفة اليد العاملة الوحدوية للبلد (j) إلى الاسباب التالية:

- ارتفاع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج .
- ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج .

- زيادة قيمة العملة المحلية بالقياس مع عملة بلدان أخرى .

ب-مؤشرات التجارة و الحصة من السوق الدولية

يستعمل الميزان التجاري وأيضا الحصة من السوق الدولية كمؤشرا ت تدل عن تنافسية القطاع وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فإن فرع النشاط يخسر تنافسية عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو أن حصته من المستوردات الوطنية الكلية تتزايد لسلعة معينة آخذا بالاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي، كما أن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة أو أن تتصاعد حصته من الواردات الدولية آخذا بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية.

ج-مؤشر التجارة ضمن الصناعات

يبين هذا المؤشر الصلات التجارية ضمن الصناعات، وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم

الصناعة في البلد المعين، وباستعمال طريقة دليل التجارة بين الصناعات، بينت دراسة "هافر ليشين و"كنزل"(1997) Havrylyshyn et Kunzel أن بعض الدول العربية لا تمتلك قاعدة صناعية متقدمة جدا بالقياس إلى أقاليم أخرى في العالم، فالدليل ضعيف ولا يتجاوز0.25 نقطة للفترة 1992-1994،على الرغم من التحسن الذي حصل في الفترات الأخيرة كان المؤشر 0.25 للفترة(1984-1994)، مقابل0.78 للدول الصناعية و 0.773 لدول NAFTA.

د- الميزة النسبية الظاهرة:

أنشأ "بورتر "مقياسا للتنافسية على الميزة النسبية الظاهرة (ACM)،و يمكن حساب مؤشر للدولة j و لفرع النشاط الاقتصادي أو لمجموعة من المنتجات i،كالتالي:

$$ACM_{ij} = [(X_{ij} / X_{iw}) / (X_j / X_w)]$$

حيث:

X_{ij} : تمثل صادرات الدولة من السلعةi.

X_{iw}: تمثل الصادرات العالمية من السلعةi.

X_j: تمثل الصادرات الإجمالية من السلعة j.

X_w تمثل الصاد رات العالمية الإجمالية .

يدل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على القوة التصديرية للدولة، واذا كان أكبر من الواحد فذلك يعني أن الدولة تكتسب ميزة نسبية ظاهرة في السلعة i،أما إذا كان أقل من الواحد فهذا معناه أنه ليس للدولة ميزة نسبية.

4-مؤشرات التنافسية المحدودة على مستوى البلد[37]

4-1-مؤشر سعر الصرف:

يستخدم المحللون مؤشرات اسعار الصرف الحقيقية الفعلية لقياس القدرة التنافسية بين البلدان، و تمثل هذه المؤشرات متوسط مرجح لأسعار صرف حقيقة ثنائية بين دولة و شركائها (منافسيها التجاريين)، و يمكن أيضا تفسيرها بأنها متوسط مرجح لنسب مؤشر الاسعار المحلية إلى مؤشر اسعار الشركاء أو المنافسين التجاريين بعملة واحدة. و لقد كانت بدايات استخدام مؤشرات اسعار الصرف الحقيقة بدلا من الاسمية عند تسارع معدلات التضخم في العالم، و بذلك فاستخدامها يمكن من قياس تغير القدرة الشرائية لعملة معينة عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين، و يتم ذلك على ضوء حركة الاسعار النسبية كما يلي :

$$\mathbf{REER}=\frac{1}{\sum_{i=1}^{n} Wi\left(Rit\left(\frac{pfi}{pd}\right)\right)}$$

حيث:

REER :مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي .

pf_i: مؤشر أسعار الشريك i.

p_d : مؤشر أسعار البلد المعني.

R_{it}: مؤشر سعر الصرف إزاء الشريك i و $Rit=\frac{eit}{eio}$

W_i: وزن ترجيحي لمؤشر سعر الصرف مقابل الشريك التجاري i.

[37] كلثوم كبابي،"التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر المغرب و تونس"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة)، جامعة باتنة ، 2008/2007،ص58.

e_{it}:سعر الصرف مقابل عملة الشريك التجاري i (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من عملة الشريك التجار ي i في الفترة t.

e_{io}: سعر الصرف مقابل عملة الشريك التجاري في الوقت صفر ، أي في سنة الأساس

n: عدد الشركاء التجاريين.

في هذه الحالة فإن قياس التنافسية سيعبر عن القدرة التنافسية للسلع المصدرة للدولة بناء على أسعارها و ليس على سعر الصرف الاسمي فقط الذي قد يعطي نتائج مظللة تعود إلى التقلبات في أسعار العملات.

4-2-نمو الدخل الحقيقي للفرد و الانتاجية :

ان نمو الدخل الحقيقي للفرد و نمو الانتاجية يشكلان مفهومين مربيطين و غير مرتبطين و غير متطابقين، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على الانتاجية الكلية للعوامل و على الموهوبات من رأس المال و الموارد الطبيعية و حدود التجارة . و الارتفاع في الانتاجية الكلية للعوامل الذي يعود في الغالب إلى التطور التقني يرفع من دخل الفرد و يزيد في رأس المال المادي و يؤدي أيضا إلى تحسين حدود التجارة ، فنمو الانتاجية يعد مؤشرا هاما و غالبا لا يتم التفريق بينه و بين نمو الدخل الفردي أو أن تعبير الانتاجية يستعمل بشكل غير دقيق، فأحيانا يعبر عن الانتاجية الكلية للعوامل.و على الرغم من ذلك و إذا كان نمو دخل الفرد يعزى أساسا إلى نمو الانتاجية الكلية للعوامل ، فهو المؤشر الأحسن للازدهار الاقتصادي الوطني و عمليا يمكن استعماله كمؤشر للتنافسية الوطنية.

4-3-رصيد الحساب الجاري:

غالبا ما تقترن تنافسية الدولة بفائض الحساب الجاري ، و يعزى هذا الفائض إلى الطلب العالمي على صادرات الدولة أو ناجما عن عوامل أخرى، أما العجز فقد ينشأ عن العجز في موازنة الدولة أو الضعف في معدل الادخار مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو عن العاملين معا. إن اعتماد هذا المؤشر لتقييم التنافسية يبقى غير كاف خصوصا و أن الفائض لا يعكس دائما تنافسية عالية و العجز لا يصف بالضرورة تنافسية منخفضة .

4-4--تركيب الصادرات و الحصة السوقية :

إن التركيز على تركيب الصادرات يربط التنافسية المعتمدة على النتائج التجارية مع التنافسية المستندة على نمو الانتاجية ، و يتم استخدام تقنية تقيس نسبة الصادرات لدولة ما منسوبة إلى القطاعات ذات القيمة

المضافة العالية لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التكنولوجية العالية . فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تميل إلى الارتفاع فهذا يعني تحسن الميزة النسبية في القطاعات ذات الاجور المرتفعة .

و من المهم اكتساب حصة سوقية أكبر في سوق صاعدة لأن ذلك يوفر فرصا كبيرة للدولة من أجل تحقيق التنافسية، في حين أن تراجع الحصة أو ثباتها في هذه السوق يشير إلى فقدان الفرص و من ثم يهدد التنافسية .

5-مؤشرات التنافسية على مستوى البلد الموسعة[38]

أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما،و البدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الانتاجية ، أو على النتائج التجارية للدولة .

تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد و الانتاجية مفاهيم مرتبطة و لكن ليست متشابهة ، حيث يوضح Markusenهذه النقطة بقوله أن الدخل الحقيقي حسب الفرد يرتبط بعوامل الانتاج الكلية،التوفر على رأس المال و الموارد الطبيعية و كميات التبادل ، فزيادة عوامل الانتاج الكلية (عادة متمثلة في التطورات التكنولوجية) تزيد الدخل حسب الفرد، مثل ما يفعل تطور التخصيص الوطني بالموارد الطبيعية و رأس المال المادي ، أو تحسن في التبادلات.

كميات التبادل لدولة ما تتحسن عندما تكون العملة الوطنية مثمنة او سعر الصادرات للدولة مرتفع مقارنة بسعر الواردات، و هذا ما يؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك الداخلي الممكن انطلاقا من التخصيص المعطى من الثروات الطبيعية و من تجارة متوازنة .

تزداد كميات التبادل لدولة ما و منه الدخل حسب الفرد عندما يكون طلب عالمي اضافي على المنتجات و الخدمات المصدرة من طرف هذه الدولة، أو عرض عالمي إضافي على المنتجات و الخدمات التي تستوردها ،و لهذا فإن مقاربات التنافسية الوطنية المتنية على التجارة و الدخل حسب الفرد مرتبطة فيها بينها.

عندما تكون محفظة صادرات دولة ما مركزة على قطاعات النشاط ذات نمو كبير و محفظة الواردات مركزة على قطاعات نشاط ذات نمو ضعيف أو في حالة انحدار ،فيمكن ان يكون مؤشر على تحسن كميات التبادل لهذه الدولة ، و هذا يخضع لسرعة رد فعل الاسواق العالمية لشروط العرض و الطلب

[38] دويس محمد الطيب، "براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات و الدول-حالة الجزائر"،(مذكرة لنيل شهادة الماجسيير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)،جامعة ورقلة ،2005، ص 16.

الاضافيين ، و يرتفع دخل الفرد تحت تأثير زيادة التخصيص الوطني من الثروات الطبيعية (تنقيب عن الثروات الطبيعية) أو من رأس المال المادي (نتيجة لاستثمارات سابقة).

تنشر العديد من المنظمات و الهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الامم المتحدة UN،.....) تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري ، الحرية الاقتصادية، تكلفة الاعمال .....الخ.

و قد قام فابريك هاتم بتلخيص معظم هذه التقارير و مؤشراتها في الجدول

الجدول رقم 02: تعداد الدول التي يخصها كل تقرير و طريقة إعداد هذه المؤشرات.

الهيئة	المؤشر	السنة	الرتبة الاولى	عدد الدول	الطريقة
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	مؤشر تنافسية التجارة	2003	فلندا	93	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس شروط تنافسية للمؤسسة في دولة ما (تنظيم المؤسسة،بيئة الاعمال).
AT Keamey	المؤشر السري	2003	الصين	64	نتيجة لصبر اراء متخذي القرار الخواص حول صورة دولة ما.
تقرير الاستثمار العالمي FDI	FDI potentiel index	2003	USA	140	مؤشر مركب يتكون من عشرات مقاييس جاذبية دولة ما للاستثمارات الأجنبية.
AT Keamey	دليل العولمة	2004	ايرلندا	62	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس درجة انفتاح دولة ما للتدفقات من كل نوع

					(تجارة، رؤوس أموال، الافكار، التكنولوجيا....)
منظمة الامم المتحدة UN	مؤشر التنمية البشرية	2003	الترويج	175	مؤشر مركب يتكون من بضعة مقاييس تخص الصحة، التعليم و الدخل حسب الفرد.
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	GCI	2003	فلندا	102	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس العوامل الكلية للنمو (البيئة الكلية للاقتصاد،السياسة ، التكنولوجية).
المعهد الدولي لتنمية الادارة IMD	مؤشر التنافسية الاجمالية	2004	USA	52	مؤشر مركب مكون من 200 مؤشر كمي للتنافسية (النتائج الاقتصادية الكلية،الهياكل القاعدية ،التكنولوجية، الادارة).
Heritage Foundation	Economic Freedom Index	2004	هونغ كونغ	153	مؤشر مركب متكون من بضع عشرات المقاييس تقييس تدخل الدولة في الاقتصاد (الجباية، النفقات العمومية ، التدخلات التنظيمية).
تقرير الاستثمار العالمي FDI	مؤشر الفعالية	2003	بلجيكا و لكسمبورغ	140	متوسط على ثلاث سنوات (1999-2001) لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و مقارنتها بالناتج المحلي الصافي.

Source :Fabric Hatem, « les indicateur comparatifs de compétitivité et d'attractivité :une rapide revue de littérature »,AFII. مأخود من المرجع :دويس محمد الطيب ،مرجع سابق ،17.

المطلب الثالث :الجهات التي تعنى بقياس التنافسية

1-- المعهد العربي للتخطيط:API

يعرف المعهد العربي للتخطيط التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي اوالكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية.

وبالاستناد إلى هذا التعريف قام المعهد العربي للتخطيط ببناء مؤشر مركب لمتنافسية مكون من مؤشرين فرعيين، وهما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة. حيث يركز مؤشر التنافسية الجارية على الأداء الحالي والعوامل المؤثرة فيه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات استراتيجياتها ، في حين يركز مؤشر التنافسية الكامنة على القدرا ت عميقة الأثر والتي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما إذا اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف، وتتضمن راس المال البشري، وتوطين التقنية، والبنية التحتية التقنية.[39]

الشكل رقم 02:المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية

[39]المرصد الوطني للتنافسية ،"التنافسية في الفكر الاقتصادي،تموز2011،ص23 من الموقع الشبكي http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf تصفح يوم 2016/01/10 على الساعة 16:31.

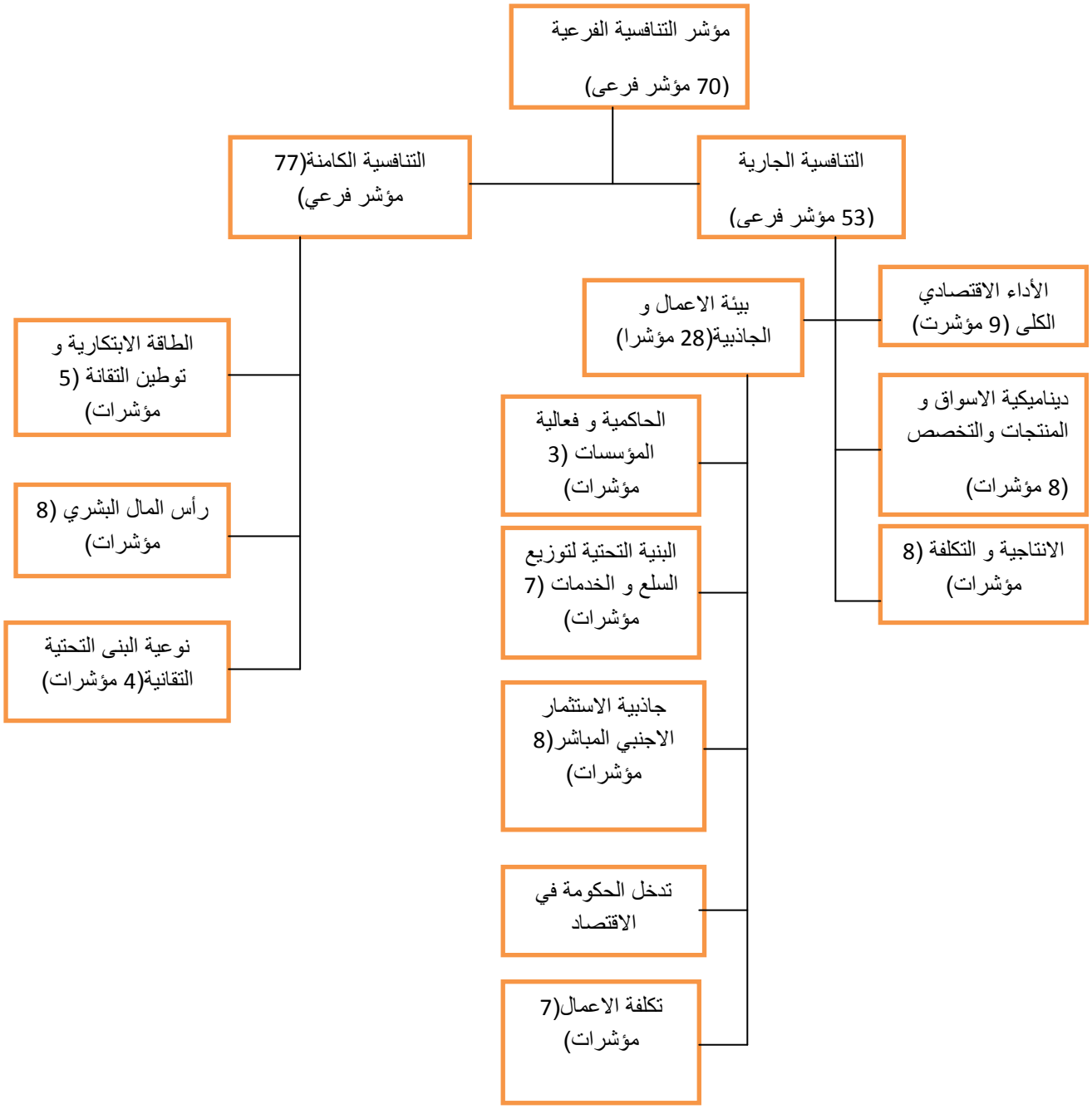

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2009 " ، المعهد العربي للتخطيط، 2009.

2- المعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD :[40]

يعرف المعهد الدولي للتنمية والإدارة التنافسية على أنها قدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية، وبالتالي زيادة الثروة الوطنية، وتحقيق الازدهار للشعوب.

[40] المرصد الوطني للتنافسية ،"التنافسية في الفكر الاقتصادي،تموز2011،ص23 من الموقع الشبكي http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf تصفح يوم 2016/01/10 ،ص28.

وبناء على هذا التعريف قام المعهد الدولي للتنمية والإدارة برصد وتحليل مؤشرات التنافسية في أربعة مجموعات رئيسية، وهي الأداء الاقتصادي، والفاعلية الحكومية، وكفاءة قطاع الأعمال، والبنية التحتية. وتركز مجموعة الأداء الاقتصادي على قياس مؤشرات الاقتصاد المحلي، والتجارة الدولية، والاستثمار الدولي، والعمالة، والأسعار. وتقيس مجموعة الفاعلية الحكومية مؤشرات التمويل العام، والسياسات المالية، والإطار المؤسساتي، والإطار الاجتماعي، وتشريعات الأعمال. كما تركز مجموعة كفاءة قطاع الأعمال على قياس مؤشرات الإنتاجية، وسوق العمل، والتمويل، والممارسات الإدارية، والمواقف والقيم، في حين تركز مجموعة البنية التحتية على قياس مؤشرات البنية الأساسية، والتقنية، والعلمية، والصحة، والبيئة، والتربية والتعليم.

ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المؤشرا ت الفرعية، والتي بدورها تتعلق بمؤشرا ت فرعية كما يلي :

الشكل رقم 03:المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية حسب المعهد الدولي للتنمية والإدارة

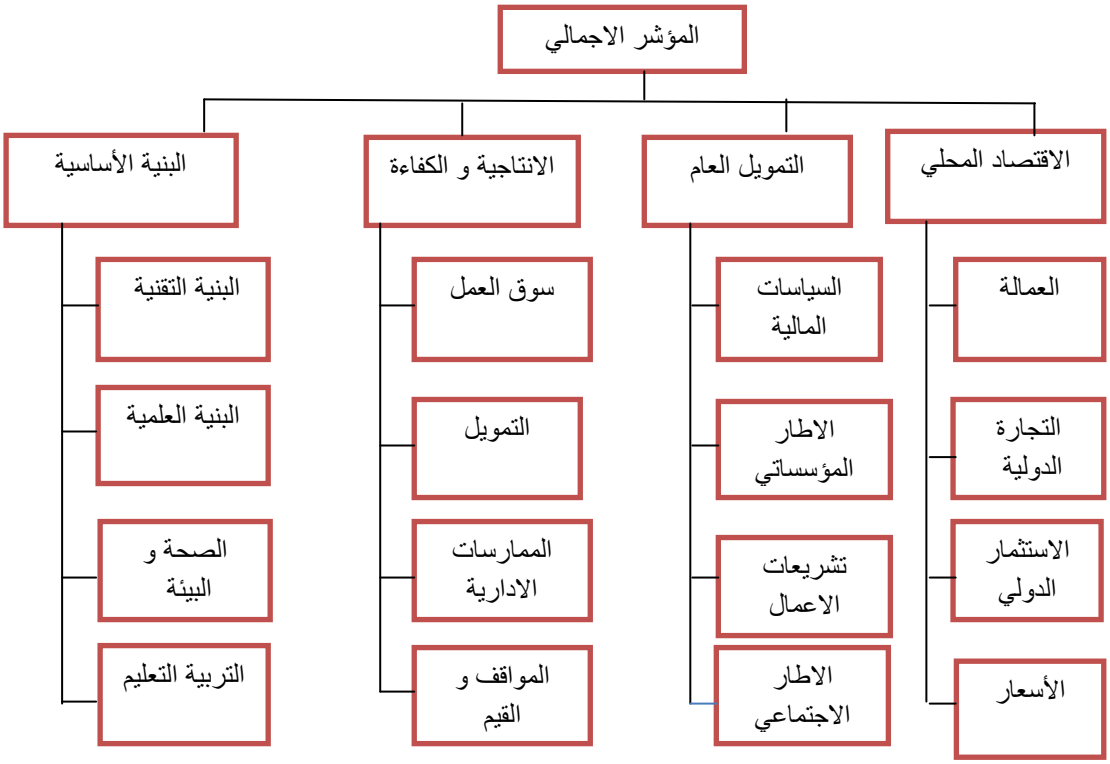

المصدر:المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية 2009، المعهد العربي للتخطيط ،2009.

المنتدى الاقتصادي العالمي WEF :[41]

يستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي WEF في إعداد تقرير التنافسية العالمية نوعين من البيانات، وهما:

- البيانات الرقمية : Hard Data تشكل البيانات الرقمية ثلث قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي، ويتم الحصول عليها من مصادر متنوعة محلية وعالمية مثل البنك الدولي WB ، وصندوق النقد الدولي IMF ، واتحاد الاتصالات العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.
- بيانات مسح رأي قطاع الأعمال : Survey Data وتشكل حوالي ثلثي قيمة المؤشر، وتهدف إلى تجميع معلومات فائقة القيمة من رجال الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية لمجموعة واسعة من المتغيرا ت تكاد تكون مصادرها معدومة في أغلب الأحوال، وتوفر مصدرا فريداً مطلعاً على محركات النمو للاقتصاد، وتعبر عن سلامة بيئة الأعمال ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي، ومقارنتها بمجموعة من الدول.

ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي WEF بمعاملة الدول المدرجة في التقرير معاملة مختلفة وفقاً لمرحلة التطور الاقتصادي التي بلغها البلد، حيث يقوم بتقسيم الدول المدرجة إلى ثلاث مراحل للنمو، وهي :

- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج: وهي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة،واليد العاملة الرخيصة، والموقع الجغرا في المتميز، والمناخ المناسب مثل دول غانا، والهند، ونيجيريا، وباكستان.
- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة: وهي الاقتصاديات التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة مثل دول البرا زيل، والصين، والأردن، ولبنان، وتونس، وتركيا.
- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار: وهي الاقتصاديات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور، وتعتمد على الإبداع والابتكار بوصفها محرك أساسي لمنمو مثل دول فرنسا، وألمانيا، وايطاليا،واليابان، وسويسرا.

تندرج البلدان ضمن المرا حل الثلاثة للنمو الاقتصادي بالاستناد إلى معيارين اثنين، وهما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحصة صاد را ت السلع الأولية من إجمالي الصادرات:

[41] المرصد الوطني للتنافسية ،"التنافسية في الفكر الاقتصادي،تموز2011،ص23 من الموقع الشبكي http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf تصفح يوم 2016/01/10،ص26.

- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : GDP per Capita وفقاً لهذا المعيار تندرج البلدان ضمن ثلاث مرا حل، بالإضافة إلى مرحلتين انتقاليتين بينهما، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 3:إدراج البلدان ضمن مرحلة النمو وفقاً لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP

مرحلة النمو		حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDPper Capita
المرحلة الاولى	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الانتاج	2.000>
المرحلة الانتقالية الاولى		3.000-2.000
المرحلة الثانية	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة	9.000-3.000
المرحلة الانتقالية الثانية		17.000-9.000
المرحلة الثالثة	مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار	17.000<

المصدر : المرصد الوطني للتنافسية ،"التنافسية في الفكر الاقتصادي،تموز2011،ص23 من الموقع الشبكي http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf تصفح يوم 2016/01/10،ص26

حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات: بعد تطبيق المعيار الأول ومعرفة المرحلة التي يندرج ضمنها البلد، يتم النظر إلى متوسط حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات لخمس سنوات، وفي حال بلغت حصة صادرات السلع الأولية أكثر من 70 % من إجمالي الصادرا ت، فإن البلد يندرج ضمن المرحلة الأولى أو ضمن المرحلة الانتقالية الأولى. مثل دولة قطر، حيث تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per Capita حوالي 700000 دولار أمريكي، وحسب المعيار الأول فإنها في البداية تندرج ضمن المرحلة الثالثة، ونظرًا لأن معظم صادراتها هي من السلع الأولية، فإنها تعود وتندرج ضمن المرحلة الانتقالية الأولى.

الشكل رقم 04: التنافسية من منظور المنتدى الاقتصادي العالمي

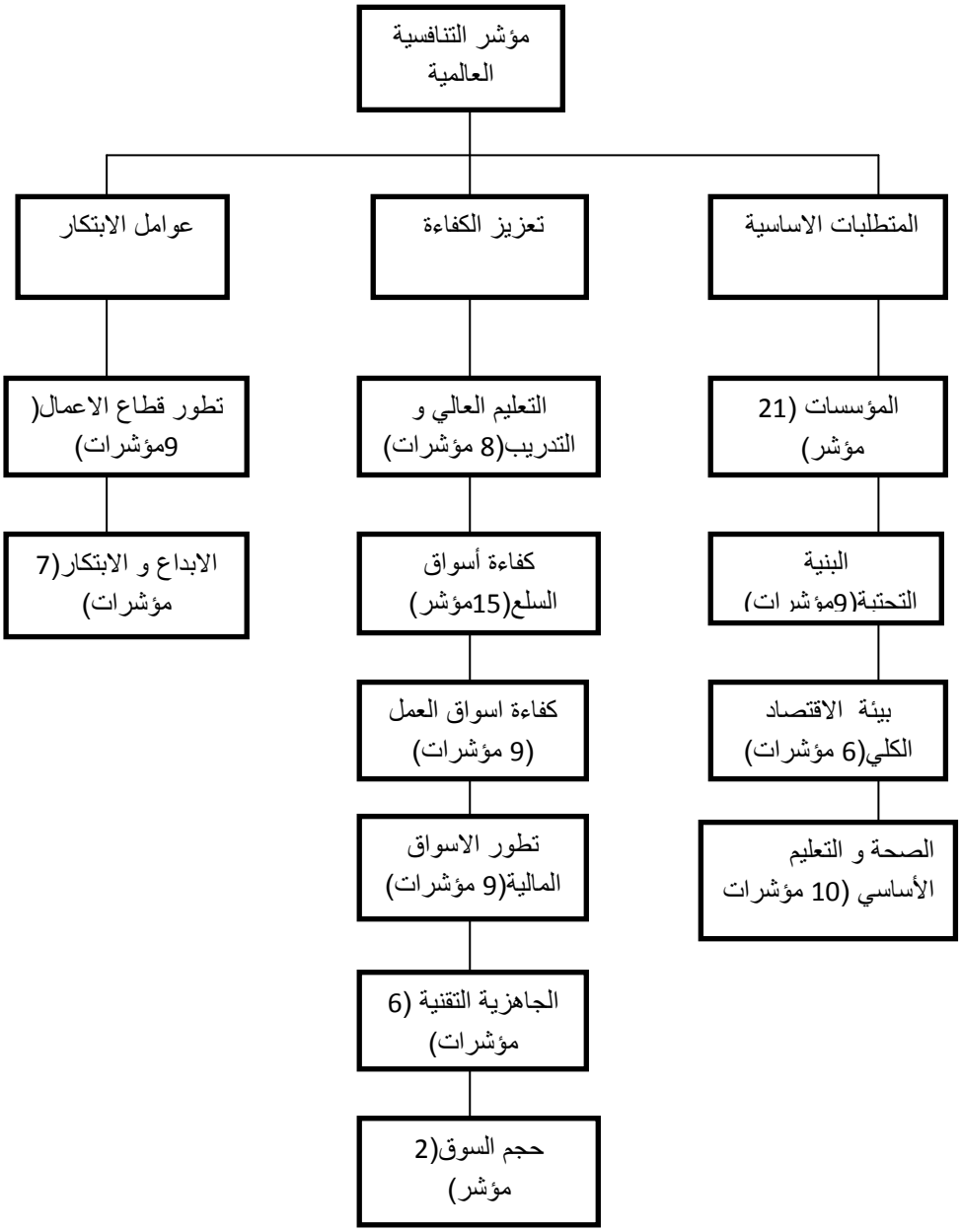

المصدر : المرصد الوطني للتنافسية ،"التنافسية في الفكر الاقتصادي،تموز2011،ص23 من الموقع الشبكي http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf تصفح يوم 2016/01/10،ص26.

دور الدولة الداعم للتنافسية:[42]

يمكن تلمس البدايات لدور الحكومة الداعم للتنافسية في سياق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الدولية، و خاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الإستراتيجية، و التي في إطارها تتدخل الحكومة لتشجيع الأنشطة على توليد وفورات) خارجية (ايجابية ، و كذلك تعمل على تحويل الإرباح من الاقتصاديات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، و ذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث و التطوير في الصناعة و الحد من دخول المنشات الأجنبية إلى الأسواق المحلية و إتاحة فرص التعلم للمنشات المحلية.

و يمكن أيضا مشاهدة الدور الحكومي الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذي قام به مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعات، هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية، و جزءا منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ، و يمكن التحكم فيه، و الجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة و يصعب التحكم فيه.

هذا و قد استعرض بورتر ستة محددات تفسر عملية تحقيق و تعزيز الميزة التنافسية، قسمها إلى الآتي:

أ -محددات رئيسية و تضم المحددات الأربعة التالية :شروط و خصائص عناصر الإنتاج، أوضاع الطلب و خصائصه،دور الصناعات المغذية و المكملة، المنافسة المحلية و أهداف المنشآت.

ب-محددات مساعدة و مكملة تتمثل في : دور الصدفة أو الحظ، ودور الحكومة و سياساتها المختلفة.

و عند تناوله لمحدد الحكومة أوضح بورتر أن دور الحكومة الهام يتأتى من خلال تأثيره على طريقة عمل المحددات الأساسية للتنافسية، كذلك فان الحكومة قد تؤثر على خصائص الصناعات المغذية و المكملة من خلال دعم هذه الصناعات ووضع المواصفات القياسية لمنتجاتها، أيضا فان الحكومة من خلال سياساتها و تشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المنشأت و درجة التنافس بينها سواء من خلال أدواتها متمثلة في تشريعات أسواق رأس المال و السياسة الضريبية و قوانين الاحتكار، أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف و إدارة سوقه.

و جدير بالذكر أن دور الحكومة و سياساتها يمثل عاملا مساعدا في التأثير على محددات الميزة التنافسية ولكن هذا الدور قد يخلق أثارا ايجابية أو سلبية.

هذا و تسير الميزة التنافسية وفقا لمراحل متعددة، من خلالها تتحول المصادر الأساسية للميزة التنافسية من

[42] زايري بلقاسم،بن لحسن هواري، "تحليل بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد الجزائري"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"المعرفة في الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية "، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا،28/27/نوفمبر2007،ص6.

مصادر متواضعة أكثر تميزا و في اتجاه الصناعات مرتفعة الإنتاجية، و كل مرحلة من هذه المراحل تتضمن صناعات و أجزاء لصناعات معينة و استراتيجيات متفاوتة للمنشاة و كذلك سياسات حكومية مختلفة عن المراحل الأخرى للتطور التنافسي.

و قد شرح بورتر أربع مراحل للتطور التنافسي القومي، و هي :مرحلة سيطرة عناصر الإنتاج، ثم مرحلة سيطرة الاستثمار، و مرحلة سيطرة الابتكار، و أخيرا مرحلة سيطرة الثروة، و خلال المراحل الثلاثة الأولى تتحقق الميزة التنافسية للصناعات، و ترتبط هذه المراحل الثلاثة بالازدهار الاقتصادي للدول، أما المرحلة الأخيرة فتتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة و أجزائها داخل الدولة.و من خلال هذه المراحل نجد أن هناك دور واضح للحكومة ينعكس على مصادر الميزة التنافسية، و لكنه يتغير من مرحلة إلى أخرى، حيث يتدرج من التدخل السافر المباشر إلى تدخل غير مباشر بأدوات جديدة .ففي المرحلة الأولى تقوم الحكومة بتوجيه رأس المال إلى صناعات معينة و تقدم الحماية المؤقتة لتشجيع دخول المنافسين الجدد إلى السوق، و تقدم الكثير من المساعدات للحصول على التكنولوجيا الأجنبية، و تقوم بتشجيع التصدير، أما في المراحل التالية لا يكون التدخل الحكومي مباشر من خلال تخصيص رأس المال و الحماية أو الرقابة على التراخيص أو دعم التصدير و باقي الأشكال التدخلية المباشرة، بل تتدخل الحكومة بشكل غير مباشر بهدف تحفيز آلية خلق عناصر الإنتاج الأكثر تقدما و تخصصا، و تحسين نوعية الطلب المحلي، و تشجيع تكوين الداخلين الجدد و المنشات الجديدة، و إزكاء روح التنافس النشط بين المنشات.

خاتمة الفصل الأول

التنافسية أصبحت مهمة بالنسبة للمؤسسات كما بالنسبة للدول ، حيث يسعى كليهما لتحسين وضعيتهما التنافسية رغم أن معظم الإقتصاديين و الهيئات الإقتصادية الدولية لم يتفقوا على تعريف موحد للتنافسية ، و المؤشرات المستعملة في قياسها تدور حول معدل الدخل للفرد الواحد و كذا حجم التبادلات التجارية للدولة و تطورهما ، و التي تعتبر نتيجة لمردودية المؤسسات و قدرتها على إقتحام الأسواق الدولية و الصمود في وجه المنافسين الدوليين، و تركز كل مؤشرات التنافسية التي تعدها المنظمات و الهيئات الدولة على عنصرين هامين و هما التطور التكنولوجي و الإنفاق على البحث و التطوير، و استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدولة في حد ذاتها.

الفصل الثاني :عموميات حول الإقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأول:التطور التاريخي للإقتصاد الجزائري

المبحث الثاني:الإصلاحات الإقتصادية و الإنفتاح على إقتصاد السوق

المبحث الثالث:إمكانيات الجزائر و خصائص إقتصادها

خاتمة الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا و هي أكبر دول القارة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها حوالي 2.381.741 كم^2،إقتصادها كغيره من اقتصاديات باقي الدول لديه خصائص معينة و أيضا نقاط قوة و نقاط ضعف، فهو اقتصاد غني بالثروات من نفط وغاز و المعادن و غيرها من الخيرات ، أما أكبر نقطة ضعف يعاني منها في كونه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات .

مر الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل سعيا وراء تحقيق التنمية و النمو ، ساهمت هذه المراحل في تغيير القرارات و الأنظمة فتبنت الدولة المخططات التنموية ثم تحولت من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وقوع الدولة في الديون و تعثرها عن السداد دفع بها لإقامة إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي نتج عن هذه الأخيرة تبعية إقتصادية و إضطرابات إجتماعية من فقر و بطالة و تدهور للقدرة الشرائية للمواطن.

و على الرغم من خصائصه و جل المراحل التي مر بها يحاول الاقتصاد الجزائري الإندماج في الإقتصاد العالمي و تبني سياسات جديدة من أجل التنمية و مسايرة الظروف التي تفرضها العولمة .

المبحث الأول : التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962 /1988

المطلب الأول:وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال

في هذه الفترة كانت الزراعة الاستعمارية تفضل المحاصيل القابلة للتصدير و كان النشاط غير الزراعي يقتصر على استغلال المناجم مهملا تصنيع البلاد.و دشنت الفترة الواقعة بين 1870و 1880 مرحلة المنتوج الزراعي الموجه للتصدير .لما أصاب مساحات الكروم لفرنسا "داء الفلكسرا" أدى إلى إنتشار زراعة الكروم في الجزائر و هكذا أصبحت الكروم المخصصة لانتاج الخمور الزراعة الاستعمارية المفضلة، و أصبح إنتاج الخمور يحتل المرتبة الأولى في الجزائر و عنصر ثروة المعمرين و زيادة على ذلك إحتلت تلك الكروم الاراضي التي كانت تنتج الحبوب مما عزز تقليص الموارد الغذائية لدى السكان .

سببت زراعة الكروم حركة متواصلة في الأعمال و النشاط الاقتصادي أدت منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى ظهور منظومة بنكبة و شبكة من المواصلات قصد التصدير و إنتشار العمل المأجور ، و في نفس الوقت تطور استغلال المناجم غير أن هذه الحركة كانت حركة سلعية أي تنحصر في إنتاج سلع في الجزائر بغية بيعها في فرنسا دون القيام بأية عملية تحويل صناعية في البلاد ، و الجدول الموالي يعكس حالة البلاد الإقتصادية من خلال إجراء مقارنة بين الجزائر و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1954 فيما يخص إنتاج للشخص الواحد في مجموعة من الأنشطة.

الجدول رقم 04: إنتاج للشخص الواحد (بالفرنكات) لسنة 1954

النشاط	الجزائر	فرنسا	الولايات المتحدة
الصناعة	300	15000	55000
الزراعة	16000	53000	56000
و منها:-الحبوب	6000	9000	18000
-اللحوم	2000	16000	20000
-الخمور	5400	4100	100

المصدر: أحمد هني،"اقتصاد الجزائر المستقلة "،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1993،ص 19/18.

و تدل هذه الأرقام على أن إنتاج الخمور كان في الجزائر ضعف 2.5 مرة إنتاج اللحوم و يساوي تقريبا إنتاج الحبوب، أما الإنتاج الصناعي فكان مهملا تماما.[43]

المطلب الثاني : وضع اقتصاد الجزائر خلال الفترة 1962-1979

أولا: وضعية الإقتصاد الجزائري غداة الإستقلال1962/1966

لقد ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي ، كانت عام 1962 ما يقارب 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا و كانت 80 % من الواردات تأتي منها[44].

قامت الدولة باتخاذ أول إجراء و هو اعلان املاك المعمرين "دون مالك"و قررت حضر جميع الصفقات التي تمس الأملاك دون مالك و ذلك بغية اجتناب تحويل قيمتها إلى فرنسا ووضع حاجز لهروب رؤوس الأموال.[45]

أما من الناحية الاقتصادية فقد ترك الاستعمار اقتصادا عديم القاعدة الصناعية ، فقد توقف الإنتاج في الكثير من الوحدات الصناعية بسبب مغادرة 10/9 من المستوطنين المشرفين على المصانع إضافة إلى تهريب الأموال إلى الخارج و المقدرة بـ 110 مليار فرنك و التهرب من تسديد 20مليار فرنك كدين مما تسبب في إخلاء الخزينة و امتناع البنوك الأجنبية من تقديم قروض و تمويل المشاريع.

إضافة إلى تخريب المؤسسات الصناعية و الطرق و تدمير 8000 قرية و حرق 3000 هكتار من الغابات و سلب و قتل الماشية فالتنمية الاقتصادية غداة الاستقلال كانت وفقا للمنهج الاشتراكي حسب توجهات مؤتمر طرابلس الذي ركز على التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل ، فتحقيق التنمية المتوازنة بين كل فروع الاقتصاد في كل مناطق الدولة ببناء المجتمع الاشتراكي و قبل أن تشرع الدولة في التغطية قامت بعدة إجراءات منها:

-تأميم أراضي المستعمرين و تطبيق النظام الذاتي طبقا للمرسوم 1963.

-تأميم البنوك و إصدار العملة الجزائرية سنة 1963.

-إيجاد خلطة سياسة حاكمة تخضع لمصالح الشعب بعين الإعتبار و إنشاء مؤسسات وطنية هامة كما ظهرت شركات وطنية من أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963 ، كما كان التمييز لصناعات التقليدية إضافة إلى كل ذلك تأميم المتجر سنة 1966 وكان قد سبقه اتفاقات بترولية جديدة في سبتمبر 1965.

---

[43] أحمد هني ،"اقتصاد الجزائر المستقلة "،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1993،ص 19/18.

[44] أحمد هني ،مرجع سابق،ص 22.

[45] أحمد هني مرجع سابق،ص 22.

-تأميم المناجم سنة 1966 ، بالإضافة إلى تأميمات أخرى كما قامت بعدة تنظيمات داخلية.

إن اختيار الاشتراكية جاء في العديد من النصوص السياسية ابتداء من مؤتمر الصومام 1956 الذي أعطى الإشارة على التسيير الذاتي للمؤسسات، ويتأكد الاتجاه نحو الاشتراكية بعد مؤتمر الصومام في جميع المواثيق الوطنية، إبتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962 ، وميثاق الجزائر1964 ، والميثاق الوطني 1976 و الذي ترتكز أطروحاته حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بـ"الثورة الصناعية "و "الأهداف الكبرى للتنمية."

أ- ميثاق طرابلس 1962:

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 ، وينص هذا المشروع على أن:

"التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل كوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض، توفر الجزائر إمكانات ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب، وفي هذا المجال، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة، ويجب أن لا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية على غرار ما حدث في عدة بلدان لاسيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة".

من هذا البرنامج يمكن أن نستخلص ما يلي:

-إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.

-ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي، بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.

-ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات.

ب- ميثاق الجزائر 1964

قامت به جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 ، ونص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

-خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

-توفير مواد الاستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها، ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد وسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها.

- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة في الجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.[46]

ثانيا: السياسة الاقتصادية الجزائرية بين 1979/1967

في المرحلة الممتدة بين أواخر 1966-1980 إتسم الإقتصاد الجزائري بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الإقتصادية، ومعتمدا على التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث حددت أهدافها في تلك المرحلة حسب منظار السلطة في[47]:

1-تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال و ذلك برفع إنتاجية العمل، وتحقيق التوازن بين المدينة والريف، إلى جانب التوازن بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة، وكذلك تخصيص موارد الاستثمار للقطاعات التي قد تساعد على تلبية تلك الحاجات الأساسية.

2-تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي.

3-بناء اقتصاد حديث يمكن أن يواكب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

هذه الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها الدولة الجزائرية في تلك الفترة دفع إلى إجراء تعديلات في مجالات معينة وإتباع سياسات جديدة، ذلك بالاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي ، والقيام بمخططات تنموية متوسطة الأجل، هذا ما يجعل من هذه المرحلة تتميز بكونها مرحلة المخططات , حيث شهدت ثلاثة مخططات تنموية، مخطط ثلاثي، والمخططين الرباعيين الأول والثاني . وإتسمت كذلك هذه المرحلة بتزايد تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1-المخطط الثلاثي 1969/1967:

يعتبر المخطط الثلاثي 1967-1969 اول مخطط للتنمية في الجزائر بعد الإستقلال، و به دخلت البلاد مرحلة جديدة مليئة بالطموح الكبير لتحقيق تقدم إقتصادي و إجتماعي كبير. و لم يكن تطبيق التخطيط قبل هذا التاريخ ممكنا نظرا لعاملين :

[46]لريبي محمد،إسفير لخضر،"الاصلاحات الاقتصادية و اثرها على الاقتصاد الجزائري"،(مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس غير منشورة)،علوم اقتصادية ،جامعة سعيدة،2009/2008،ص 4.
[47]لريبي محمد،إسفير لخضر،مرجع سابق،ص6.

عامل حداثة عهد الجزائر بالاستقلال الذي تحصلت عليه قبل خمس سنوات فقط،

عامل انعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية. [48]

و يمثل هذا التخطيط بالنسبة للدولة عملية حصر للإمكانيات البشرية و المادية للمجتمع من أجل خلق قدرات عمل جديدة في أجال محددة و هي بمثابة فترة زمنية معينة يلتزم فيها المجتمع بتحقيق تلك الاستثمارات في أوقاتها. و قد تكون تلك الفترة سنة إلى ثلاث سنوات،و يكون المخطط حينئذ قصير الأجل،أو ثلاث سنوات إلى سبع،و يكون المخطط متوسط الأجل، و ما بعدها، و يسمى المخطط بطويل الأجل. [49]

لقد تركزت إستثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية ،وخصص لهذا الغرض مبلغ 11,081 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة، لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9,124 مليار دج. [50]

والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم 05:هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1969/1967 الوحدة : مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة		الاستثمارات المنفذة و معدل التنفيذ	
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	معدل التنفيذ%
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الفلاحة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	10	855	76
السكن	413	3.7	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6

محمد بلقاسم حسن بهلول،"سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1999،ص 160. [48]

[49] محمد بلقاسم حسن بهلول،مرجع سابق،ص 162/161.

[50] لريبي محمد،سفير لخضر،مرجع سابق،ص7.

السياحة	285	2.5	177	60
الشؤون الاجتماعية	295	5.6	229	76
الادارة	441	4	304	70
استثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	11.081	100	9.124	82

المصدر: لريبي محمد،|سفير لخضر،"الاصلاحات الاقتصادية و اثرها على الاقتصاد الجزائري"،(مذكرة ليسانس غير منشورة) ،علوم اقتصادية ،جامعة سعيدة،2009/2008،ص7.

ويتضح من هذا المخطط أنه مخططا قصير الأجل من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه ، حيث نلاحظ أن الأهمية الأولى أعطيت للصناعة إذ حضيت بنسبة% 49 من مجمل الاستثمارات المخططة أي بمبلغ 5.400 مليار دج، لكن مجموع ما نفذ منها ما نفذ كان 4.750 مليار دج أي% 87 من مبلغ الصناعة المخطط، وبفارق كبير جدا تأتي الزراعة في المرتبة الثانية من حيث مبالغ الاستثمار المخطط والمقدر بـ 1.869 مليار دج بنسبة% 17 وهذا ما يوضح التوجه الإنمائي الذي اختارته الجزائر وهو التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية ترتكز عليها أهداف المخططات اللاحقة ، أما بالنظر إلى مجمل الاستثمارات المتبقية فنلاحظ أنه لم يكن هناك تركيز كبير عليها و ذلك بسبب أن البلاد كانت قد خرجت من فترة استعمارية وتحتاج إلى قاعدة قوية ترتكز عليها ألا وهي الصناعة[51]

2-المخطط الرباعي الأول 1973/1970[52]:

وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين اساسين هما:

-تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي؛

-جعل التصنيع في المرتبة الاولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى هذين الهدفين إهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن. والملاحظ أن حجم الإستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.

[51]لريبي محمد،|سفير لخضر،"الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على الاقتصاد الجزائري"،(مذكرة ليسانس غير منشورة)،علوم اقتصادية ،جامعة سعيدة،2009/2008،ص 7.

[52]دراوسي مسعود،"السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1990"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة)،جامعة الجزائر ،2006/2005،ص341.

إن حجم الاستثمارات الثقيلة في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها الى 68.56 مليار دج، والسبب في ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة التي انتهجتها الجزائر التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.

رغم الأولوية والسرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي فإن الزراعة لم تهمل فقد زادت في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي بنسبة 62% ، وهو ما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي آنذاك.

3-المخطط الرباعي الثاني 1977/1974[53]

يعدّ هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول، تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية ، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية ، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات للمخطط الرباعي الاول . وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي :

-تدعيم الإستقلال الإقتصادي، وبناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية؛

-رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46مليار على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10%سنويا؛

-تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة،

-وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور؛

بالإضافة إلى ما سبق نجد أنّ هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثمّ تحقيق التوازن الجهوي، أما الإستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج، وقد وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك .

[53] دراوسي مسعود،مرجع سابق،ص342.

إنّ المحاور الأساسية لسياسة المخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات إقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي .

إنّ المحاور الأساسية للمخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية، وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات إقتصاد مستقل ومجتمع إشتراكي .

4-المرحلة التكميلية 1979/1978[54]

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الإنتقالية التي تمّ من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

-الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دج؛

-تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛

-أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية؛

إنّ مجموع الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر ب 64.77 مليار دج.

المطلب الثالث : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1988/1980.

1-المخططات التنموية المنفذة في فترة الثمانينات

1-1-المخطط الخماسي الأول 1984/1980:[55]

بدأت عملية إعادة الهيكلة باحتشام مع بداية سنة 1980 وذلك بوضع المخطط الخماسي الأول

[54]دراوسي مسعود ،مرجع سابق،ص343.

[55]طريق صدار مسعودة ،"مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائرمن خلال المؤسسات العمومية الاقتصادية الفترة 2005/1980"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)فرع تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر ،2009/2008،ص14/13.

1980-1984 ، الذي تم تجديد معالمه وتوجيهاته خلال المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان من سنة 1980 على أساس تقييم السياسة التنموية التي وضعت من قبل وكذا آفاق العشرية الموالية للتطور الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليه من طرف اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في ديسمبر من سنة 1979.

تمثلت أهم المحاور التي جاءت ضمن هذا المخطط في:

تغطية كافة الاحتياجات الاجتماعية في آفاق 1990

استثمار القاعدة البشرية للمشروع الاجتماعي في كافة القطاعات؛

توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الحاجات الحقيقية والشروط العلمية للتحكم في التنمية؛

بناء سوق داخلية نشطة قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد بصورة متواصلة ودائمة؛

القضاء على التوترات الاجتماعية والتقليل من القيود الاقتصادية التي تحد من التطور الاقتصادي والاجتماعي كالبيروقراطية؛

تركيز النشاطات التنموية على الاحتياجات الاجتماعية ذات الأولوية ومكافحة التضخم وندرة المواد والحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية؛

تطوير جهاز التربية والتكوين لتوفير الكفاءات اللازمة للتحكم في التطور الاقتصادي؛

القيام بأعمال واسعة النطاق لتنمية البنيات الاقتصادية القاعدية المتصلة بتوفير المياه وإنشاء نشاطات زراعية وصناعية؛

إعطاء أولوية في الاستثمار للمشاريع الجديدة لتعزيز الأداة الإنتاجية وتدعيمها والبحث عن طاقات جديدة؛

التركيز بصورة حازمة على سياسة اللامركزية في تسيير الجهاز الاقتصادي والاجتماعي؛

إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميمها لتأطير النشاطات وتنظيم العلاقات وتحقيق التوازن الجهوي تدريجيا؛

إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط الاقتصادي والاجتماعي بمشاركته في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهرباء مع تفادي قيام هذاالقطاع بتلاعب أو أي احتكار وذلك عن طريق مراقبته وتنظيمه.

2-1- المخطط الخماسي الثاني 1989/1985[56]

جاء المخطط الخماسي الثاني لتنفيذ البرامج الرامية إلى تلبية متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية استقلالية الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وكان يهدف أساسا إلى :

-تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان اللذين بلغت نسبة تزايدهم 3.2 % سنويا؛

-مواصلة الإنتاج والاستثمارات لضمان الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة؛

-المحافظة على الاستقلال الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة، لا سيما، بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛

-تشجيع القطاع الخاص وإدماجه في العملية الاقتصادية .

كان الهدف من تعزيز الإصلاحات هو تصحيح عدم التوازن الهيكلي العام للاقتصاد الوطني الناتج عن عوامل داخلية وخارجية، هذا ما استلزم مراجعة سريعة لمجمل قواعد سير الاقتصاد بالتأكيد على بعض التدابير الأساسية المتمحورة حول:

*خلق شروط وظروف إعادة بعث النمو الاقتصادي، ديناميكية الشغل وتطويره وتطوير الاستثمارات في المناطق الفقيرة؛

*التحكم في التوازنات المالية الخارجية، لا سيما، بزيادة الصادرات ومراقبة سيرورة المديونية؛

*حماية الطبقات الاجتماعية المتضررة عن طريق توفير المواد الاستهلاكية بأسعار ثابتة؛

*استقلالية المؤسسات العمومية لكي تتخلص من كل تبعية إدارية، يمنح لها رأسمال اجتماعي وتسير بمقتضى القواعد العامة للتجارة؛

*توفير كل ميكانيزمات التسوية والتخطيط المرتبطة بالإصلاحات في مجال الأسعار والاعتماد على التطهير المالي للمؤسسات العمومية عن طريق وضع مخطط اقتصادي للتطهير المالي وتنظيم التجارة الخارجية.

2- أسباب تدهور الحالة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الثمانينات

1-إنعدام التنويع في الصادرات و إقتصار عملية التمويل على مورد واحد

[56]طريق صدار مسعودة ، مرجع سابق ،ص 20/19.

2 -اللجوء المستمر للقروض الأجنبية

3 -وضعية المؤسسات العمومية و المشاكل التي عانت منها:

3-1-المشاكل المتعلقة بقرارات الاستيراد

3-2-تحديد أسعار منتجات المؤسسات العامة

3-3-مشكل نسبة التشغيل و تسيير اليد العاملة

المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية و الإنفتاح على إقتصاد السوق 1999/1989

المطلب الأول:التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق

1-تحول الجزائر نحو إقتصاد السوق:[57]

في الحقيقة إن فكرة التوجه نحو الإقتصاد الحر وضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمارالوطني والأجنبي أخذت طريقها في النفوس، أولا بالرغبة إلى الوصول إلى الملكية الفردية ثم طريقها في الواقع أيضا. فقد بدأت بوادره في الظهور ولو في صورة الاقتصاد غير الرسمي.

لقد عجلت الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وفشل سياسة إعادة الهيكلة في تحقيق الهدف المرجو منها إلى إتخاذ إجراءات جذرية من أجل إصلاح وضع الاقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه والتحول نحو نظام السوق وخوصصة المؤسسات العمومية وقد حاولت الجزائر، في إطار تغيير اتجاه الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، مراعاة إجراءات تحضيرية وتنظيمية وأخذها بعين الاعتبار، منها:

- تحضير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصادي.

-الاعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الإصلاح الاقتصادي بوضعها الجديد كمؤسسة

مستقلة إقتصاديا، وتحريرها من الممارسات البيروقراطية وتمكينها من التعامل الحر في إتخاذ القرارات في الجانب الاقتصادي، على أن لا يتناقض دورها الجديد مع السياسة العامة للدولة؛

[57] عيسى مقليد،"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير غير منشورة) ،جامعة باتنة،2007/ 2008 ،ص106.

-اعتبار القطاع الخاص في مجمله إستراتيجية مستقبلية متبناة وكبديل للقطاع العام، لكن دون التضحية بالمؤسسات العمومية بحجة تحقيق هدف الخوصصة فقط وبأي ثمن.

2) أهم مبررات الخوصصة[58]

Privatisation مفهوم الخوصصة ويقال لها أيضا(الخصخصة) وتعني تحويل الاقتصاد الوطني إلى "اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بصورة أساسية وهذا عن طريق بيع الأصول والوحدات الإنتاجية المملوكة كليا أو جزئيا للقطاع العام"، وهذا معناه إنهاء الدور الأساسي للقطاع العام المهيمن على الحياة الاقتصادية بالاعتماد على القطاع الخاص وعلى المبادرة الفردية كإستراتيجية جديدة.

ويمكن أن نذكر مبررات اختيار الذهاب إلى خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر (وهي تبريرات قد لا تخص الجزائر وحدها) ونوجزها في النقاط التالية:

- اهتمام المؤسسة العمومية بأنشطة غير ملائمة في بعض الأحيان لطبيعتها الاقتصادية، حيث ارتفعت المصروفات الإدارية بسب زيادة العمال فوق الحاجة مما أدى إلى انخفاض كفاءتها، ولذا يجب تغيير دور هذه المؤسسات بحيث تكون لها قراراتها المستقلة بعيدا عن بيروقراطية الإدارة؛

- المؤسسات الخاصة تعمل بفاعلية أكبر من المؤسسات العمومية بمعاينة النتائج ميدانيا، وهذا سيسمح بوفرة الموارد اللازمة وتحقيق معدلات اقتصادية مرتفعة؛

- إن عملية خوصصة المؤسسات العمومية ستؤدي إلى خفض العجز المتكرر في ميزانية الدولة التي كانت الضامن لأجور العمال وتغطية العجز، وذلك سيوفر عائدات أساسية لخزينة الدولة؛

-المؤسسات العمومية تعاني من ضعف القدرة الإنتاجية ومن تراكم الديون وسوء التسيير، مما يعني أن "التخلص" منها بالخوصصة سيحقق لها قدرا كبيرا من النجاعة في التسيير، وضمان بقاء هذه المؤسسات واستمرارها والمحافظة على أكبر قدر من مناصب العمل؛

-الخوصصة في النهاية مطلب عالمي، فرضتها شروط العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد،فليس هناك هامش واسع للحركة والمناورة خارج شروط المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي الذي وضع شرط الخوصصة كإستراتيجية أساسية لتلقي المعونات المالية.

المطلب الثاني:الإصلاحات الإقتصادية وفق برنامج صندوق النقد الدولي

[58] عيسى مقليد، مرجع سابق، ص 107.

1-إتفاقيات الجزائر و صندوق النقد الدولي 1991/1989

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها و أعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و محاولة استرداد الثقة الائتمانية لها و اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، و نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة و صندوق النقد الدولي من جهة أخرى و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الإقتصادي بهدف القضاء على الاختلال الاقتصادي الداخلي و الخارجي و إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريره بالاعتماد على آليات السوق و الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية[59]

وفيما يلي أهم البرامج :

1-1- إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول1989/05/31

إن العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقات بين الجزائر و الصندوق، بعضها نفذ جزئيا و البعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الاتفاق و هو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض و المساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، و إصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية. أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف و محتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية، و تخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار و الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية ،و عليه تم صدور قانون النقد و القرض" يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بالأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 و القانون المعدل و المتمم لسنة 1988،حمل القانون في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي و أدائه. [60]" الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية و مراقبة المنظومة البنكية و إن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي:

تطبيق الأسعار الحقيقة على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة و من خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية و

[59] مدني بن شهرة ،"سياسة الإصلاح الاقتصاي في الجزائر و المؤسسات المالية" ، مطبعة دار هومه، الجزائر،2008،ص109 .
[60] بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008 ،ص186.

إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري و خاصة فيما يخص السجل التجاري، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة،إصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص و هذا من شأنه أنه يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية و ذلك بصدور قانون النقد و القرض الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية و فتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي و العمل على جلب الموارد الادخارية و عدم اللجوء إلى إصدار النقد. و ذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة بنسبة 20% و رفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك[61]

وأهم مبادئ هذا القانون:

*منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.

*إعطاء أكثر حرية للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات.

*تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.

*محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.

*وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة و توجيه الموارد.

*وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى "مجلس النقد و القرض."

*السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصاد الجزائري بحيث أنه خلال هذه المدة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990 و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار

[61] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 47.

سنة 1989م إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990 كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68% في سنة 1988م إلى 52% سنة 1991م [62] .

1-2- إتفاق الإستعداد الائتماني الثاني(1991/06/03)

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991، حيث ثم تحرير رسالة في 1991/04/27 ثم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

- الشريحة الأولى: جوان 1991
- الشريحة الثانية: سبتمبر 1991
- الشريحة الثالثة: ديسمبر 1991
- الشريحة الرابعة: مارس 1992

حيث الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك محتوى الاتفاقية المبرمة مع الصندوق النقدي الدولي إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي إذ شكلت أعباء على الخزينة.

أهداف اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني :

*التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة، حيث على هذه الأخيرة أن تسعى لتوزيع صادرتها قصد التحقيق من هشاشة التوازن الخارجي.

* تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار .

* ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإجراءات :

الإجراءات النقدية في هذا البرنامج تنحصر فيما يلي :

[62] بلمقدم مصطفى، أبو شعور راضية، "تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية"،مطبوعة ملتقى"، المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات"،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،14-15ديسمبر2004.

-تحويل العديد من السلع، من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهامش الأقصى، وتحويل العديد من السلع إلى نظام الأسعار المصرحة، وهذا في إطار القانون 12/89.

-العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 بجعلها في حدود 41 مليار دج.

- تخفيض الدينار قصد التقليص من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف السوق الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25 %

-تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، حيث رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5%، رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17.%

-تأطير تدفقات القرض للمؤسسات المختلة غير المستقلة.

-استمرار سلبية معدل الفائدة الحقيقي.

-ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14.%

-توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66. %

-توسع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.90% رغم إجراءات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات.

-نمو الكتلة النقدية M2 بـ 21.3% بعدما كان معدل النمو في سنة 1990 يساوي 11.3 .%

-تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان في سنة 1990 يساوى 64 .%

-استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك حيث وصل إلى 22.8%، وهكذا كان أداء السياسة النقدية بشكل عام غير فعال خلال هذه الفترة رغم التحكم في معدل السيولة، وقد يعود هذا لكثير من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وقد ترجع صعوبة السير الحسن لبرنامج الاستعداد الائتماني إلى اصطدام البرنامج باستقالة الحكومة وظهور حكومة أخرى التي انصب اهتمامها على تنظيم انتخابات تشريعية الأمر الذي يتطلب نوعا من السلم الاجتماعي فظهرت مشكلة المواءمة الصعبة بين مقتضيات الوضع الاجتماعي والتطبيق الصارم لإجراءات الاتفاق.

-جعل سعر صرف الدولار في حدود 24.50 دينار ليصل في نهاية ديسمبر 1991 إلى 26.50 دينار .

-تقليص النفقات العامة، تسيير وتجهيز ورفع الأسعار للوصول إلى رصيد موجب للخزينة 31.8 مليار دينار.

-مراجعة إعادة تمويل البنك للبنوك التجارية، بزيادة التكاليف للحد من التوسع النقدي [63] .

1-3- إتفاق الإستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994)

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى مساعدات من الصندوق الدولي من أجل النهوض باقتصادها وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها ،والتي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية، وقد جاء هذا الاتفاق بعدما أخذت الحكومة مكان الحكومة الماضية الذي أوقف التعامل مع الصندوق النقدي الدولي، كما طغت عدة عراقيل وقيود واقفة أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، مما أفضى بالسلطات الجزائرية إلى إبرام برنامج تصحيح مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة تغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 ويمكن إبراز هذه العراقيل على النحو الآتي:

•حجم خدمات الدين المرتفع، حيث بلغت خدمة الدين مبلغ 9.3 مليار دولار أمريكي مقابل عائدات الصادرات الكلية التي تبلغ 9.8 مليار دولار أمريكي سنة 1993.

• حدة مشاكل البطالة 1.5 مليون عاطل وفي ظل المعدل المرتفع للنمو السكاني المقدر بـ 4% سنويا ونتيجة لذلك انخفاض مستوى الاستهلاك.

•تطبيق إستراتيجية اقتصادية جديدة فحواها التعجيل بالتحول نحو اقتصاد السوق من أجل تدعيم تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الخارجية.

• شهد القطاع الزراعي خلال سنة 1993 حالة جفاف، وإنخفاض إثر ذلك الإنتاج الحقيقي في القطاع الزراعي بمعدل 4 %.

عجز الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير للمؤسسات العامة الذي سجل 9.2% من الناتج الداخلي المحلي، مقارنة بـ 1.3% سنة 1992، الشيء الذي أدى إلى:

*نمو الكتلة النقدية بـ 21.2. %

* انخفاض الإنتاج الكلي بـ 2.5% في 1993 .

* انخفاض الاستهلاك الفردي بـ 6.4% سنة 1993.

[63] علي حمزة، "فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2001-2002 ، ص335.

*أهداف الاتفاق:

تتمثل الأهداف الماكرو إقتصادية في النمو على أساس مستقر ومقبول :

ـ تحقيق استقرار مالي (تخفيض من التضخم).

ـ إنشاء فرص العمل .

ـ بناء سكنات .

ـ مساعدة الشبكة الاجتماعية الضعيفة.

الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف:

لتحقيق الأهداف الاتفاق يتطلب تنفيذ الإجراءات في مختلف جوانب السياسات الاقتصادية:

ـ إعادة الاعتبار للأسعار الحقيقة بتخفيض الدينار .

ـ تحرير نظام التجارة الخارجية.

ـ التحفيز على الطلب الداخلي وهذا بواسطة السياسة الميزانية والتنفيذية.

ـ تكييف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الأمريكي .

ـ تدعيم عودة النمو بإنماء القطاع الفلاحي وقطاع البناء وهذا بالاستعمال الأوسع لطاقة الإنتاج في القطاع الإنتاجي .

ـ التحكم في سياسة الميزانية والسياسة النقدية بصفة محكمة وتعزيز وتعميق الإصلاحات الهيكلية [64].

4- 1-إتفاق القرض الموسع (ماي 1995 – ماي 1998)

وافق صندوق النقد الدولي، على تقديم قرض للجزائر، ويندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، ويمتد هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات بدءا من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998، وقد حدد مبلغ هذا الاتفاق بـ 1.169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9%

[64] علي حمزة ،"فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص338.

وقد جاء هذا الاتفاق الموسع إثر نهاية البرنامج الذي ثم عقده مع صندوق النقد الدولي لمدة 12 شهرا بصفة مرضية للصندوق، كما أن حكومة الجزائر تنتظر طلب إعادة الجدولة لالتزاماتها مع أعضاء نادي باريس والمتعلقة بخدمة الديون متوسطة وطويلة الأجل التي حل ميعاد استحقاقها خلال فترة البرنامج، وقد احتوت الرسالة المحررة يوم 30 مارس 1995 على مذكرة بالسياسات الاقتصادية والمالية للجزائر للفترة أفريل 1995 مارس 1988 ما يلي:

- شروع الجزائر مع نهاية سنوات الثمانينات في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لأجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد سوقي حر رغم أن هذا الأمر عرف تراجعا في السنوات1992و 1993 حيث أحدثت القيود الخارجية إعادة بروز تقليص التجارة الخارجية والصرف، والضغوط الاجتماعية بصرامة سياسة الميزانية وهو ما أدى إلى اللجوء إلى عقد الاتفاق مع بداية شهر مارس 1994.

- سماح البرنامج بإحداث نمو محسوس في انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، وبداية الاستجابة لحاجيات السكن [65] .

تمثلت المحاور الكبرى في هذا البرنامج في:

1-إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب الصرف ابتدءا من جانفي 1996 .

2-تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.

3-تحرير الأسعار و إعادة إصلاح دعم أسعار الفلاحة.

4-ترشيد تسيير النفقات و تقليص الأجور و الحد من الزيادة في العملة.

5-إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب و ذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين، ووضع نظام التأمين و البطالة لاسيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال و التقاعد المبكر و معدلات البطالة المتزايدة.

6 -تحرير الأسعار و رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب و الحليب و إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

7 -تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية.

[65] علي حمزة، مرجع سابق، ص340.

ـ بالرغم من التقدم المحسوس غير التام بداية من بعض الأشهر سمحت الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة المكيفة من طرف الحكومة للاقتصاد الجزائري، بالاستمرار في محاربة المشاكل الحقيقية بصفة خاصة ،إذ أن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهن قطاع المحروقات وهذا بصفة شبه كلية لمجموع إيرادات الصادرات.

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي نتيجة لتفاقم حجم الديون الخارجية و ما ترتب عنه من آثار و مشاكل، لكن نتائج هذه الاتفاقات كانت عكس ما كان مرجوا منها إلا بعض التحسينات الطفيفة ، فأصبحت الجزائر تعاني من التبعية الاقتصادية و هذا ما نتج عنه اضطرابات اجتماعية فتفاقم الفقر و زادت حدة البطالة ، كما أن إجراءات تخفيض العملة أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ، بالإضافة درجة الانفتاح التجاري مكنت الاستثمار الأجنبي من السيطرة على الاقتصاد الوطني و ذلك نظرا للمنافسة غير المتكافئة بينه و بين الاستثمار المحلي [66].

المبحث الثالث : إمكانيات الجزائر و خصائص إقتصادها

المطلب الأول: الإمكانات الطبيعية، الإقتصادية و البشرية للجزائر[67]

تتوفر الجزائر على إمكانات هائلة منها:

*تقدر مساحة الجزائر بـ 2.381.741 م²، تمتد سواحلها على مسافة 1.200 كم على البحر الأبيض المتوسط؛

*احتياطي البترول يقدر بحوالي 10 مليار برميل أي ما يعادل 1 ٪ من الاحتياطي العالمي، في حين أن احتياطي الغاز يصل إلى 4.000 مليار م³ ، أي ما يعادل 5 ٪ من الاحتياطي العالمي بهذا تكون الجزائر في الصف الخامس عالميا من حيث الاحتياط لكنها تتقدم إلى الصف الثاني عالميا من حيث تصدير الغاز؛

*معدل النمو الديمغرافي في الجزائر هو 2.2 ٪ وهو معدل مرتفع مقارنة مع معدل النمو الديمغرافي في دول شمال إفريقيا، أكثر من 40 ٪ من السكان سنّهم أقل من 15 سنة، متوسط العمر هو 67 سنة عند الرجال و 69 سنة عند النساء ؛

[66] http://www.djelfa.info/vb/showthread.php? t=74155 . تصفح يوم 2015/11/15 على الساعة 15:30.
[67] ساحل فاتح،شعباني لطفي،"اثار و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية،جامعة بومرداس 05/04/ديسمبر 2006،ص02.

*تحتوي على 53 أرضية مسطحة للمرافئ الجوية، 12 ميناء بحريا متعدد الخدمات (تجارة، صيد بحري، موارد بترولية) و مينائين متخصصين في المحروقات و 18 ميناء كملجأ للصيد، و تمثل موانئ عنابة، الجزائر،وهران في مجموعها 70 ٪ من النقل البحري خارج المحروقات ؛

*تمتد شبكة السكك الحديدية على طول 4.200 كم² ، بينما تمتد شبكة الطرق البحرية على طول 100.000 كم منها 94.684 كم في الشمال، مما يجعلها أطول الشبكات في المغرب العربي4؛

*تقدر المياه السطحية بحوالي 15 مليار متر مكعب و المياه الجوفية بحوالي 3 مليار م³ ؛

-24 ٪ من العمال يعملون في قطاع البناء و نفس النسبة في القطاع الفلاحي و 28 ٪ يعملون في قطاع الوظيف العمومي؛

-أغلب إيرادات الجزائر من الصادرات تتمثل في المحروقات بنسبة تتراوح بين95 ٪ و98 ٪ من الصادرات الجزائرية كما تشكل المحروقات أكثر من 60 ٪ من الإيرادات الجبائية.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم:

-طبيعة الموارد و الثروات المادية التي يتميز بها (مواد طاقوية ، منجمية ومواد أولية هامة).

-حجم الطاقات الإنسانية و الكفاءات البشرية التي يتمتع بها.

- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.

-توفر بنية شاملة و هامة: موانئ و مطارات.

-توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا و الآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى :

1) اقتصاد مديونية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تتركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير و إدارة أزمة المديونية و التي لا تزال تشكل قيدا و تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة. فرغم

انخفاض معدلات الدين و التي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، و قد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية سنة 2000[68]، لقد تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لانجاز المشاريع الإنمائية الطموحة، الأمر الذي انعكس على إثقال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا يتناسب و النمو الاقتصادي المحقق أو المزعوم، أدى ذلك إلى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار و هي بالأساس متمثلة في العوائد من المحروقات ، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر، حيث نسبة كبيرة منها مصدرها دول الاتحاد الأوروبي و الجدول رقم 02 يوضح ذلك ، كما ذلت الإحصائيات لسنة 2003 على أن ما يقدر ب 42% من حجم المديونية مقومة بالعملة الأوروبية (الأورو)، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمات المديونية بالارتباط و تحسن قيمة الأورو في الأسواق العالمية.يبين الجدول أدناه هيكل مديونية الجزائر حسب عملات التقويم، و بالتالي يبين الأهمية النسبية لكل عملة في مجال تقويم مديونية الجزائر إلى غاية 1999. علما بأن هذه النسب قد تغيرت بفعل السياسات الإصلاحية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1994 و التي انبثق عنها إعادة جدولة مديونية الجزائر. [69]

الجدول رقم06: هيكل المديونية الجزائرية المتوسطة والطويلة المدى حسب عملات التقويم الوحدة %

في 31 ديسمبر من كل سنة

العملة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدولار الامريكي	40.1	40.3	46.2	49.0	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2	42.1
الفرنك الفرنسي	17.7	16.3	13.1	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6
الين الياباني	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4
الدوتشمارك الالماني	11.0	10.5	8.6	6.5	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6
علامات اخرى	15.4	16.7	16.5	17.0	11.0	16.4	22.9	22.8	25.2	26.3

المصدر: Bank of Algeria : Media Bank. N :46. Mars 2000 مأخوذ من: بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك،" آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد27 ، جوان 2007، ص208.

[68] خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص87.

[69] بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد27، جوان 2007، ص2.

"كما بلغ حجم الديون الخارجية في نهاية أوت 2010حوالي 440 مليون دولار" [70]

2) اقتصاد ريعي:

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية و هذا على حساب إستراتيجية التصنيع. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية[71]، ومن ميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات(أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام)، 80% يسيطر عليها القطاع الخاص.[72]

3) اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجلاته و تحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، و تعطيل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية ، فازدادت شبكات السوق الموازي و تنامت أحجام الثروات التي تحرك في قنواته. هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية و زعزع عنصر الثقة فيها. [73]

* الجزائر بلد هامشي في مستوى الاقتصاد العالمي، و لكن وجود إمكانية كبيرة لتصبح دولة محورية في الفضاء الأورو متوسطي ، تصدر98% من المواد الهيدروكربونية في شكل مواد خام أو نصف خام، تستورد تقريبا أكثر من 60% باليورو و 20% بالعملات الأخرى، و 20% فقط من أجل منطقة الدولار، و 98% من صادراتنا مقومة بالدولار و هذا ما يجعل التدابير الحكومية الأخيرة قد يكون لها أثر محدود،بما في ذلك تخفيض قيمة الدينار مقابل اليورو. [74]

4) الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وهذا كما يبينه الجدول رقم 03 فهو يوضح الوزن النسبي لعائدات المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة (1994-2000).

---

[70] Amnay Idir, « Dette extérieure algérienne 440 millions de dollars », in Quotidien elwatan, 01/10/2010.

[71] خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص87.

[72] Meziane Rabhi, « L'économie algérienne reste minée par la rente pétrolière », in Quotidien Liberté, 7 août 2008.

[73] خالدي خديجة،"أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02،ص88.

[74] Abderrahmane Mebtoul,"Le dérapage du dollar et son impact sur l'économie algérienne" , in Quotidien36+ elkhabar, 8 Août 2009.

الجدول رقم07:الأهمية النسبية للمحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية (1994-2000) الوحدة%

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة%	95.4	95.2	96.1	94.9	93.5	96.3	94.4

المصدر :بحوث اقتصادية عربية ، العدد31/30، 2003، ص 51، مأخوذ من : بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك،" آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد27 ، جوان 2007، ص208.

و هو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة و للتغيرات في قيمة عملة التقويم(سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا و هو الدولار الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، حيث يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية، و الولايات المتحدة،و اليابان.

5) الإقتصاد الجزائري من حيث الواردات:

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للآلة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، و تمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64.5% و هو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية. [75]

[75] بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك،" آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد27 ، جوان 2007، ص208.

خاتمة الفصل الثاني

عرفت الجزائر تحولات عميقة لانتقالها من الإقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق،ساعية للرفع من مستوى منتوجاتها التي تشهد موقفا تنافسيا ضعيفا أمام المنتجات الأجنبية ، و العمل على إعطائها مكانة تنافسية على المستوى الدولي و رفع مستوى التدفقات الواردة من صادرات هذه المنتجات للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات الذي يسيطر بنسبة جد كبيرة على صادرات الو طن منذ زمن طويل .

اكتساب منتجاتنا لمكانة عالمية يحررنا من التبعية الإقتصادية للعالم الغربي بسبب إرتفاع الواردات الجزائرية منه من سنة لأخرى.

الفصل الثالث : تنافسية الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول :إندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي

المبحث الثاني : مسار الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

المبحث الثالث: القدرات التنافسية للاُقتصاد الجزائري

خاتمة الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث

تتسم البيئة العالمية الراهنة بتغيرات في العديد من المجالات و العلاقات ، فالعلاقات الاقتصادية الدولية مثلا شهدت قيام للتكتلات، و تحرير للتجارة الخارجية من خلال رفع الحواجز و القيود المفروضة عليها، مما دفع بالعديد من الدول و خاصة الدول النامية إلى محاولة الإندماج أكثر فأكثر في الإقتصاد العالمي و الاستفادة من المزايا التي سيوفرها ، إلا أن هذا يعتبر تحديا مرهونا بمدى القدرة على زيادة و تحسين الكفاءة التنافسية للتكيف مع التغيرات الحاصلة و المستجدات الطارئة،

و الجزائر كغيرها من الدول ترغب في تحقيق مساعيها نحو الإنظمام و الاندماج في الاقتصاد العالمي و مواكبة التطورات السريعة التي تفرضها العولمة الاقتصادية من أجل استدامة نمو اقتصادها .

المبحث الأول : إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي

المطلب الأول :مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة مقدمة العالمية للتجارة

تقدمت الجزائر بطلب الانضمام في 1987/06/03 و تم قبول الطلب من طرف مجلس ممثلي أعضاء "الغات" في 17/جوان 1987،و عليه تم تنصيب فوج عمل.في الفاتح من يناير1995،تم تحويل جميع أفواج العمل للانضمام ل"الغات" الى افواج عمل مكلفة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية.فاتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام و المتمثلة في :

-تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية

-الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج عمل، على أساس الاجابة على الأسئلة المطروحة من قبل اعضاء،

-تقديم عروض أولية حول التعريفة و حول الخدمات،

-التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة.

-قامت لجنة وزارية مشتركة سنة 1995 بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية،و على إثرها تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء و تمت صياغة مشاريع الأجوبة و قدمت لمجلس الحكومة الذي صادق عليها خلال سنة 1997.

على أساس الأجوبة،تم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يومي 22 و 23 أفريل 1998،

اعتبر فوج العمل هذه المرحلة ناضجة، و طلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة و تجارة الخدمات.

و تم مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2001،أرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة في يوليو 2001،

و تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة و معاينة مسار الانضمام، الذي هو كالتالي:

-عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 2002/02/07

-تم تقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة يوم 2002/02/28 و المعلومات الاضافية أرسلت في مارس 2002،

-تعهدت الجزائر باعداد برنامج واسع للتحولات القانونية و التنظيمية ، تمس المسائل التالية:

-حقوق الملكية الفكرية

-الإتاوات الجمركية

-الحواجز التقنية للتجارة

-الوسائل القانونية للحماية التجارية

-إجراءات محاربة الغش و القرصنة

-إضافة على هذا ، تم تقديم برنامج إضافي في نوفمبر 2004

-يتشكل هذا الاجراء من 36 نص قانوني، 17 منه متعلق بحقوق الملكية الفكرية

تم تحقيق أهم التحويلات القانونية بغرض توفير جو أكثر ملائمة للاستثمار،الإنتاج، التوزيع، تبادل السلع و الخدمات ، و حقوق الملكية الفكرية.

-سمحت هذه التحويلات برفع نظام التجارة الخارجي الجزائري إلى مستوى ما هو معمول به دوليا لاعتماده على الأسس التي تسير المبادلات على المستوى الدولي.

-توجد المفاوضات في مرحلتها الأخيرة، حيث أن الطبعة الأولى من مشروع مذكرة فوج العمل قد تم دراستها خلال الاجتماع التاسع لهذا الفوج، الذي انعقد على مستوى المفاوضات المتعددة الأطراف،إجتمع فوج العمل المكلف بمسار إنضمام الجزائر في تسعة مناسبات، خلالها تم طرح حوالي 1500 سؤال و طلب توضيح بجنيف في 21أكتوبر2005.

-على مستوى المفاوضات الثنائية، عقد فريق الخبراء عدة اجتماعات و لقاءات حول الولوج إلى أسواق السلع و الخدمات.

-قدمت الجزائر عروضها الأخيرة في يناير 2005، و سمحت بالامضاء على 4 اتفاقات ثنائية، و كذا تقدما كبيرا في المفاوضات مع عدد من الدول.

-وصل مسار إنضمام الجزائر إلى مرحلته النهائية، خاصة بعد الاجتماع التاسع لفوج العمل، إلا أن بعض الوسائل المطروحة في المذكرة سوف يتم مراجعتها بمناسبة الاجتماع المقبل لفوج العمل، خصوصا فيما يتعلق برخص الاستيراد، بالخصوص تجارة الأدوية و كذا بعض الاجراءات المتعلقة بتجارة السلع و السلع الصناعية التي لا تزال رهن المفاوضات.[76]

المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرةالعربية الكبرى

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي تحالف اقتصادي أقيم بين الدول العربية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي و التبادل التجاري(استيراد-تصدير)،و تخفيض الرسوم الجمركية، و قد أعلن عن ميلاد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته التاسعة و الخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 1997/02/19، على أن تكون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عملية خلال عشر سنوات و ذلك إبتداءا من تاريخ 1998/01/01،أي بدأ تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع 1998، الذي تحدد تنفيذه بفترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجي للرسوم الجمركية بتخفيضها لنسبة 10% على السلع المصنعة محليا حتى إلى الاعفاء التام عند نهاية المدة المحددة ، و قد وقعت الاتفاقية من طرف 17 دولة عربية و كان من بين أهدافها:

-المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول العربية .

-تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية العربية مع العالم الخارجي.

-الوصول إلى تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

[76] http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar.pdf تصفح يوم 2016/08/02 على الساعة 17:00

-تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي.

-إنشاء سوق عربية مشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

-إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

-تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات ذات المنشأ العربي.

و قد وصلت الاتفاقية حسب البرنامج المسطر لها، إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في 2005/01/01 من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية و الضريبة ذات الأثر المماثل بين جميع الدول الأعضاء، و الجزائر لم تكن من بين الدول السبعة عشر التي وقعت على إتفاقية الإنشاء، و قد قامت بالمصادقة على هذه الاتفاقية سنة 2004، و تم ارسال ملف الانضمام في ديسمبر 2008، و انضمت الجزائر رسميا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الفاتح جانفي من سنة 2009.

كما جددت الدعوة لإحياء السوق العربية المشتركة صدى كبير فأصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم 1092 بتاريخ 1998/12/06، بإعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، المشروع الذي ظل يراوح مكانه منذ قرار إنشائه بتاريخ 1964/08/13، بقرار رقم 17من طرف مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية.[77]

المطلب الثالث:اتفاقية الشراكة الجزائرية –الأوروبية

وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذوطابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية استفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996)من مساعدة مالية قدرت بِـ 784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.

[77]كاكي عبد الكريم،"أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص: تجارة دوليةغير منشورة)، المركز الجامعي غرداية ،2011/2010،ص154.

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 ،من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

-التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة؛

-التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة؛

-طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي؛

-توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط

ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة(Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

وقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001 ،لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل، وهذا بعد سلسلة من الجولات، وفي النهاية، تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22 وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وما يجب الإشارة إليه، أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من 65 %خلال الفترة الممتدة ما بين (1997-2003)

أما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي فهي الأخرى تمثل نسبة معتبرة، حيث وصلت إلى 60 %خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين.[78]

المبحث الثاني: مسار الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

المطلب الأول :وضعية الإقتصاد الجزائري قبل تطبيق البرنامج

- إن تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، الذي فرض عليها من طرف صندوق النقد الدولي كان يقتضي على السلطات العمومية تطبيق سياسة إنفاقية جد صارمة، تلتزم فيه بالدرجة الأولى بتطبيق سياسة تقشفية بهدف تقليص النفقات العمومية لا سيما منها نفقات التجهيز(التي تعتبر المحرك الأساسي لخلق الثروة الوطنية ومناصب الشغل)، وهذا بهدف تجاوز المديونية الخارجية الخانقة التي كانت تعرفها الجزائر، وإعادة تحقيق التوازنات المالية الكبرى. وموازاة مع ذلك تبنت الجزائر طوال العشرية الأخيرة جملة من الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي كانت تهدف إلى إعادة بعث القطاع العمومي والسماح له بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني بشكل يسمح له بالاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أضحت تحكمه قواعد السوق و المنافسة الحرة.

إن سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة وواصلت تطبيقها، وكل الإصلاحات المتبناة لإعادة تكييف المناخ الاقتصادي(إصلاح القطاع المصرفي، القطاع المالي، قطاع الطاقة والمناجم، الكهرباء، المحروقات، الإدارة الجبائية، التعريفة الجمركية، العقار الصناعي، تنظيم الاستثمار وإجراءاته...)، إضافة إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول، سمح بتحقيق نتائج إيجابية عكستها الأرقام المعلن عنها في نهاية سنة 2001والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية ايجابية لم يسبق للجزائر أن شهدتها منذ الاستقلال، فقد سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5.7 مليار دولار، كما أن موارد الخزينة العمومية سجلت فائضا قيمته 232.6 مليار دج ، وارتفعت إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة 17.1 % ، كما قفز احتياطي الصرف إلى 18، مليار دولار خلال شهر نوفمبر 2001 مقابل 11.7 مليار دولار لعام 2000 وانخفض حجم الديون إلى 22.5 مليار دولار، وتأكد من خلال مناقشة قانون المالية السنوي لسنة 2001 بأن احتياطي النفط واصل ارتفاعه مقابل 11.37 مليار دولار عام 2000 وحجم الديون انخفض مقابل 25.2 مليار دولار عام 2000 إن هذه المؤشرات تعكس بشكل واضح الوضعية المالية الجيدة التي

[78] سمينة عزيزة،"الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة"،مجلة الباحث ،العدد2011،09،ص152.

عرفتها البلاد،غير أن برنامج التعديل الهيكلي وكل الإصلاحات المتبناة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة فيما يخص تحسين مرد ودية الآلة الإنتاجية الوطنية(والتي تشكل حوالي 400 مؤسسة تشغل 480.000 عامل)، وهذا رغم عمليات التطهير التي باشرتها الحكومة الجزائرية لإعادة تأهيل الشركات العمومية، ورغم كل المجهودات المبذولة إلا أن الركود الاقتصادي ازداد حدة وانعكس كل دلك سلبا على الحياة الاجتماعية للسكان، والتي زادت تأزما نتيجة آثار الإرهاب كتخريب المنشآت القاعدية، الحالة الأمنية المتوترة، وما نتج عنه من النزوح السكاني...إن هذا الركود الاقتصادي كان له أثر سلبي على معدلات الدخل الفردية، مما نجم عنه تدهور القدرة الشرائية والإطار المعيشي للأفراد وفتح المجال للفقر و اللامساواة الاجتماعية، فمعدل النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة كان يعتبر جد منخفض، حيث لم يتجاوز 3 %، وهو معدل غير كاف للاستجابة لتطلعات وحاجات السكان الملحة، ليس فقط في مجال الشغل ولكن أيضا فيما يتعلق بالسكن والتجهيزات الاجتماعية و الثقافية.[79]

المطلب الثاني :برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001 و برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005

1- برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري ، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، و الجدول التالي يوضح ذلك:[80]

[79] عياش بولحية،"دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائرللفترة الممتدة ما بين 2001-2004"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع التحليل الاقصادي غيرمنشورة)،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر(3)،2010-2011،ص 41.

[80] نبيل بوفليح،"دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية"،العدد 9،2013،ص 53/42.

جدول رقم08: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة:مليار دج.

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
1-اشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
2-تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
3-دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
4-دعم الاصلاحات	30	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ،ص 87 .

إن الجدول أعلاه يبين لنا:

-أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب: 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986و الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة ، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية « العامة و الخاصة » من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة « مباشرة أو غير مباشرة » و بالتالي تقليص نسبة البطالة، و سيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية و الأجنبية.

-كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية: 38,8 % من إجماليالمبلغ المخصص للبرنامج ، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي

دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية و بالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع

-أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليارد ج أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية » PNDA« و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر .

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدرب: 45 مليار دج، أي نسبة8.6% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة

-أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات: 2001 ، 2002 ، 2003 بقيمة 205.4مليار دج، 185,9 مليار دج، 113,2 مليار دج على التوالي أي بنسبة : 39,12 %، 35,4 % 21,76 % من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب: 20,5 مليار دج أي نسبة 3,9 % من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري و التي تدهورتبسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد ، و ما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان. [81]

2- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005

خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب" و"الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية،

[81] نبيل بوفليح ، مرجع سابق،ص53/42.

وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث PCSC ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج الجنوب، برنامج الهضاب العليا)، خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج، موزعة كما يبين الجدول[82]

- الجدول رقم (09): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بالملايير(دج)	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشات الاساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.8
برنامج تطويرالتكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.2
مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	4202.7	100

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 ، افريل 2009مأخوذ من الموقع الشبكي

http://www.premierministre. Gov.dzتصفح يوم 2016/11/23 على الساعة 14:00.

تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في 85 % منه:

-تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى.

[82]زوين ايمان،"دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)،تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة 2010-2011،ص96.

-تطوير المنشات الأساسية (قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم.(والغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية على نطاق واسع)، وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال[83].

المطلب الثالث :برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

إن للمخطط الخماسي الممتد بين سنتي 2014/2010 ثلاثة أهداف كبرى ويتعلق الأمر[84]:

•برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8% سنويا بشكل مستمر ومستقر، وهو ماأكده الوزير الأول الذي أوضح أن الفلاحة ستستفيد من دعم هام أقره رئيس الجمهورية يقدر سنويا بـــ:200 مليار دج، وهذا الدعم المقترن بتأمين مستثمري الأراضي الفلاحية العمومية يرمي إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وإستحداث مناصب شغل جديدة، كما يرافقه أيضا برنامج هام لضمان وفرة المدخلات والأسمدة والآليات الضرورية للفلاحة، وتحسين الري ووضع ترتيب ناجع لضبط المنتجات الزراعية لفائدة الفلاح والمستهلك؛

•رفع حصة الصناعة من القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا من 5% إلى 10% سنة 2014؛

•تقليص نسبة البطالة إلى أقل من 10% سنة 2014؛ إضافة إلى إعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تتوفر على حصة في السوق حيث ستتحصل على التمويل البنكي الضروري لتحديثها، مع الإشارة إلى أن أكثر من 100 مؤسسة عمومية قد إستفادت من هذا الإجراء، ومن جهة أخرى ستعمل الدولة على تجنيد شركاء وفق الشروط التشريعية الجديدة بهدف المساهمة في عصرنة هذه المؤسسات؛

• إتخذت الحكومة أيضا ترتيبات خاصة بمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخفيف من أعبائها الجبائية مقابل التوظيف، وهناك اليوم برنامج هام لدعمها وتأهيلها يمكن أن يشمل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، علاوة على ذلك ستستفيد المؤسسات العمومية والخاصة من هامش تفضيلي قد يصل إلى 25% من قيمة الصفقات العمومية ومن مهلة لرفع الحماية الجمركية.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي :

[83]زوين ايمان،مرجع سابق،97.
[84]بن عزرين عز الدين،"دور السياسات الصناعية في ايجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)،جامعة بسكرة،2012/2011،ص147.

جدول رقم10 : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

القطاع	المبلغ مليار دج
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشات القاعدية	6447
الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي و التكنولوجياالجديدة للاعلام و الاتصال	250

Source: Programme de developpement quinquennal 2010-2014مأخوذ من عثماني أنيسة،بوحصان لامية،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر" ، مداخلة مقدمة في المؤتمرالدولي حول "تقييم اثاربرامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ،مارس 2013،ص10.

المبحث الثالث: القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري

المطلب الأول : القدرات من حيث الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر

1-من حيث الصادرات

أولا:

جدول رقم11:حوصلة عامة حول الصادرات الجزائرية سنة 2015

الوحدة :مليون دولار

أهم الزبائن	القيمة	النسبة%	نسبة نمو حصة الصادرات مقارنة ب2015
اسبانيا	6565	17.37	0.23-

ايطاليا	6167	16.32	14.44-
فرنسا	4921	13.02	4.26-
بريطانيا	2883	7.63	21.79-
Pays-bas	2281	6.04	11.07-
تركيا	2071	5.48	5.48-
الولايات المتحدة الامريكية	1977	5.23	4.59-
البرازيل	1393	3.69	33.76-
بلجيكا	1282	3.39	28.03-
البرتغال	1009	2.67	17.08-
تونس	856	2.27	6.86-
كندا	748	1.98	13.18-
REP DE COREE	671	1.78	37.60-
المغرب	667	1.77	60.99
اليابان	602	1.59	9.45-

المصدر http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Annee%202015.pdf تصفح يوم 2015/11/13 على الساعة 13:00.

من الجدول اعلاه يمكن ملاحظة ما يلي :

1-النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية موجهة نحو الدول الاوروبية،و السبب راجع لقرب المسافة.

2-الصادرات الجزائرية تصل الى الولايات المتحدة الامريكية ، و نسبها جد قليلة الى باقي الدول الاخرى، فمثلا من المنطقة العربية نلاحظ فقط تونس و المغرب بنسبة 2.27% و 1.77% على الترتيب و هي نسب جد ضعيفة.

الجدول رقم 12: تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية 2010-2015

الوحدة مليون

السنوات	2012		2013		2014		2015	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الطاقة	5412889	97.13	4997334	96.90	4857699	95.89	3587974	94.54
المواد الغذائية	24438	0.44	31921	0.62	26053	0.51	23520	0.62
المواد الخام	12998	0.23	8650	0.17	8818	0.18	10633	0.28
المواد نصف – المصنعة"	118396	2.12	115696	2.24	170816	3.37	170075	4.48
التجهيزات الفلاحية	92		31		133		45	
التجهيزات الصناعية	2493	0.04	2269	0.04	1306	0.03	1756	0.05
السلع الاستهلاكية	1480	0.03	1332	0.03	846	0.02	1136	0.03
المجموع	5572786	100	5157233	100	5065671	100	3795139	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على http://www.douane.gov.dz.pdf تصفح يوم 2016/07/18على الساعة 22:41.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن اجمالي الصادرات في انخفاض مستمر خلال الفترة المدروسة حيث انخفض من القيمة 5572786 الى القيمة 3795139 ،و السبب الرئيسي هو التراجع الذي شهدته

أسعار البترول خاصة و أن النسبة الأعظم من الصادرات عبارة عن محروقات و هذا ما يوضحه الجدول فهي تفوق 95% من قيمة الصادرات .

-يمكن القول بأن تنافسية الاقتصاد الجزائري ضعيفة من حيث الصادرات خارج المحروقات.

-ضعف تنوع النشاط الاقتصادي في الانتاج خارج المحروقات.

2-من حيث الاستثمار الاجنبي المباشر

أولا:

جدول رقم13: تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر " 2010-2014"

الوحدة مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	2300	2580	3052	2661	1488

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنميةwww.unctad.org

نلاحظ من خلال الجدول ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الجزائركان في تزايد مستمر خلال السنوات 2010،2011،2012 الى أن وصل الى 3052 مليون دولار ثم انخفض في سنتي 2013 و 2014 الى ان وصل الى قيمة 1488 مليون دولار و ذلك للاسباب التالية:

جاء في التقرير العالمي للاستثمار 2015، الذي يصدر سنويا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد:إن الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم إنخفض بمعدل 16 في المائة فبلغت في عام 2014، حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 الصادر عن الأونكتاد. وجاء في التقرير أنه يمكن تفسير أسباب هذا التراجع إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياب المستثمرين في السياسات وزيادة شدة المخاطر الجيوسياسية. وصل إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية الواردة الى المنطقة العربية حوالي 44 مليار دولار في نهاية عام 2014 أي بتراجع قدره 7.4% عن معدلها في عام 2013 حيث وصلت التدفقات الى 47.5 مليار دولار. علما بأن إجمالي التدفقات وصلت الى أعلى مستوى لها في عام 2008 (97.6 مليار دولار).

ثانيا:

الجدول رقم 14: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الوطني

الوحدة مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الاجمالي	161.21	200.01	209.05	209.70	213.52
الاستثمار الاجنبي المباشر	2.3	2.58	3.052	2.661	1.488
النسبة	1.42	1.28	1.45	1.26	0.69

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنميةwww.unctad.org و على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي سجلت أعلى نسبة لها سنة 2012 و انخفضت كثيرا الى 0.69 % سنة 2014.

المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري

يستعمل الاقتصاديون في قياس التنافسية الوطنية نوعين من المؤشرات، الأولى مؤشرات جزئية تعتمد على معايير ومتغيرات كمية ونوعية تغطي جوانب التنافسية المتعددة ك: الإنتاجية، أداء التجارة الخارجية، وسعر الصرف...الخ، بالإضافة إلى المؤشرات المركبة التي يتم الحصول عليها من خلال تجميع المؤشرات الجزئية[85].

ولهذه المؤشرات فائدة جليلة عند متخذي القرار وراسمي السياسات والمستثمرين، إذ تبين نقاط

[85] عبد الحفيظي ابراهيم،"دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة يوسف بن خدة ، 2007-2008،ص 150.

القوة والضعف للدولة من خلال علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل، وهو ما يساعد في فهم الأوضاع المقارنة ويتيح فرصة رسم السياسة التنافسية للمستقبل، وفي ما يلي أهم المؤشرات الجزئية والمركبة التي تقيس تنافسية الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى أهم الخطوات الضرورية من أجل تطويرها[86].

و من أهم المؤشرات الجزئية تلك المتعلقة بنمو دخل الفرد ،و النتائج التجارية للبلد و أسعار الصرف و تأثيرها على الصادرات.

1-أداء الناتج المحلي و متوسط نصيب الفرد من الناتج:

قدر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدول للعربية ككل حوالي 2757 مليار دولار خلال عام 2014 بالمقارنة مع 2717 مليار دولار عام 2013، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.5 %و هو معدل نمو اقل من معدل النمو المسجل في عام 2013 و البالغ نحو 3.0%. سجلت الدول العربية كمجموعة (باستبعاد سوريا لعدم توفر البيانات و ليبيا نظرا للتقلبات التي يشهدها معدل نمو الناتج منذ عام 2011) تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابثة ، من 3.6 %عام 2013 إلى حوالي 2.5% عام 2014، و هذا راجع الى تأثير تراجع عائدات الصادرات النفطية في عدد من الدول العربية النفطية في ظل تواصل انخفاض أسعارالنفط في الاسواق الدولية،و تراجع أو استقرار انتاجه في عدد من الدول المصدرة له. كما لم يساعد التعافي المحدود لمنطقة اليورو في إنعاش الطلب على صادرات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط على غرار تونس و المغرب و مصر .[87]

و الجدول الموالي يوضح الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة و لدول المغرب العربي منفردة.

الجدول رقم15 :الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الجارية2010-2014 (الوحدة مليون دولار)

***:بيانات اولية**

	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الدول	2,070,851	2,384,692	2,638,44	2,717,148	2,757,343

[86]عبد الحفيظي ابراهيم،مرجع سابق،ص150.
[87]التقرير الاقتصادي العربي الموحد،"نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال العام 2014 "،صندوق النقد العربي، 2015،ص4.

العربية					
الجزائر	161,159	199,395	207,807	208,730	220,091
تونس	44,017	45,874	45,134	46,903	48,544
المغرب	90,714	99,274	96,109	103,682	107,852
ليبيا	68,799	32,108	79,863	51,964	24,308
موريطانيا	3,629	4,064	3,914	4,166	4,500

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي،386،2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر حققت زيادة متصاعدة في الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية عبر كافة سنوات الدراسة و تفسر هذه الزيادة بارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية ،تحسن مناخ الاستثمارات.

إنعكس هذا النموخلال هذه الفترة 2010-2014 في تبني الدولة لبرنامج التنمية الخماسي و الذي هدف إلى: رفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي،تقليص نسبة البطالة،إعادة تأهيل المؤسسات العمومية ، منح قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التخفيف من أعبائها الجبائية مقابل التوظيف.

2-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 8004 دولار عام 2014 بالمقارنة مع 2013 بلغ 8069 دولار ، أي بانكماش بلغت نسبته 0.81 %، مقابل معدل نمو بلغ نحو 0.52 % عام 2013. في المقابل إرتفع معدل النمو المرجح لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابثة في الدول العربية بنحو 0.13% عام 2014 مقارنة مع 0.81% عام 2013.[88]

و الجدول الموالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة و دول الاتحاد المغرب العربي منفردة.

[88]التقرير الاقتصادي العربي الموحد،"نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال العام 2014 "،صندوق النقد العربي، 2015،ص4.

الجدول رقم16 : متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي 2010-2014(دولار امريكي)

	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الدول العربية	6052	7231	8027	8069	8004
الجزائر	4479	5431	5542	5450	5687
تونس	4173	4298	4188	4308	4414
المغرب	2844	3079	2948	3147	3238
ليبيا	8850	4001	9639	6075	2753
موريتانيا	1080	1180	1110	1153	1216

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد العربي"التطورات الاقتصادية و الاجتماعية"،ص32.

نلاحظ من خلال الجدول ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للجزائر في ارتفاع و هذا راجع للزيادات التي شهدتها أسعار البترول و الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتنويع مداخيلها.

3-النتائج التجارية :

تعتبر التجارة الخارجية ممثلة في التصدير و الاستيراد من أقدم صور الأعمال الدولية التي مارستها الشعوب على اختلاف تاريخها.إلا أن الملاحظ أن حجم التجارة الخارجية بين الدول في الوقت الحالي قد تضخم و زاد بصورة كبيرة. و الجزائر في مجال التجارة الخارجية، وارداتها أكبر من صادراتها، باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على الواردات، في حين أن صادراته مشكلة من البترول خصوصا و قطاع المحروقات عموما، فالجزائر عملت في السنوات الأخيرة على التقليل من حجم الواردات و تنويع صادراتها ، لذا قامت بالعديد من الاجراءات ، مشجعة بها الخواص و المؤسسات العمومية على التصدير خارج قطاع المحروقات، بإنشاء و كالات و هيئات خاصة كالوكالة الوطنية لترقية الصادرات و غيرها ، الحد من الواردات عن طريق منح رخص الاستيراد خاصة السلع المنتجة محليا، تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استقرارها في الجزائر باعتبارها الوسيلة الأهم للرقي بالصادرات

الوطنية ، الدخول في تحالفات و اتفاقيات دولية و ذلك لفتح الطريق أمام المنتجات الوطنية للدخول للأسواق الدولية.[89]

الجدول رقم17 : الميزان التجاري للجزائرلسنتي 2014/2013

القيمة :مليون

	2013		2014		
	DA	**USD**	**DA**	**USD**	**Evolution%**
الواردات	4368548	55028	4719708	58580	6.45
الصادرات	5157233	64974	5065671	62886	3.21-
الميزان التجاري	788685	9946	345963	4306	
نسبة التغطية	118		107		

يوضح لنا الجدول أن الصادرات الجزائرية سنة 2014 سجلت مبلغ قدره 62886 مليون دولار ،أي ما يعادل 506571 مليون دينار جزائري ،حيث تراجع ب 2088 مليون دولارمقارنة بسنة 2013 و يفسر هذا التراجع إلى إنخفاض أسعار البترول ، أما الواردات فبلغت 58580 مليون دولارارتفعت بفارق 3552مليون دولار عن سنة 2013 و التي بلغت فيها الواردات 55028 مليون دولار مما إنعكس على قيمة الفائض في الميزان التجاري حيث انخفض من 9946 مليون دولار سنة 2014 إلى 4306 مليون دولار سنة 2013 و السبب وراء زيادة الواردات الجزائرية زيادة الاستهلاك المحلي من مواد أساسية و مواد تجهيزية لانجاز المخططات التنموية.

[89]كاكي عبد الكريم،أثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى تنافسية الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص تجارة دولية،المركز الجامعي غرداية،2010-2011. ،ص191.

4-تخفيض سعر صرف الدينار و أثره في تحسين التنافسية السعرية للصادرات:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات النقدية الأجنبية سواء إتخذ ذلك مظهر قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ وتخفيض سعر الصرف بهذا معنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بعملات الوطنية برفع الأثمان الخارجية مقومة بعملة الوطنية.[90]

يقصد به أيضا أن تخفيض قيمة العملة يعني قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات .أي أن سعر صرفها يكون أقل عن ذي قبل وعادة ما يكون الهدف أأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية زيادة الصادرات والحد من الاستيراد بمعنى أن التخفيض يعني انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المصدرة ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مقابل السلع المثيلة من دول أخرى وفي ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية ومن ثم يقل الانفاق على الواردات.[91]

الجدول رقم18 :تطور سعر الدينار مقابل الدولار و الاورو(2005-2012)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدينار/الدولار	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56	72.40	74.40	72.85	75.55
الدينار/الاورو	89.64	91.30	91.24	94.99	94.86	101.29	99.19	102.20	102.16

Source :banque d'algérie, bulletin statistique

trimestriel2009/2010/2011/2011/2012/2013-p20 ماخود من المرجع سلامة نجاح، مرجع سابق،ص 77.

في سياق اتساع الاقتصاد العالمي وتطور المبادلات الدولية في سنة 2005 ، ارتفعت أسعار المحروقات بمامقداره 42% لتصل ايرادات الجزائر من هذه المادة 45.59 مليار دولار. و عند نفس السنة كان سعر

[90] سلامة نجاح،"تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر-1990-2012"،مذكرة ماستر(غير منشورة)،تخصص مالية و اقتصاد دولي،جامعة بسكرة،2012-2013.ص49.

[91] سلامة نجاح،مرجع سابق،ص50.

الدينار مقابل الاورو 91.24 دينار،أي طرأ تحسن على قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسنة 2004 أوالسبب يعود إلى إرتفاع الدولار مقابل الاورو في أسواق الصرف بنسبة 12.59%.

إن تحسين الوضعية المالية الخارجية للجزائر في سنة 2006 ببلوغ رصيد فائض المدفوعات الجارية مستوى الناتج الداخلي الخام في ظل تسديد معتبر للمديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل وارتفاع متوسط سعر البرميل الواحد من النفط الخام بمقدار 20.5%.أيضا تطور تسعيرة الدينار خلال هذه الفترة كانت مرهونة كالعادة بأسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية وبنسب التضخم المحققة لدى أهم الشر كاء التجاريين للجزائر، بحيث بلغ متوسط سعر الدوار 72.6464.

رغم الظروف الخارجية المتسمة بالاضطراب على مستوى الأسواق المالية الدولية وبروز متجدد لمستويات معينة من التضخم خلال سنة 2007 فإن الوضعية المالية الخارجية الصافية الناجمة أساسا في إرتفاع أسعار المحروقات شكلت ضمانا للاستقرار و النمو.

عرفت سنة 2008 وبالضبط بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من السنة السابقة لها فإنعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات القاطرة، فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها إلى الانخفاض، إذا بلغ سعر البرميل في ديسمبر 35 دولار حيث حققت الايرادات المتأتية من صادرات المحروقات الجزائرية قفزة نوعية قدرت بحوالي 30% مقارنة بايرادات 2007 وبالتالي تحقيق فائض اجمالي على مستوى ميزان المدفوعات في حدود 37 مليار دولار،مكن الجزائر من تكوين تراكم قياسي لاحتياطات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في أخر شهر من سنة 2008 الشيء الذي أتاح لبنك الجزائر المحافظة على سعر صرف فعلي حقيقي للدينار في حدود السعر التوازني المستهدف بتحسن قدرب 1.58 % سنويا .

شهد عام 2009 اتجاها تنازليا لمستوى أسعار النفط الخام ،إذا بلغ متوسط سعر البرميل 61 دولار مقابل

99.97 دولار في سنة 2008 كما عرفت أسعار الصرف تذبذب واضحا فانعكس ذلك على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.[92]

المطلب الثالث:المؤشرات الموسعة لتنافسية الاقتصاد الجزائري

[92]سلامة نجاح، مرجع سابق، ص78/77.

الجدول رقم 19:-تصنيف الجزائر وفق تقرير التنافسية العالمي

السنوات	الترتيب	نسبة التغيير%
2007	81	10.13
2008	99	21.00-
2009	83	09.09-
2010	86	26.44
2011	87	1.16
2012	110	3.61
2013	100	16.16-
2014	79	22.22

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ar.knoema.com/atlas : //http تاريخ الزيارة 2016/04/29 على الساعة 18:00.

تمكنت الجزائر من تحسين ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ب21 مركزا لتحتل المرتبة 79 عالميا سنة 2014.وكشف التقرير الذي يعد أبرز مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية في العالم أن ترتيب الاقتصاد الجزائري تحسن بفضل "الوضعية الاقتصادية الكلية المتينة" ليقفز إلى المرتبة ال79 مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة الماضية (2013-2014) و110 في تقرير 2012-2013.واستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 11 من بين 144 بلدا شملها المسح. كما احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث حجم السوق. وساهم أيضا في تحسين مرتبة الجزائر الأداء الجيد لقطاع التربية والتعليم وكذا الصحة لا سيما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالمالاريا وداء فقدان المناعة المكتسبة.غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية حيث جاءت الجزائر في المرتبة ال133 من حيث وفرة الخدمات المالية وال133 من حيث متانة البنوك وال72 من حيث سهولة الحصول على القروض.كما أوصى التقرير بمراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري وزيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية كشروط ضرورية لوضع البلاد في "سكة تنمية أكثر استدامة".وفي هذا السياق صنف التقرير الجزائر في المرتبة 136 في

مجال فعالية سوق السلع بالنظر لعدة عوامل منها ضعف كثافة المنافسة المحلية (المرتبة 136) وتعقد الإجراءات لإطلاق مشاريع (المرتبة 139)كما احتلت الجزائر المرتبة 106 من حيث المنشآت القاعدية في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 107) والموانئ (المرتبة 117) ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 128).كما صنفت الجزائر في المرتبة 128 وفقا لمؤشر الابتكار بالرغم من وفرة العلماء والمهندسين (المرتبة 61).ويستقي التقرير معلوماته أساسا من المؤشرات الاقتصادية للبلدان المعنية إلى جانب نتائج المسح الميداني. ويساهم مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية في إجراء هذا المسح بالنسبة للجزائر.واحتلت سويسرا المرتبة الأولى في تصنيف تقرير التنافسية العالمي متبوعة بسنغافورة ثم الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وألمانيا. وفي اخر الترتيب كل من تشاد (المرتبة 143) وغينيا (المرتبة 144)[93] .

الجدول رقم 20:-تصنيف الجزائر وفق تقرير التنافسية العربية

المؤشر المركب الاجمالي للتنافسية العربية	2009		2012	
	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
1-مؤشر التنافسية الجارية	0.371	20	0.390	24
مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي	0.68	4	0.63	4
مؤشر الانتاجية و التكلفة	0.36	21	0.40	25
مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص	0.25	22	0.25	29
مؤشر بيئة الاعمال و جاذبيتها	0.19	23	0.45	23
مؤشر البنية التحتية	0.17	18	0.15	24
مؤشر الحاكمية و فاعلية المؤسسات	0.81	3	0.71	10
مؤشر تكلفة القيام بالاعمال	0.24	21	0.24	25
2-مؤشر التنافسية الكامن	0.353	17	0.333	22

[93] " اقتصاد: الجزائر تحسن ترتيبها ب21 مركزا في تقرير التنافسية العالمي"،وكالة الانباء الجزائرية ،الخميس 2014/9/4 على الساعة 14:24، من الموقع الشبكيhttp://www.aps.dz/ar/economie/7461 تصفح يوم 2016/05/01 على الساعة 19:46.

مؤشر رأس المال البشري	0.49	19	0.48	25
مؤشر الطاقة الابتكارية و توطين التقانة	0.25	14	0.16	24
مؤشر البنية التحتية التقانية	0.32	18	0.36	17
3-مؤشر التنافسية الاجمالي	0.365	20	0.261	24

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير التنافسية العربية 2009-2012 من الموقع الشبكي

www.arab-api.org تصفح يوم 2016/05/07 على الساعة 20:30.

مؤشر التنافسية الجارية

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مؤشر التنافسية الجارية تراجع في سنة 2012 مقارنة بسنة 2009 و و احتلت بذلك الجزائر المرتبة 24 و هذا يفسر بتدني في مؤشر الانتاجية و التكلفة و مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص ،

*يتضح من مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي أن الجزائر احتلت المراتب الاولى خلال هاته الفترة المدروسة و هذا راجع إلى تحقيقها لنمو اقتصادي تزامن و ارتفاع أسعار البترول.

*يعد رفع الانتاجية أحد العوامل الجوهرية في تنافسية الدول والشركات وتحدد الفرق بين الصناعات

والمنتجات القابلة للحياة والازدهار، فمع زيادة الانتاجية تزيد القيمة المضافة من جهة وتنخفض التكاليف النسبية من جهة مما يزيد قدرة المنتجات على المنافسة من جهة أخرى. وباعتبار الانتاجية والتكلفة هما أهم عنصرين في تنافسية التكاليف، بالنسبة لنتائج الجزائر في هذا المؤشر متدنية جدا وفي مراتب متأخرة مقارنة بالدول العربية وهذا يدل على ارتفاع التكاليف النسبية وبالتالي القدرة التنافسية للمنتجات الضعيفة [94]

*مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص تراجع في الترتيب من الرتبة 22 سنة 2009 الى الرتبة 29 سنة 2012 إذا فالجزائر لا تمتلك ميزة تنافسية في هذا المؤشر.

[94] أسماء رومان،"دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية للفترة 2007-2013"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادي غير منشورة) ، تخصص: مالية و إقتصاد دولي،جامعة بسكرة ،2013-2014،ص109.

*مؤشر بيئة الاعمال: يتأثر بتدني المؤشرات الفرعية فمثلا مؤشر البنية التحتية تراجع بستة مراتب في سنة 2012 ،

ومؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد يعكسه ثلاث مؤشرات هي مدفوعات الأجور و مدفوعات الدعم و التحويلات الأخرى و اجمالي النفقات العامة منسوبة جميعها إلى الناتج المحلي، حيث كانت قيم هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة 0.81-0.71 على التوالي و هي نسب مرتفعة ، و هذا يدل على أن الجزائر تنفذ برامجها الانفاقية بتكاليف مرتفعة بشكل لا يخدم النمو و بالتالي يقلل من تنافسيتها، باعتبار أن هذه الزيادة في الانفاق قد تحوي في طياتها نفقات غير منتجة ، و ذلك بسبب وجود دول تستطيع تنفيد أهدافها بتكلفة أقل.[95]

*أما مؤشر الحاكمية و فاعلية المؤسسات تراجع من المرتبة 18 إلى المرتبة 25 في سنة 2012 و هذا لأن المؤسسات الجزائرية مازالت تعاني من الفساد الاداري و عدم احترام القوانين و إنتشار الرشوة و البيروقراطية.

*مؤشر تكلفة القيام بالأعمال تراجع ب8 مراتب سنة 2012 مقارنة بسنة 2009

مؤشر التنافسية الكامنة:

ترتيب الجزائر في هذه المؤشرات كما يلي:

*مؤشر رأس المال البشري :يقول" Croziée: الاستثمار في الموارد البشرية هو أكثر الاستثمارات لكن في حالة النجاح فإنه الأكثر مردودية" ،يتضح من الجدول أن الجزائر احتلت المرتبة 19 في سنة 2009 و المرتبة 25 سنة 2012 و هذا ما يعكس تأخرها في هذا المؤشر الضروري مقارنة بالدول العربية الأخرى.

*مؤشر الطاقة الابتكارية و توطين الطاقة:

حيث تحتل المراتب الأخيرة ب 24 بالنسبة لمؤشر الطاقة الابتكارية والبنية التحتية والمرتبة 28 في مؤشر القيام بالأعمال وهذا الترتيب المتدني راجع إلى عدم ملائمة بيئة المؤسسات وتدني نوعية البنية

[95] أسماء رومان ، مرجع سابق، ص110.

التحتية وضعف القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود الفساد في الجهاز الإداري للدولة وكذا ضعف في استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصال[96] .

*مؤشر البنية التحتية التقانية:

احتلت الجزائر المرتبة 17 سنة 2006 و 2012 ، حيث أظهرت مؤشرات التنافسية العربية لسنة 2012 أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا بفضل الاصلاحات التي تمت في قطاع الاتصالات من خلال استقطاب الاستثمار وفتح قطاع للمنافسة، أما في مجال الخطوط الأرضية فلا ا زل انتشارها منخفضا بالرغم من استمرار أهمية الهاتف الثابت في استخدام الانترنت ونقل المعلومات، وقد أدت الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال قطاع الاتصالات وتعزيز المنافسة الى انخفاض تكلفة استخدام الانترنت[97] .

المطلب الرابع : تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2011

تمكنت الجزائر تدريجيا من إستعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملتها عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، رغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها، و هي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتبارا للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري، و الذي بقي أسير مورد مالي وحيد و هو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011 و المبينة في الجدول رقم 01 كمايلي[98] :

جدول رقم 21: تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 2000- 2011

البيان	الناتج الداخلي	معدل نمو	معدل التضخ	رصيد ميزان المدفوعات(مليا	المديونية	سعر صرف	الاحتياطات الدولية	الاحتياطات الدولية(مليا

[96] اسماء رومان، مرجع سابق ، ص111.
[97] اسماء رومان، مرجع سابق ، ص111.
[98] ريحان شريف،هوام،"دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلة تقييمية-"،ص06 من الموقع الشبكي:تصفح يوم 2015/05/18 على الساعة 18:30 https://articles.e-marifah.net/kwc/f?p=pay:2:0::::P2_ISN:335126

	الخام مليار	الناتج الداخلي	م	ر دولار)	الخارجية (مليار دولار)	الدينار مقابل الدولار	(مليار دولار)	ر دولار)
2000	4123.51	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2	7.74	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7561.98	5.1	1.4	1095.8	16.94			
2006	8514.83	2.0	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9408.3	3.0	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37	114.9
2008	11042.8		4.9	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09
200	10034.		5.7	-570.3	3.86	5.41	72.63	155.11

							3	9
170.46	74.39	5.45	15.33	-74.0	3.9		12049.5	2010
188.8	76.05	4.40	20.00	-28.0	4.5	2.4	14384.8	2011

المصدر :www.bank-of-algeria.dz

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2011 كما هو موجود في الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية[99] :

أ- مؤشرات التوازن الداخلي: بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها حجم الطلب الكلي من طرف المتعاملين الاقتصاديين، معدل التضخم والذي يشير إلى تطور المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ويعبر عن القدرة الشرائية للوحدة النقدية وحجم الطلب المتوقع عنده، رصيد الميزانية العامة للدولة والذي يعبر عن سياسة الإنفاق لديها وكذلك سياستها الضريبية، سوف نتناول أهمها في النقاط التالية:

* الناتج الداخلي الخام للجزائر تميز بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2011 حوالي 14384.8 مليار دج، و هو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط و في نفس الاتجاه، و هذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى .

* معدلات التضخم عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، حيث انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2% ، و مرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9%

[99] ريحان شريف،هوام،"دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلة تقييمية-"،ص06 من الموقع الشبكي:تصفح يوم 2015/05/18 على الساعة 18:30 https://articles.e-marifah.net/kwc/f?p=pay:2:0::::P2_ISN:335126

بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.4%، ليرتفع إلى 4.3% سنة 2003 ثم 4% سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4%، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. و ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل5.7% سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5.%

*الميزانية العامة للدولة رصيدها كان موجبا على طول الفترة محل الدراسة، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزا قدر بـ570.3 مليار دج والتي عرفت فيهما الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية، ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

ب- مؤشرات التوازن الخارجي: وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، المديونية الخارجية والتي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية، سعر الصرف والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية، موضحة فيما يلي:

*ميزان المدفوعات حقق فائضا مستمرا ومتزايدا بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى16.94 و 17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية خلال تلك الفترة. و على هذا الأساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات

قدر بـ 29.55 مليار دولار يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في 2005 و كذا سنة 2006 و واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15.33 مليار دولار و 20.06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي و التحكم في المديونية الخارجية؛

* سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف استقرارا بالرغم من التذبذب الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة .

إعتمادا على ما سبق يمكننا إستنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و 2011 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة و ستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط.

خاتمة الفصل الثالث

تفرض العولمة على الجزائر الإندماج في الإقتصاد العالمي الذي لم يعد خيارا بل أمرا واقعا لايمكن تجاوزه، من أجل تحقيق هذا الإندماج واجهت و ستظل تواجه تحديات صعبة . مع ذلك فإن الإصلاحات الإقتصادية و التعديلات الهيكلية سمحت بالتحول نحو إقتصاد السوق و أيضا سعيها وراء ترقية الإستثمار و الشروع في مسار الخوصصة لتحسين مردودية أداء الإنتاج و تنافسيته بنقل التكنولوجيا و جلب رؤوس الأموال من الأسواق الخارجية لمواجهة المنافسين ، فطريقها نحو الانفتاح الإقتصادي يعرف تقدما و ذلك بمحاولة إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و إبرام اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي

قد يكون لهذا الإندماج نظرة جديدة و أفاق مستقبلية تساهم في تنشيط الإقتصاد الوطني و إزدهاره.

الفصل الرابع:الدراسة القياسية

مقدمة الفصل الرابع

المبحث الأول: ماهية السلاسل الزمنية

المبحث الثاني: أدبيات التكامل المتزامن

المبحث الثالث: دراسة قياسية لاختبار العلاقة بين مؤشر التنافسية و كل من متغيرة مستوى دخل الفرد، الاستثمار الأجنبي المباشر ، سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري، المستوى العام للأسعار ، و الصادرات

خاتمة الفصل الرابع

مقدمة الفصل الرابع:

إن أحد الأنشطة الأساسية لأي علم هو الاختبار المنظم للنظرية في مواجهة الواقع، وعلم الاقتصاد ليس استثناء من هذه القاعدة. فضلا عن ذلك فإن من أكثر التطورات في الاقتصاد في الحقبة الحديثة هو التأكيد المتزايد على تطوير الطرق الإحصائية و استخدامها في تحليل المشكلات الاقتصادية. و يعبر، عادة عن تلك العلاقات النظرية بين المتغيرات الاقتصادية في شكل رياضي، و لكن لإعطاء هذه العلاقات مضمونا عمليا فقد تزايد استخدام الاقتصاديين لطرق التحليل الإحصائي بهدف اختبار الفرضيات الخاصة بهذه العلاقات، و تقدير أحجامها الفعلية و استخدام هذه التقديرات لعمل تنبؤات كمية للظواهر الاقتصادية. هذا النوع من التحليل هو ما يسمى بالاقتصاد القياسي.

وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار و في أواخر الثمانينات ظهرت طريقة التكامل المتزامن و أصبحت الأكثر شيوعا و استعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة في الحسبان مما يجنبنا الوقوع في الانحدار الزائف.

خلال هذا الفصل تطرقنا إلى السلاسل الزمنية و أدبيات التكامل المتزامن ثم نموذج تصحيح الخطأ، و اختبارات السببية، قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة " مؤشر التنافسية GDP و سعر الصرف و الصادرات ، المستوى العام للأسعار و مستوى دخل الفرد ،الاستثمار الأجنبي المباشر ، خلال الفترة 1970 إلى غاية 2014.ثم أجرينا إختبار السببية بين المتغيرات للوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات و تقدير دوال استجابة النبضة **(Impulse Response Function)** و مكونات التباين(**Variance Decomposition)**المقدرة باستعمال نموذج تحليل الإنحدار الاتجاهي Var باعتماد برنامج eviews.

المبحث الأول : ماهية السلاسل الزمنية

المطلب الأول: تعريف السلسلة الزمنية، أنواعها و خصائصها

هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية و هي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن. كل قيمة (حد) (Y_t) من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة و التي يمكن اصطلاحا تقسيمها إلى أربع مجموعات:

-1-العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة.

-2 العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة.

3-العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية.

4-العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة .[100]

2-أنواع السلاسل الزمنية و خصائصها

2-1-السلسلة الزمنية المستقرة:

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بالسلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي عدم وجود اتجاه عام ولا مركبة فصلية، والتي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن.[101]

خصائص السلسلة الزمنية المستقرة (الساكنة):

تعتبر سلسلة زمنية ما ساكنة إذا توفرت على الخصائص التالية:

1-ثبات متوسط القيم عبر الزمن. $E(Y_t) = \mu$

2--ثبات التباين عبر الزمن $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2$

[100] مكيد علي، " الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2007، ص 279.

[101] بولويز عبد الوافي ،"تقلبات الدولار و أثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر"،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية غير منشورة)، جامعة مستغانم، 2010، ص176.

3- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.[102]

2-2-السلسلة الزمنية غير المستقرة :

السلاسل الزمنية غير المستقرة هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام، و في هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

*سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع(TS (Trend Stationary، في هذا النوع من السلاسل الزمنية، فإن أي صدمة في اللحظة t يكون عابرا Transitoire

*سلاسل زمنية غير مستقرة من النوع DS (Difference Stationary) يعتبر هذا النوع من السلاسل أكثر انتشارا مقارنة بالنوع الأول (TS)، حيث يكون أثر الصدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر و متناقص على السلسلة الزمنية، و تستعمل عادة طريقة الفروق filtre au différence من أجل إرجاعها مستقرة.[103]

1-2-2) المسار TS "Trend Stationary ":

وهو يمثل عدم الاستقرارية من نوع الاتجاه المحدد" Déterministe "تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على الشكل التالي :

$$X_t=f_t+\varepsilon_t$$

حيث أن f_t هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن.:ε_t هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر un processus stochastique stationnaire و هو يمثل الخطأ أو الضجيج الأبيض ." le bruit blanc "

المسارTS هو مسار غير مستقر و لا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأن متوسط القيم$E(Y_t)$ مرتبط بالزمن(t).[104]

2-2-2) المسار DS "Differency Stationary

[102] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،"الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2000 ، ص614.

[103]بولويز عبد الوافي ،"تقلبات الدولار و أثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية غير منشورة)، جامعة مستغانم، 2010.، ص 177 .

[104]موري سمية، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية –دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات-مالية دولية- غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010،ص197.

تسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي و يكتب على الشكل التالي:

$$Y_t=Y_{t-1}+\varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

و على عكس المسار TSالذي يتميز بالاتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار Y_tعند لحظة زمنية (t) يبدأ عند توقف مسار (Y_{t-1}) و يتبع اتجاه الصدمة(ε_t) ، بحيث (ε_t) تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، و تكون في مسار DS علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة[105] .

المطلب الثاني: تكامل السلاسل الزمنية و استقرارية السلاسل الزمنية

1-تكامل السلاسل الزمنية

1-1مفهوم تكامل السلسلة الزمنية:

إذا كان هناك متغير ما (Y_t) مستقرا في صورته قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال عنه أنه متكامل من الرتبة صفر أي $Y_t \longrightarrow I(0)$ ، و إذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية و أصبح مستقرا بعد الحصول على الفروق الأولى :

$$\Delta Y_t= Y_t- Y_{t-1} \quad \text{.....(2)}$$

يقال أنه متكامل من الرتبة الأولى أي أن : $Y_t \longrightarrow I(1)$

و بوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما (Y_t)مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة (d) أي أن :

$$Y_t \longrightarrow I(d)$$

1-2بعض الخصائص المتعلقة بتكامل السلسلة الزمنية:

1-إذا كان هناك متغيرات (Y_t و X_t)و كانت رتبة تكامل كل واحد منهما كما يلي :

[105]موري سمية، مرجع سابق، ص198.

$$X_t \longrightarrow I(0)$$

$$Y_t \longrightarrow I(1)$$

فإن السلسلة Z_t التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى ، أي أن :

$$Z_{t=} Y_t + X_t \longrightarrow I(1)$$

2-لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية متكاملة على رتبة تكاملها، إذا كان a و b ثوابت و$X_t \longrightarrow I(d)$فإن:

$$T_t=(a+bXt) \longrightarrow I(d)$$

3-يترتب على طرح سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة، إذا كان:

aثابت

$Y_t \longrightarrow I(d)$ $\quad$ $Z_t=(Y_t-aX_t) \longrightarrow I(d)$

$X_t \longrightarrow I(d)$

*إذا قمنا بتقدير علاقة بين متغيرين (Y_t وX_t)، و كان كل منهما متكامل من الدرجة الأولى نحصل على بواقي متكاملة من الرتبة الأولى أيضا، و هو ما يعني أن المتغيرين لا يتصفان بخاصية التكامل المتزامن.

أي إذا كان:

$$X_t \longrightarrow I(1)$$

$$Y_t \longrightarrow I(1)$$

فإن

$\varepsilon_t \longrightarrow I(1)$ مع (3).....$Y_t = a+bX_t+\varepsilon_t$

و لعل هذا يعني أنه حتى إذا كان هناك سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة كل على حدة، فليس هناك ما يضمن بأنهما يتصفان بخاصية التكامل المتزامن.

و يلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي (ε_t)يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

و مما سبق نجد أن التكامل المتزامن هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل، فلو أن هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المتزامن فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتنعكس هذه الانحرافات كما قلنا في البواقي المتمثلة في:

$\varepsilon_t= Y_t-a-b\ X_t$.....(4)

ووفقا لهذا النظام فإن النظام يكون في وضع توازن عندما تؤول (ε_t) للصفر، و يكون في حالة عدم توازن عندما تختلف (ε_t) عن الصفر[106].

2- اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشروط المهمة للتكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية ، و تكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ، ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من النوعTS ، أو منDS ، و تعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، و نقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف، و النتائج المضللة، و يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، و يعد هذا أحد الشروط الضرورية للقيام باختبار التكامل المشترك و إلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

2-1اختبار الجذر الأحاديThe unit root test of stationary

2-1-1) اختبار ديكي-فولر: "DF " Dickey Fuller:

[106]بن مصطفى عبد القادر، " إدارة سعر الصرف و نظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010، ص176.

قدم هذا الاختبار من طرف ديكي و فولر (1979)، فتم الاعتماد على ثلاث نماذج لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية ، و فرضيتان: فرضية العدم و هي وجود جذر الوحدة ، أما الفرضية البديلة فهي مختلفة بحيث تقترح تمثيل خاص للسلسلة المستقرة[107] .

لعرض هذا الاختبار نبدأ بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى(AR(1 ، و الذي يكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ..... (5)

Y_t: متغيرة عند الزمنt

Y_{t-1}:متغيرة عند الزمن.t-1

حيث ε_t : حد الخطأ العشوائي، و الذي يفترض فيه:-وسط حسابي =0، -تباين ثابت، - قيمه غير مرتبطة، و عندئذ يسمى حد الخطأ الأبيض.

و يلاحظ أن معامل الانحدار في الصيغة (5) يساوي الواحد(1)، و إذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات.

و لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية $Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$:.....(6)، و اتضح أن P= 1 فإن المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة، و يعاني من مشكلة عدم الاستقرار.و تعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي (Random Walk Time Series) وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

و يمكن إعادة صياغة المعادلة (6) بطرح Y_{t-1} من طرفيها و نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + \varepsilon \quad \text{.....(7)}$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{..... (8)} \quad \text{مع} \quad P-1 = \lambda$$

حيث: $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، و الآن تصبح الفرضيات من الشكل:

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_0 : \lambda \neq 0$$

[107] Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean-Louis Combes, « Econométrie », Bréal éditions, paris, 2004, p 117.

و يلاحظ أنه إذا تبث في الواقع أن$\lambda=0$:، فإنε_t $= \Delta Y_t$ ، و عندئذ يقال أن سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة، و لذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي$I(1)$

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى)، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي$I(2)$

إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.

و لاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:

-1نقوم بحساب ما يسمى ب **tau τ** (تاو) المحسوبة بعد تقدير الصيغة (6) أي:

$Y_t = PY_{t-1} + \varepsilon_t$ ، بقسمة P على الخطأ المعياري لها.

2-لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t الجدولية، حتى في العينات الكبيرة لأنها لاتتبع هذا التوزيع، و إنما نبحث عن t الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey & Fuller ، و لذا يعرف هذا الاختبار باختبار Dickey & Fuller (DF-Test).

3- القرار:

*إذا كانت τ المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض فرض العدم H_0: P=1 أو$\lambda=0$ ، و نقبل الفرض البديل $H_0 : \lambda \neq 0$، و بالتالي تكون السلسلة مستقرة.

*إذا كانت τ المحسوبة أكبر t الجدولية: نقبل فرض العدم H_0: P=1 و نرفض الفرض البديل$\lambda \neq 0$: $H_1 (P \neq 1)$، و في هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

و لقد جرت العادة على إجراء اختبار Dickey & Fuller باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

$$\Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = (P-1)Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

و إذا وضعنا λ = P-1تصبح:λ= ΔY_t

$$\Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 1$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots 2$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots 3$$

حيث أن اختبار الفرضيةH_0: λ=0 هو نفسه اختبار الفرضيةH_0: P=1 ، مع مراعاة أنه تم إضافة ما يلي :

c : الحد الثابت في النموذج الثاني

b:الاتجاه الزمني (حد للاتجاه العام و يتمثل في الزمن t)

و في كل من النماذج (1)، (2)، (3) تكون الفرضيتان كالتالي:

$$H_0: \lambda = 0 \ (P=0)$$

$$H_1: \lambda \neq 0 \ (P \neq 0)$$

بالرغم من أن إختبار DF هو من أولى اختبارات الجذر الأحادي، إلا أنه يتصف ببعض النقائص منها:[108]

*أنه لا يصبح ملائما إذا وجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ε_t أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، و ذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة.

*لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية مسار TSو من جهة أخرى لا يستطيع التعرف على عدم الاستقرارية في المتغيرات الاقتصادية، لأن السلاسل الاقتصادية تتميز بارتباط ذاتي.

و هذا ما دفع Dickeyو Fuller إلى توسيع المجال في اختبار ما يسمى بـ Augmented Dickey Fuller[109]

[108]موري سمية، مرجع سابق، ص 203.

2-2- اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller ADF

اختبار ديكي فولر المطور هو اختبار جذر الوحدة لعينة من السلاسل الزمنية ، أيضا هو نسخة من اختبار ديكي فولر، لمجموعة أكبر و أكثر تعقيدا من نماذج السلاسل الزمنية[110]

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي-فولار البسيط، فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، و بذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فإن اختبار ديكي فولار المطور(1981) عمل على إدراج هذه الفرضية.

إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضيةH_1:/P/<1/ ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج :

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda\, Y_{t-1} - \\ \Delta \sum_{j=2}^{n} Pj \end{cases}$$

نستطيع أن نحدد قيمة n حسب معيار AKAIKE أو معيارSchwarz

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1}، حيث$Y_{t-1}-Y_{t-2}= \Delta Y_{t-1}$ ،$Y_{t-2}-Y_{t-3}= \Delta Y_{t-2}$ و يتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي[111].

2-2 - اختبار فيلب بيرون: Philips Perron(pp)

فليب بيرون 1988 يفترض طريقة غير معلمية non paramétrique لتصحيح وجود الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة.

يتمثل اختبار(pp) في اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي حيث:

---

[109] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 623.

[110] http://economics.about.com/cs/economicsglossary/g/augmented.htm تصفح يوم 2017/10/13، على الساعة 22:00.

[111] سعيد هتهات، " دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة ، 2006،ص144.

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0 \\ H_0 : \lambda < 1 \end{cases}$$

في ثلاث نماذج و هي بالترتيب التالي:

$$\begin{cases} 1\text{-}\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \\ 2\text{-}\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \\ 3\text{-}\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \end{cases}$$

إحصائية فليب بيرون هي إحصائية ستودنت المصححة لوجود إرتباط ذاتي مع الأخذ في الاعتبار تقدير التباين في المدى الطويل للبواقي ε_t.[112]

2-3- اختبار الاستقرارية لـkpss

أول اختبار لـ Kwiatkowski, Phillips, Schmidt et Shin(KWI 1992) اختبر الفرضية H_0 لاستقرارية السلسلة ، و الفرضية البديلة H_1 لجدر الوحدة[113] .

اقترح **kpss** تقدير النموذج التالي :

$$Y_t = \mu_t + \beta t + \varepsilon_t \quad \text{.....(9)}$$

ε_t: هي مسار مستقر و μ_t تتبع مسار عشوائي

$$\mu_t = \mu_t + \mu_{t-1} \longrightarrow \mu_t \ (0, \sigma_\mu^2)$$

و بعدها يتم اختبار الفرضيتان

[112] تصفح يوم 2013/12/15 على الساعة 13:00 http://samos.univ-paris1.fr/archives/membres/perraudin/ST/resumechap2.pdf.

[113] Éric DOR , « Économétrie », Pearson Education, France, 2004, p 169 .

$$\begin{cases} H_0 : \sigma_\mu^2 = 0 \\ H_1 : \sigma_\mu^2 > 0 \end{cases}$$

y_tفي الفرضية الأولى H_0تكون مستقرةtrend stationnaire

و في الفرضية الثانية H_1 تكون غير مستقرة.[114]

المبحث الثاني: أدبيات التكامل المتزامن

المطلب الأول:ماهية التكامل المتزامن

1-نظرة عامة حول أدبيات التكامل المتزامن: تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن السلسلة مستقرة أو ساكنة .

و في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون غلبا زائفا "spurious" بالرغم من كون معامل التحديد R^2عاليا و يرجع هذا إلى وجود عامل الاتجاهTrend الذي يؤثر على المتغيرات في نفس الاتجاه أو الاتجاه المعاكس.

و يعتبر Yule(1926) أول من وضع دراسة رسمية لوجود علاقات إحصائية وهمية وضح فيها أن معامل الارتباط بين سلسلتين إحصائيتين غير مستقرين يتجه نحو الواحد في حين أنه في المدى الطويل لا توجد أي علاقة بين متغيرات النموذج.[115]

2 -أصول مفهوم التكامل المتزامن :

كون الواقع يفرض وجود سلاسل زمنية غير مستقرة خاصة سلاسل متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية فإن كل من Clive Granger و Paul Newbold سنة 1974 كانا أول من مهدا أسس اختبار التكامل المتزامن متخطين مشكل الانحدار الزائف في حالة السلاسل غير المستقرة.و قد اعتمد Grangerو Newbold كأول خطوة لتفادي التعديلات المضللة على مقاربة Box Jenkin و التي ترتكز

[114] Catherine Benjamin,Isabelle Cadoret,Franck Martin,Nadine Herrard,Steven Tanguy," Économétrie appliquée: méthodes, applications, corrigés »,1 édition, De Boeck & larcier s.a,2004, p311.

[115]الشارف عتو، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، السداسي الأول، 2009،ص 131.

على مفاضلة المتغيرات من أجل رفع الجذور الوحدوية، إلا أن هذه المقاربة ل Box Jenkin تحتوي على مشكل احتمال فقدان معلومات السلاسل الزمنية في المدى الطويل.

بدأ حل هذا المشكل سنة 1983 من طرف Granger et Engle باقتراح تحليل التكامل المتزامن الذي ساعد الاقتصاديين في تحليل السلاسل الزمنية غير مستقرة و توضيح علاقة متغيراتها في المدى الطويل[116] .

* تحليل التكامل المشترك يقدم دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، علاوة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات الغير مستقرة و تلك التي تتسم بالثبات .[117]

3 -تعريف التكامل المتزامن:

يرتكز تعريف التكامل المشترك على أنه إذا كان بيانات المتغيراتX ، Yمتكاملة من نفس الدرجة فيمكن استخدام تحليل التكامل المشترك لاختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة عند مستوياتها، فعلى سبيل المثال يوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة الأولى (1) Iإذا كان سلسلة البواقي الناتجة من نموذج العلاقة بين المتغيرين متكاملة من الدرجة صفر I (0)، و هذا يعني وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير[118]

مفهوم آخر:

" في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين X_t و Y_t غير مستقرتين و لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن و للتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولا من إزالة مشكل عدم الاستقرار و ذلك بإدخال اختبار الجذر الأحادي و استعمال نماذج تصحيح الأخطاء."(MCE)

---

[116] الشارف عتو، مرجع سابق،ص 131 .

[117] http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1428/165365_1.pdf، تصفح يوم 2015/05/22 على الساعة 21:15.

[118] http://ipac. kacst. edu.sa/eDoc/1428/165365_1.pdf
تصفح يوم 2015/05/22 على الساعة 21:15.

وتقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرينX_t و Y_t متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أنX_t و Y_t متكاملان تزامنيًا، إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$X_t = A + By_t + Z_t \quad \text{.....(10)}$$

حيث أن:

A ,B :أعداد حقيقية.

Z_t:متغير مستقر بمتوسط معدوم(تشويش أبيض).

فإذا كانت المعادلة (10)أي $X_t = A + By_t + Z_t$ تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن (Z_t) يسمح بقياس الفرق بين المتغير X و قيمته التوازنية في اللحظة t .[119]

إن مصطلح التكامل المشترك يحدد لنا إحصائيا المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة[120] .

4 -شروط التكامل المتزامن:

تكون السلسلتين الزمنيتين (X_t) و(Y_t) متكاملتان زمنيا إذا تحقق الشرطان التاليان :

1- أن تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة.

2- أن تكون سلسلة البواقي (ε_t) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

فإذا كانت (X_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (d) أي أن: $X_t \longrightarrow I(d)$

و إذا كانت (Y_t) سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة (b) أي أن: $Y_t \longrightarrow I(b)$

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي :

[119]الشارف عتو، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، السداسي الأول، 2009، ص 131.

[120]موري سمية، مرجع سابق، ص195.

$X_t \longrightarrow I(d)$

$\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \longrightarrow I(d-b)$.....(11)

$Y_t \longrightarrow I(b)$

حيث: $d \geq b \geq 0$

فإذا وجدت سلسلتين و من الدرجة I(1) على الشكل:

$Y_t = a + bX_t + \varepsilon_t$.....(12)

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون العلاقة:

$\varepsilon_t = Y_t - a - bX_t$.....(13)

و التي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر (0) I عندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين X_t وY_t.

و نتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي ε_t باستخدام اختبارات الاستقرار مثل ADF- DF وPP [121].

5- اختبارات التكامل المتزامن

5-1- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر1987

هي طريقة للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، و تقدير هذه العلاقة[122] .

-المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات

الشرط المهم للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن

[121] موري سمية، مرجع سابق، ص195.
[122] Éric DOR, « Économétrie », op-cit, p 204.

الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة أحد الاختبارات مثلا اختبار ADF أو DF [123]

إذا اعتبرت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الرتبة، إذا لا يوجد خطر التكامل المشترك، وبالتالي الإجراء يتوقف عند هذه المرحلة الأولى.[124]

- **المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل**

إذا كان لدينا:

$$\begin{cases} X_t \longrightarrow I(1) \\ Y_t \longrightarrow I(1) \end{cases}$$

نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$Y_t = aX_t + b + \varepsilon_t$$

حتى لا يكون هناك تكامل مشترك ينبغي أن تكون البواقي ε_t من الانحدار مستقرة :

$$\varepsilon_t = Y_t - aX_t - b \longrightarrow I(1)$$

استقرارية البواقي يتم اختبارها باستعمال اختبار Dickey Fuller (المبسط أو المطور)

نلاحظ أن العلاقة تركز على البواقي المقدرة و ليس على البواقي الحقيقة لمعادلة التكامل المشترك لذا لا يمكننا أن نشير إلى جداول Dickey Fuller لمرافقة اختبار الاستقرارية ، يجب ملاحظة جداول ماك كينون.

إذا كانت البواقي مستقرة نستطيع إذا تقدير نموذج يدعى بنموذج تصحيح الخطأMCE.[125]

2-5- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen-Juselius

يتم استخدام اختبار جوهانسن للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك للأسباب التالية:

[123] Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean-Louis Combes,op-cit,p138.
[124] http://helene-hamisultane.voila.net/travaux/MCE.pdf تصفح يوم 2014/04/16، على الساعة 18:00.
[125] http://helene-hamisultane.voila.net/travaux/MCE.pdf تصفح يوم 2014/04/16، على الساعة 18:00.

السبب الأول: عند تقدير علاقة بين أكثر من متغيرين والسلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل.

السبب الثاني: التأكيد على صحة نتائج اختبار جرانجر، بمعنى تقوية النتائج المراد الحصول عليها[126]

اختبار جوهانسن(1988) يعتمد إلى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة و جذورها المميزة.إن مقاربة جوهانسن ليست أكثر من تعميم متعدد المتغيرات لاختبار ديكي و فولار[127] .

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل و جرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، و كذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، و الأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، و هذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك و التساؤل[128] .

5-3- اختبار ديربن واتسون:

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطرات التالية:

1 -نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون (d) المصاحبة لانحدار الأصلي بين Y_t و X_tو تسمى d المحسوبة.

2-نبحث في جداول أعدها& Bhargava Sargan عن d الجدولية

3-نختبر فرض العدم$d=0$ ، فإذا كانت d المحسوبة أكبر من dالجدولية نرفض فرض العدم و بالتالي يوجد هناك تكامل مشترك و لا يكون الانحدار المقدر زائفا، و العكس صحيح [129].

5-4-اختبار التكامل المشترك لنموذج قياسي مكون من k متغير:

في هذه الحالة يتم اختبار التكامل المشترك وفق الخطوات التالية:

1-يأخذ النموذج الصيغة التالية:

---

[126] http://www.arabicstat.com/index.php?option=com_docman&task=doc_details&gid=81 تصفح يوم 2013/06/20 على الساعة 21:00.

[127] http://ses.library.usyd.edu.au/bitstream/2123/4072/1/Thesis_Schmidt.pdf تصفح يوم 2014/07/07، على الساعة 09.

[128] عابد العبدلي، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص 24.

[129] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص636.

$$Y_t=\beta_0+\beta_1X_{1t}+\beta_2X_{2t}+\ldots.+\beta_kX_{kt}+\varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

2- يتم اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة و المكونة للنموذج .

1- نقوم بتقدير معادلة البواقي بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية .(MCO)

$$\varepsilon_t=Y_t-\hat{\beta}_0-\hat{\beta}_1X_{1t}-\ldots.-\hat{\beta}_kX_{kt} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

فإذا كانت سلسلة البواقي مستقرة، فإننا نقبل فرضية التكامل المتزامن بين المتغيرات، ويتم اختبار استقرارية سلسلة البواقي باستعمال اختبار ADF ، ويتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية المستخرجة من جداول قام بإعدادها Mackinon سنة 1991 بدلالة العدد الكلي للمتغيرات المكونة للنموذج.

و يعتبر اختبار التكامل المتزامن في حالة وجود (**k**)متغير أكثر تعقيدا من حالة وجود متغيرين. [130]

تحديد درجة تأخير المتغيرات:

توجد عدة معايير لتحديد درجة تأخير المتغيرات:

1-معيار: AKAIKE

يتحدد بالعلاقة الرياضية التالية:

$$Qic(K)=(T-P)\log\hat{\theta}_\mu^2+2k$$

$$=\frac{1}{T-P}S(\hat{\beta})\hat{\theta}_\mu^2$$

$$S(\hat{\beta})=\sum_{t-p+1}^{T}\mu_t^2$$

2-معيار SCHWARZ:

يتحدد وفق الصيغة التالية:

$$S(K)=(T-P)\log\hat{\theta}_\mu^2+k\log(T-P)$$

المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ و اختبارات السببية

[130]Régis Bourbonnais, « Économétrie », 5 édition, Dunod, paris, 2004. p287.

1-نموذج تصحيح الخطأ

إن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل، و لذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل و قصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

1-1- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، و تأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ و التي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

نموذج تصحيح الخطأ هو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل.

1-2- صيغة نموذج تصحيح الخطأ:

إذا بدأنا بمتغيرين Y_t ,و X_t و قمنا بتقدير العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:

$$Y_t= \alpha_0+\alpha_1X_t+\varepsilon_t \text{.....(16)}$$

X_tالمتغير المستقل

إذن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي ε_tحيث:

$$\varepsilon_t= Y_t- \alpha_0-\alpha_1X_t \text{.....(17)}$$

و باستخدام هذا الحد(ε_t) نقوم بصياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y_t=\beta_0+\sum_{i=1}^{k} \beta \Delta X_t - j + \theta \ (Y_t - \alpha_0 \ - \alpha_1 \ X_t \ )t_j + Z_t \quad \text{(18) .....}$$

حيث أن:

$\Delta Y_t=Y_t-Y_{t-1}$:الفرق الأول للمتغير التابع

ΔX_t-j:تمثل الفروق الأولى للمتغير التفسيري.

لدينا شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الأخطاء من شكل المتوسطات المتحركة: و يأخذ الصيغة التالية:

$Z_t=\beta\mu+\beta\varphi(L)s_t+\beta\varphi(L)\ \varepsilon_t$.....19

Z_t تمثل علاقة غير مستقرة لأن شعاع المسار العشوائي غير مستقر

$\beta\mu+\beta\varphi(L)s_t+\beta\varphi(L)\ \varepsilon_t$:تمثل علاقة مستقرة

الشكل الثاني: نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء:

$\Delta Y_t=c-bZ_{t-1}-1+\sum_{i=1}^{p=1} Q\Delta Y_{t-1}+\ \varepsilon_t$.....20

ΔY_t: تمثل علاقة مستقرة

$c-bZ_{t-1}-1+\sum_{i=1}^{p=1} Q\Delta\ Y_{t-1}\ +\varepsilon t$: علاقة غير مستقرة

و لإرجاعها مستقرة يجب أن تكون:

$Z_{t-1}=\alpha(Y_{t-1}-\delta_{t-1})$مستقرة

وبالتالي لدينا ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى**: إذا كانت رتبة المصفوفة(φ) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات ، فإن المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام لذلك نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.

الحالة الثانية: إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

الحالة الثالثة: إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفر، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة « Engles-Granger » ذات المرحلتين، أما الحالة الأخرى فنستعمل فيها طريقة.« Johansen »[131]

1-3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان مستقرتان ومتكاملتان، يمكننا أن نقدر علاقاتهما انطلاقًا من نموذج تصحيح الأخطاء ولقد بين كل من Granger و Engle سنة 1987 أن كل السلاسل المتكاملة يمكن أن تمثل بنموذج لتصحيح الأخطاء (ECM)

السلسلتين Y_t و X_t ⟵ I(1)، تقدير علاقة المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى تشير إلى استقرارية البواقي

إذا السلسلتين Y_t و X_t يرمز لها ب(CI(1,1

و بالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

1-3-1خطوات تقدير نموذج الخطأ في حالة متغيرين:

يمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية:

الخطوة 1 : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى

$$Y_t=\hat{\alpha}+\hat{\beta} \quad X_t \quad +\varepsilon_t \qquad (ecm)$$

الخطوة 2 :تقدير علاقات النموذج الحركي(على المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى[132]

$$\Delta Y_t=\alpha_1\Delta X_t+\alpha_2 e_{t-1}+\varepsilon_t \qquad (\alpha<0)$$[133]

1-3-2-تقدير النموذج في حالة عدة متغيرات :

[131] موري سمية ، مرجع سابق، ص 211.
[132] Régis Bourbonnais, op-cit, p 283.
[133] Régis Bourbonnais, op-cit, p 283.

و يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود (k)متغير في النموذج المدروس، إذ تكون لدينا حالتين بالنسبة للاختبارات :

1 -2--13حالة وجود شعاع وحيد للتكامل المتزامن:

حيث نستعمل طريقة Engle و Granger لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء، و يكون ذلك وفق المحلتين التاليتين

المرحلة الأولى يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى و حساب البواقي:

$$\varepsilon_t=Y_t-\hat{\beta}_0-\hat{\beta}_1X_{1t}-\ldots-\hat{\beta}_kX_{kt}$$

المرحلة الثانية :يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي(المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى

$$\Delta Y_t=\alpha_1\Delta X_{1t}+\alpha_2\Delta X_{2t}+\ldots+\alpha_K\Delta X_{kt}+\gamma_1e_{t-1}+\varepsilon_t$$ [134]

1-2-2) حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن:

في هذه الحالة فإن طريقة Engle و Granger غير فعالة لتقرير نموذج تصحيح الأخطاء، لذلك نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي (MVCE) لتصحيح الخطأ.(Modèle vectoriel à correction d'erreur).

كما رأينا فإنه في حالة وجود متغيرين، فإن نموذج تصحيح الأخطاء يعطي بالعلاقة التالية:

$$\Delta Y_t=\alpha_1\Delta X_1+\alpha_2e_t-1+\varepsilon_t$$

ما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات (Y_t) و تغيرات (X_t) وعليه ، و بالرغم من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل أي :

$$Y_t=\hat{\alpha}+\hat{\beta}X_t+\varepsilon_t$$

و بالتالي احتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كالتالي:

$$\Delta Y_t=c+\lambda e_{t-1}+\varepsilon_t \quad , \lambda\leq0$$

[134] Régis Bourbonnais, op-cit, p288.

$\Delta X_t = \acute{c} + \acute{\lambda} e_{t-1} + \acute{\varepsilon}_t \quad , \quad \lambda \leq 0$[135]

2-اختبارات السببية:

على الصعيد النظري، تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يوفر عناصر تؤدي إلى الفهم الجيد للظواهر الاقتصادية، و معرفة السببية « the causal knowledge » هو ضروري من أجل الصياغة الصحيحة للسياسات الاقتصادية . و في الواقع معرفة اتجاه السببية هو مهم أيضا للتأكيد على وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية .

2-1- سببية غرانجر

جرانجر (1969) Granger قام باقتراح مفهومي" السببية" و "الخارجية " : المتغيرة Y_{2t} هي سبب المتغيرة Y_{1t} ، إذا تحسنت القيمة التنبؤية ل Y_{1t} عند دمج المعلومة المتعلقة ب Y_{2t} في التحليل.

حيث إذا تم قبول الفرضية: (H_0)

$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots\ldots b_p^1 =$

فإن هذا يعني أن: (Y_{2t}) لا تسبب (Y_{1t})

إذا تم قبول الفرضية : (H_0)

$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \ldots\ldots\ldots a_p^2 = 0$

فإن هذا يعني أن ، (Y_{1t}) لا تسبب (Y_{2t})

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي: (Y_{1t}) تسبب (Y_{2t}) و (Y_{2t}) تسبب (Y_{1t}) فتكون لدينا حلقة رجعية.(Feedback effect)[136]

2-2- سببية سيمس Sims:

[135] موري سمية مرجع سابق، ص 213.

[136] Régis Bourbonnais, « Économétrie », 5 édition, Dunod, paris, 2004, p 274.

قدم سيمس الاختبار في سنة 1980 بمواصفات مختلفة قليلا، حيث ينص على أن القيم المستقبلية ل: Y_{1t}يمكن أن تفسر القيم الحاضرة ل Y_{2t}، أي أن Y_{2t} هي سبب Y_{1t}.

إذا تم قبول الفرضية(H_0) حيث:

$$H_0 : b_1^2 = b_2^2 = \ldots\ldots b_p^2 = 0$$

فإن:Y_{1t} لا تسبب في Y_{2t}

إذا تم قبول الفرضية(H_0) حيث:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots\ldots b_p^1 = 0$$

فإن:Y_{2t} لا تسبب Y_{1t}[137]

3-نموذج الإنحدار الإتجاهي Var

لقد أخد الإطار القياسي المثمثل في تحليل الإنحدار الإتجاهي Var حيزا واسعا من الدراسات التجريبية الحديثة لدراسة المتغيرات الإقتصادية الكلية كونه يحدد العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة و يتجاوز الإنحدار الزائف الناجم عن طريقة المربعات الصغرى و تجاهلها خصائص البيانات الزمنية الناجمة عن بيانات غير ثابتة كما أن طريقة المربعات الصغرى تعتمد على تفسير المعامل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة و من ثم تظهر مشكلة عدم الاتساق في حين يعتبر نموذج Var كل متغيرات الدراسة متغيرات داخلية و ليس خارجية endogenous variable تقوم بتفسير متغيرات القيم الجارية إعتمادا على القيم السابقة ليس كما هو الحال في طريقة المربعات الصغرى و يأخذ نموذج الإنحدار الذاتي عموما الشكل التالي

$$Y_t = a_0 + a_{1t} + \sum_{j=1}^{p} \Gamma_j + Y_{t-1} + \mu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 21$$

$t = 1,2,\ldots\ldots T$

$j = 1,2\ldots\ldots J$

حيث أن

Y : متجه المتغيرات الداخلية التي تمثل عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية للنموذج

[137] Régis Bourbonnais, op-cit, p275.

N : عدد متغيرات النموذج

a_0: متجه الحد الثابث

t : الاتجاه العام

T: عدد المشاهدات

Γ : مصفوفة المعاملات التي تمثل اثار المتغيرات في الاجل القصير

μ: حد الخطا العشوائي

p :فترة الابطاء وهي الفترة الزمنية التي تتضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي μ[138]

هدفنا من الدراسة يتطلب استخدام دوال استجابة النبضة و مكونات التباين المقدرة بنموذج تحليل الإنحدار الإتجاهي Var فهو أفضل معيار لتوضيح أثر متغير ما على متغير اخر باعتبار من جهة أن دوال استجابة النبضة تقيس أثر متغير بمقدار وحدة واحدة أو بمقدار انحراف معياري بنتيجة متغير اخر خلال فترة زمنية معينة و من جهة أخرى إن مكونات التباين تقيس الأهمية النسبية لمتغير في تفسير متغير اخر في الأجل الطويل و الوصول إلى هذه المرحلة يكون بعد :

1-اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

2-تحليل العلاقة السببية بين المتغيرات

المبحث الثالث:دراسة قياسية لاختبار العلاقة بين المتغيرات التالية " مؤشر التنافسية و كل من متغيرة مستوى دخل الفرد، الاستثمار الأجنبي المباشر ، سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري، المستوى العام للأسعار ، و الصادرات.

المطلب الأول :تقديم البيانات ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

خلفية البحث :

[138]سي محمد كمال ، " التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د غير منشورة ، كلية العلوم الأقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2014/2013،ص 77.

التحديات التي يفرضها العالم المعاصر في المجال الإقتصادي ، تدفع بالجزائر لمحاولة الإندماج في الإقتصاد العالمي و تحقيق أفضل النتائج في المجال التنافسي لكن تبقى بعض الظروف و العوامل السائدة حاجزا وراء الوصول للمبتغى فمثلا:

*الصادرات في الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على النفط، و تحصل من ذلك على إيرادات مقومة بالدولار، أما واردات الجزائر فتتحصل عليها من دول مختلفة، و تدفع ثمنها بعملات مختلفة مثلا الدولار ، الأورو و الين ، إلا أن نسبة كبيرة من واردات الجزائر يتم تسديد ثمنها بالأورو.و كما نعلم فإن أسعار الصرف متذبذبة .

*ضعف سياسة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب القوانين و العراقيل المفروضة .

*ضعف القدرة الشرائية للمواطن بسبب تدني الأجور و ارتفاع المستوى العام للأسعار

المتغيرات التي تم اعتمادها في الدراسة هي معطيات سنوية ابتداءا من شهر سنة 1970 إلى غاية سنة 20140. ويرجع السبب في أخذ البيانات من سنة 1970 إلى سنة 2010 لأننا ارتأينا أن تكون الدراسة إلى غاية أحدث فترة (ديسمبر 2010) و تكون لدينا بيانات أكثر من أجل الحصول على أفضل النتائج.

التعريف بمتغيرات الدراسة:

المتغيرات عبارة عن بيانات سنوية إبتداء من سنة 1970 إلى سنة 2014 إلى شهر أي أن حجم العينة المستعملة هي 45 مشاهدة.

المتغيرات مأخوذة من الموقع الالكتروني للبنك الدولي

المتغيرات المستقلة

1-المستوى العام للاسعار :

المعبرة عن الأسعار التي يدفعها المستهلكون بالنسبة المئوية السنوية ، و رمزنا لها بالرمز

PI و بعد ادخال اللوغاريتم يصبح رمزها LPI.

2-الصادرات:

المعبرة عن صادرات الجزائر من السلع و الخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ، رمزنا لها بالرمز EX، بعد ادخال اللوغريتم يصبح الرمز LEX

3-الاستثمار الاجنبي المباشر:

المعبرة عن صافي التدفقات الوافدة لميزان المفوعات من الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ، و رمزنا لها بالرمز IDE، و بعد ادخال اللوغاريتم يصبح LIDE.

4- متغيرة سعر الصرف الرسمي :

المعبرة عن سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي ، رمزنا لها بالرمز TGو بادخال اللوغاريتم يصبح رمزها LTG

5-مستوى دخل الفرد:

المعبرة عن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ،رمزنا لها بالرمز NPI و بادخال اللوغاريتم يصبح رمزها LNPI

المتغير التابع

6-مؤشر التنافسية "اجمالي الناتج المحلي للفرد" :

يعتبر مؤشر لمستوى المعيشة في الدولة بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي ، رمزنا لها بالرمز GDP و بعد ادخال اللوغاريتم يصبح LGDP

التمثيل البياني للبيانات

الشكل رقم 05:منحنى تطور صادرات الجزائر من السلع و الخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من سنة 1970 إلى سنة 2014.

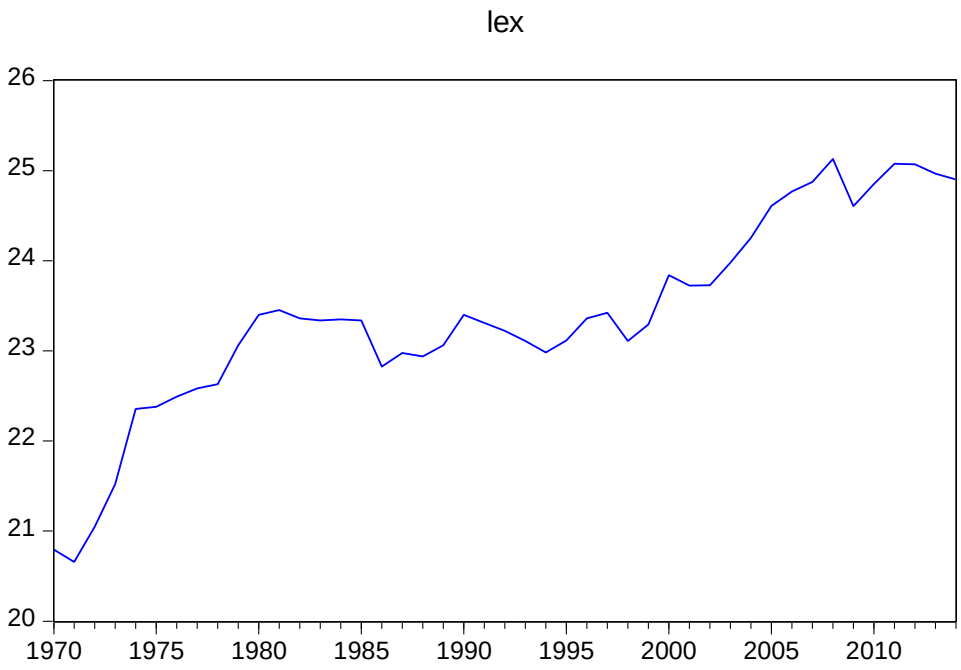

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج eviews9

الشكل رقم 06:منحنى تطور اجمالي الناتج المحلي للفرد بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي من سنة 1970 إلى سنة 2014.

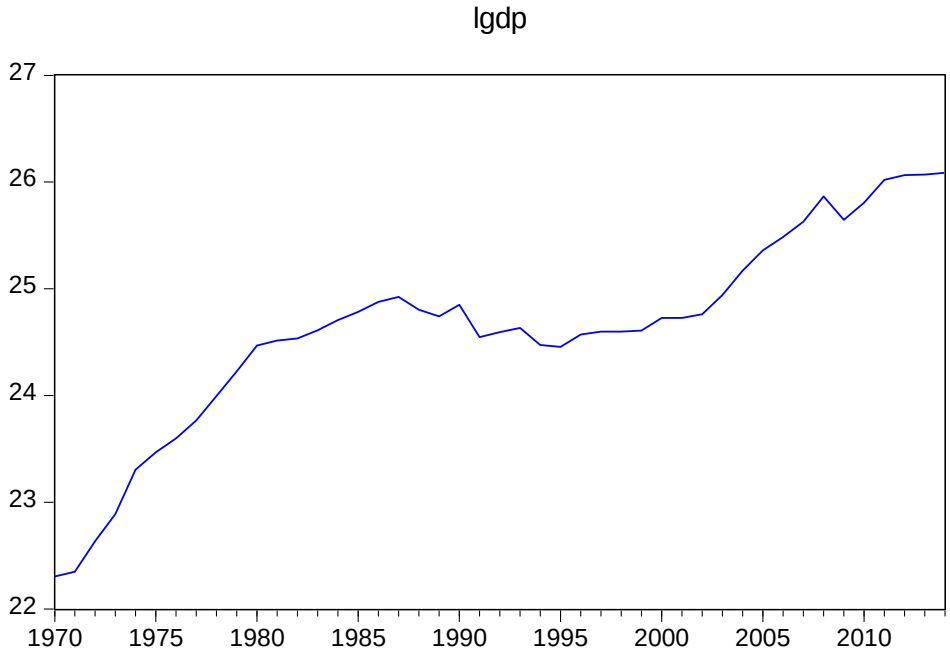

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews9

الشكل رقم 07:منحنى تطور التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من سنة 1970-2014.

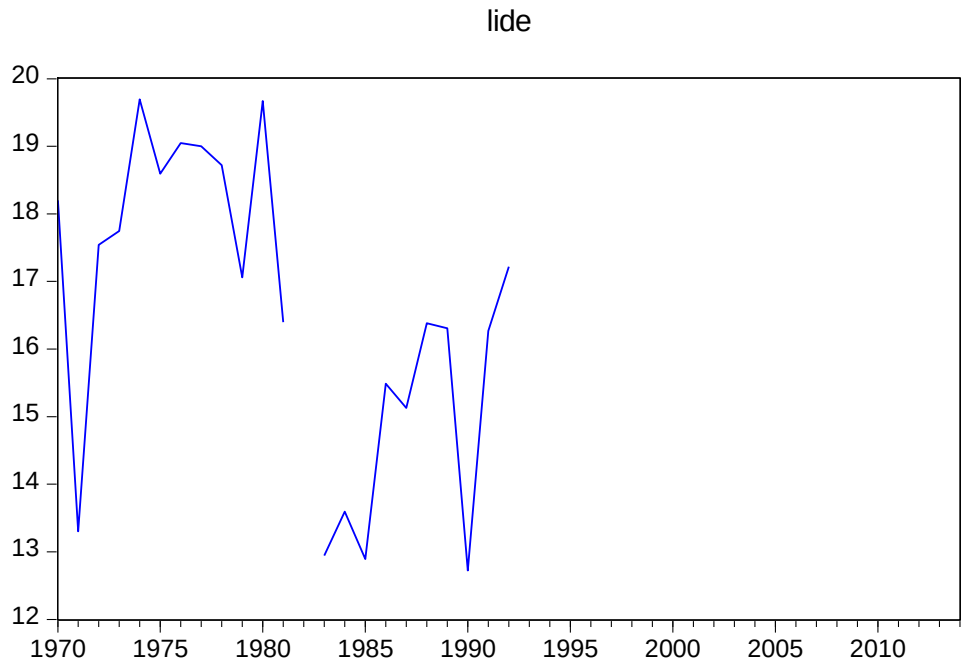

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews9.

الشكل رقم 08:منحنى تطور مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من 1970 إلى سنة 2014.

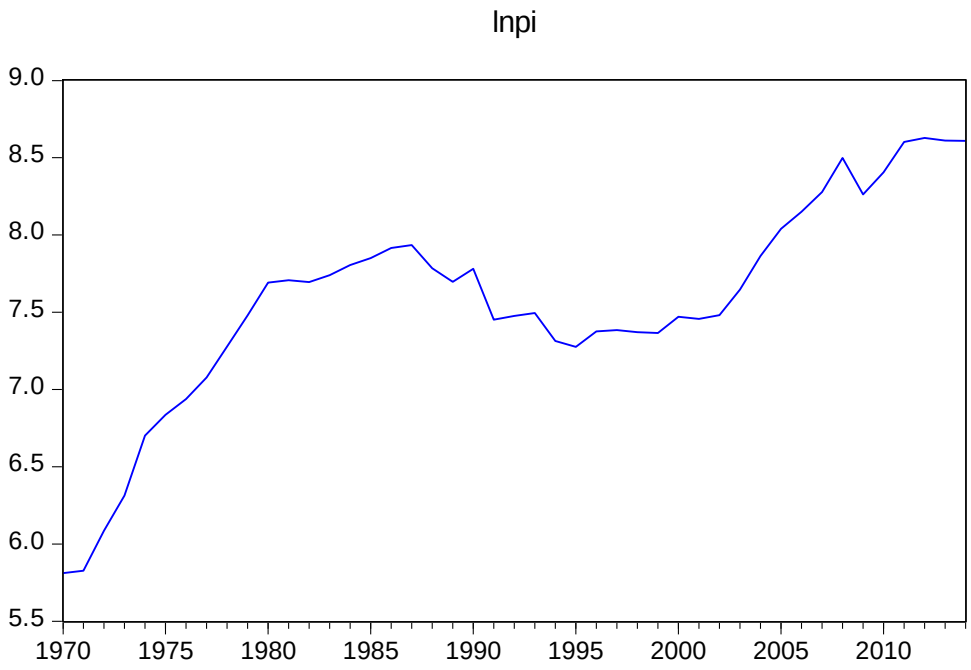

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews9

الشكل رقم 09:منحنى تطور المستوى العام للأسعار من سنة 1970 إلى سنة 2014.

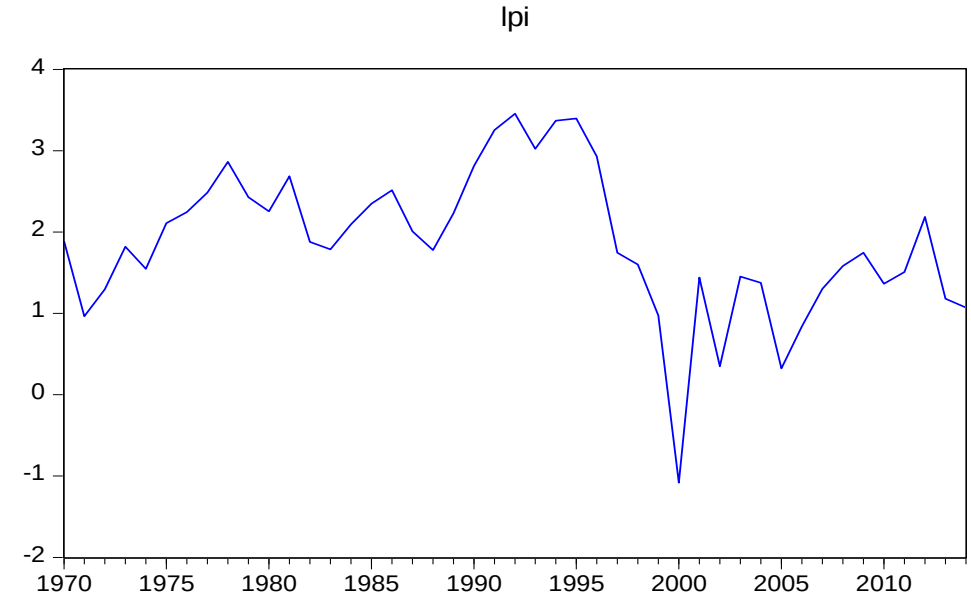

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج **eviews**

الشكل رقم 10:منحنى تطور سعر صرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي من سنة 1970 إلى سنة 2014.

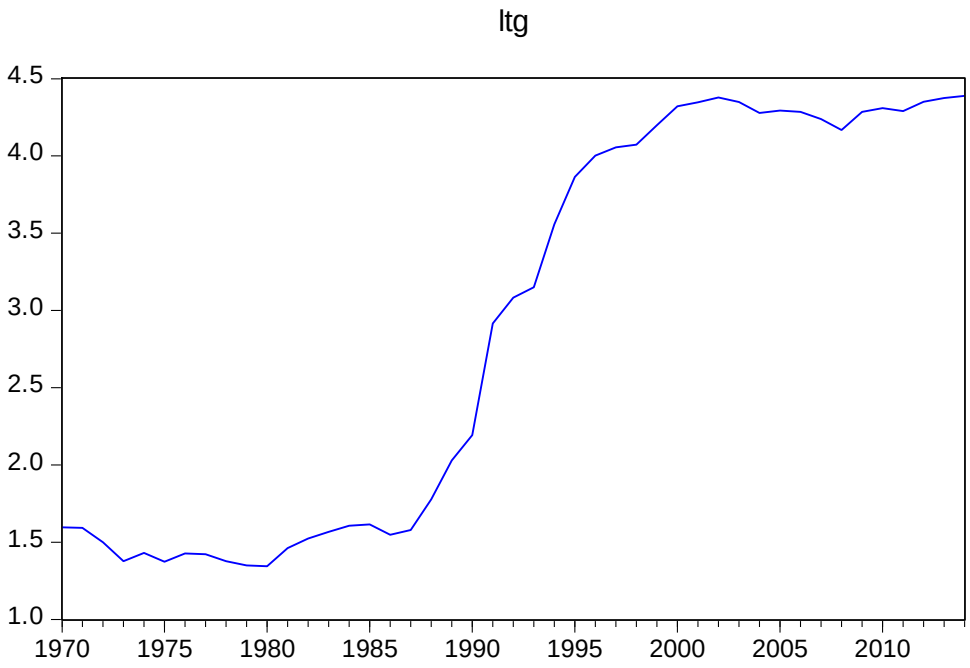

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews9

المطلب الثاني :اختبار الجذر الأحادي لمتغيرات الدراسة

إن أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، و إلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، سنستعمل اختبار « ADF » للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية

1-لوغاريتم مؤشر التنافسية "LGDP"

$$\Delta LGDP = \rho.LGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j.\Delta LGDP_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\Delta LGDP = \rho.LGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j.\Delta LGDP_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\Delta LGDP = \rho.LGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j.\Delta LGDP_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

2-لوغاريتم المستوى العام للأسعار" LPI"

$$\Delta LPI = \rho.LPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LPI_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\Delta LPI = \rho.LPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LPI_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\Delta LPI = \rho.LPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LPI_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

3-لوغاريتم الصادرات « Lex »

$$\Delta Lex = \rho.Lex_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta Lex_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\Delta Lex = \rho.Lex_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta Lex_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\Delta Lex = \rho.Lex_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta Lex_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

2- لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر "LIDE"

$$\Delta LIDE = \rho.LIDE_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LIDE_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\Delta LIDE = \rho.LIDE_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LIDE_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\Delta LIDE = \rho.LIDE_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LIDE_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

5-لوغاريتم سعر الصرف"LTG "

$$\Delta LTG = \rho.LTG_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LTG_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\Delta LTG = \rho.LTG_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LTG_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\Delta LTG = \rho.LTG_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LTG_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

6-لوغاريتم مستوى دخل الفرد" LNPI"

$$\Delta LNPI = \rho.LNPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LNPI_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\Delta LNPI = \rho.LNPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LNPI_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\Delta LNPI = \rho.LNPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j .\Delta LNPI_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

حيث أن Δ هي تفاضل المتغيرة

اختبار ADF يرتكز على الفرضيات التالية:

$H_0=\Phi_j=1$

$H_1= \Phi_j<1$

1-قبول الفرضية العدمية H_0 معناه وجود الجذر الأحادي، و منه السلسلة الزمنية غير مستقرة، بتقديرΦ_j في النماذج الثلاثة. فإننا نحصل علىΦ_j. t التي تخضع لتوزيع ستودنت، فإذا كانت Φ_j. t القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت الجدولية، فإننا نقبل الفرضية H_0. أي يوجد جذر أحادي.

2 - و أما إذا كانت Φ_j. t أصغر من إحصائية ستودنت الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، و منه فإن السلسلة مستقرة.

سنقوم باختبار استقرارية السلاسل السابقة الذكر باستعمال برنامج eviews 9 و نتحصل على النتائج التالية :

الجدول رقم (22): اختبار "ADF" من الدرجة صفر لجميع المتغيرات.

المتغيرات	نوع النموذج	درجة التأخير	القيم المحسوبة	الاحتمال	القيم الجدولية عن مستويات المعنوية		
					%1	%5	%10
LGDP	01	09	1.362493	0.9986	-3.588509	-2.929734	-2.603064
	02	9	-0.318501	0.9876	-4.180911	-3.515523	-3.188259
	03	09	3.022697	0.9991	-2.618579	-1.948495	-1.612135
LPI	01	09	-2.036759	0.2706	-3.588509	-2.929734	-2.603064
	02	09	-2.145285	0.5071	-4.180911	-3.515523	-3.188259
	03	09	-1.377544	0.1540	-2.618579	-1.948495	-1.612135
LEX	01	09	-0546857	0.8718	-3.588509	-2.929734	-2.603064
	02	09	-1.939967	0.6169	-4.180911	-3.515523	-3.188259
	03	09	0.487995	0.1866	-2.618579	-1.948495	-1.612135
LIDE	01	09	-1.131134	0.6951	-3.588509	-2.929734	-2.603064
	02	09	-2.202133	0.4766	-4.180911	-3.515523	-3.188259
	03	09	-0.546565	0.4746	-2.618579	-1.948495	-1.612135
LTG	01	09	-0.322995	0.9129	-3.588509	-2.929734	-2.603064
	02	09	-2.543099	0.3071	-4.198503	-3.523623	-3.192902
	03	09	0.890022	0.8970	-2.619851	-1.948686	-1.612036
LNPI	01	09	0.129568	0.9645	-3.588509	-2.929734	-2.603064
	02	09	-0.847029	0.9530	-4.180911	-3.515523	-3.188259
	03	09	1.986522	0.9876	-2.618579	-1.948495	-1.612135

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج" EVIEWS 9"

النموذج الأول: مع ثابت

النموذج الثاني :مع ثابت و اتجاه

النمزذج الثالث:بدون ثابت أو اتجاه

أول ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (22) درجة التأخير والتي حددت تلقائيا بالبرنامج وفق معيار Schwarz في مختلف مراحل الدراسة التطبيقية.

كما يظهر من خلال الجدول أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية 1%،5% و10% . كما يظهر احتمال وجود الجذر الأحادي عند جميع هذه المستويات، و هذه النتائج تظهر جليا في النماذج الثلاثة ومنه يتم قبول الفرضية العدمية، فكل المتغيرات المدروسة غير مستقرة، و لإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة الأولى.

جدول رقم23: اختبار ADFمن الدرجة الأولى لجميع المتغيرات

المتغيرات	نوع النموذج	درجة التأخير	القيم المحسوبة	الاحتمال	القيم الجولية عند مستويات المعنوية		
					%1	%5	%10
ΔLGDP	01	09	-6.375517	0.0000	-3.592462	-2.931404	-2.603944
	02	09	-6.819505	0.0000	-4.186481	-3.518090	-3.189732
	03	09	-5.544447	0.0000	-2.619851	-1.948686	-1.612036
ΔLPI	01	09	-6.205294	0.0000	-3.592462	-2.931404	-2.603944
	02	09	-6.198627	0.0000	-4.186481	-3.518090	-3.189732
	03	09	-6.281500	0.0000	-2.619851	-1.948686	-1.612036
ΔLEX	01	09	-7.671530	0.0000	-3.592462	-2.931404	-2.603944
	02	09	-7.672260	0.0000	-4.186481	-3.518090	-3.189732
	03	09	-7.418954	0.0000	-2.619851	-1.948686	-1.612036

ΔLIDE	01	09	-8.187885	0.0000	-3.592462	-2.931404	-2.603944
	02	09	-8.105768	0.0000	-4.186481	-3.518090	-3.189732
	03	09	-8.159844	0.0000	-2.619851	-1.948686	-1.612036
ΔLTG	01	09	-3.933412	0.0040	-3.592462	-2.931404	-2.603944
	02	09	-3.918068	0.0196	-4.186481	-3.518090	-3.189732
	03	09	-3.500094	0.0008	-2.619851	-1.948686	-1.612036
ΔLNPI	01	09	-6.412132	0.0000	-3.592462	-2.931404	-2.603944
	02	09	-6.431731	0.0000	-4.186481	-3.518090	-3.189732
	03	09	-5.824464	0.0000	-2.619851	-1.948686	-1.612036

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews 9

من خلال الجدول رقم (23) يتضح أن احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم و بالتالي يتم رفض الفرضية H_0، كما نلاحظ أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية 1%،5% و10%. و احتمال وجود الجذر الأحادي معدوم عند جميع مستويات المعنوية، ومنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، و هذه النتائج تحققت عند النماذج الثلاثة و بالتالي كل المتغيرات المدروسة :مؤشر التنافسية ، التضخم، الصادرات، الاستثمار الاجنبي المباشر و مستوى دخل الفرد مستقرة

و نلاحظ من خلال النتائج أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% و 10% بالنسبة لمتغيرة سعر صرف في النموذج الثاني ،أما بالنسبة للنموذج الأول و الثالث فعند جميع مستويات المعنوية نجد أن القيم المحسوبة أصغر من الجدولية و منه يتم قبول الفرضية البديلة و القول بأن السلسلة مستقرة .

المطلب الثالث:اختبارات السببية

لاختبار العلاقة السببية (Granger) نستعمل الفرضيتين التاليتين:

*يكون المتغيرين (Y_t) و(X_t) مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطيع رفض كل من الفرضيتين.

*تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تم قبول الفرضيتين H_0، H_1 معاً.

*إذا تم رفض H_0وقبول H_1 نقول تكون هناك علاقة سببية بين المتغيرين وتكون هذه العلاقة من تفاضل المتغير الأول (Y_t) إلى تفاضل المتغير الثاني (X_t).

***اختبار العلاقة السببية** Granger Causality in VAR Model **بين GDP و بقية المتغيرات**

الجدول رقم 24: نتائج اختبار السببية لجرانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 02/24/17 Time: 08:22
Sample: 1970 2014
Included observations: 43

Dependent variable: LGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LEX	0.230072	2	0.8913
LPI	0.190005	2	0.9094
LNPI	1.869133	2	0.3928
LTG	3.307258	2	0.1914
LIDE	12.48156	2	0.0019
All	20.42523	10	0.0255

المصدر :من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews

تشير نتيجة الاختبار في الجدول أعلاه: و ذلك عند درجة التأخير المختارة "2" إلى وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و GDP و أوضح الاختبار إلى أن هذه العلاقة تبادلية أي في الاتجاهين، أما بالنسبة لباقي المتغيرات أشار الاختبار إلى عدم وجود علاقة سببية بينها و بين GDP

فيتضح من خلال ما سبق أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون له أثر مباشر على إجمالي الناتج المحلي للفرد GDPأما باقي المتغيرات فسيكون تأثيرها بطريقة غير مباشرة .

المطلب الرابع :تقدير دوال استجابة النبضة

تم تقدير دوال رد الفعل أو ما يعرف بدوال الاستجابة من خلال نموذج VAR لقياس و تحليل مدى تأثر GDP بالمتغيرات الأخرى، و المدى الزمني الذي تستغرقه حتى يتلاشى أثرها، و ذلك خلال مدى زمني يتراوح بين سنة و عشر سنوات، الأمر الذي يعكس التفرقة بين الأجلين القصير و الطويل.

الشكل رقم 11: دالة استجابة GDP للصادرات

Response to Cholesky One S.D. Innovations

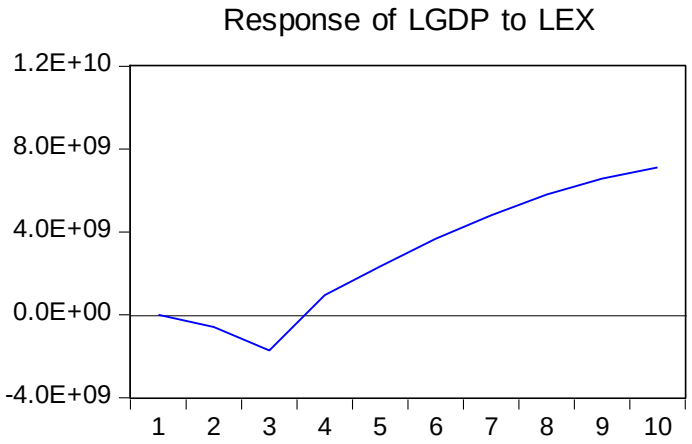

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews

الصادرات كان لها أثر موجب في اجمالي الناتج المحلي للفرد خلال كل السنوات ، ما عدا السنوات الثلاثة الأولى ، و ذلك يعني أن الزيادة في تدفقات الصادرات تؤدي إلى ارتفاع اجمالي الناتج المحلي للفرد بما يتناسب مع طبيعة العلاقة بين المتغيرين ، فمداخيل الصادرات تلاشى أثرها السلبي بعد الفترة الثالثة ليتحول إلى أثر ايجابي

كلما ارتفع معدل الصادرات اعتبر شيء ايجابي للناتج المحلي و لإقتصاد الدولة ككل .

الشكل رقم 12 :دالة استجابة GDP للاستثمار الأجنبي المباشر

Response to Cholesky One S.D. Innovations

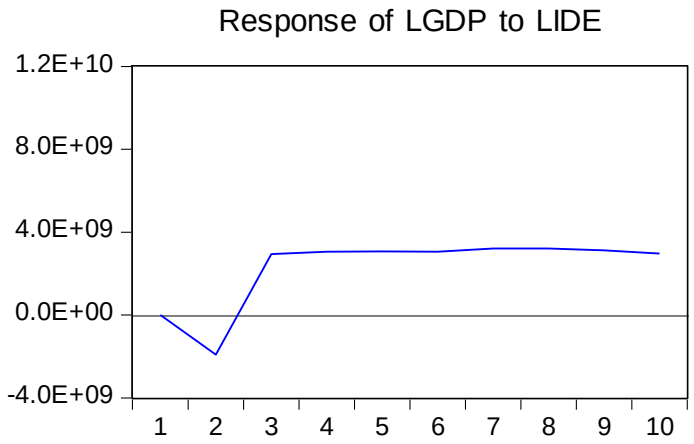

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews

تشير النتائج إلى أن رد فعل GDP للاستثمار الأجنبي المباشر كان سالب خلال الفترة الأولى و الثانية ثم أصبح موجبا خلال السنوات الأخرى و يفسر ذلك بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تعزيز القدرة التنافسية للبلد فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعبه دورا مهما في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات.

الشكل رقم 13: دالة استجابة GDP لمستوى دخل الفرد

Response to Cholesky One S.D. Innovations

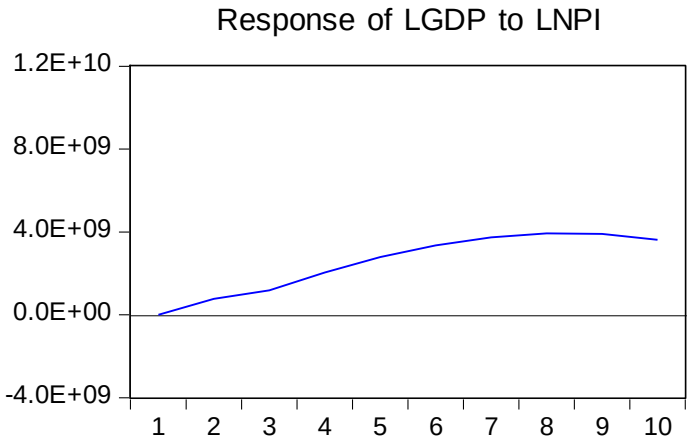

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews

في نفس الاطار كانت دالة الاستجابة للتنافسية عن كل مقدار انحراف معياري لمستوى دخل الفرد ايجابيا وأكثر استجابة مقارنة بالمتغيرات الأخرى ، فارتفاع مستوى الدخل لدى الفرد يحسن من مستواه المعيشي و يرفع من قدراته الشرائية .

الشكل رقم 14: دالة استجابة GDP لسعر الصرف

Response to Cholesky One S.D. Innovations

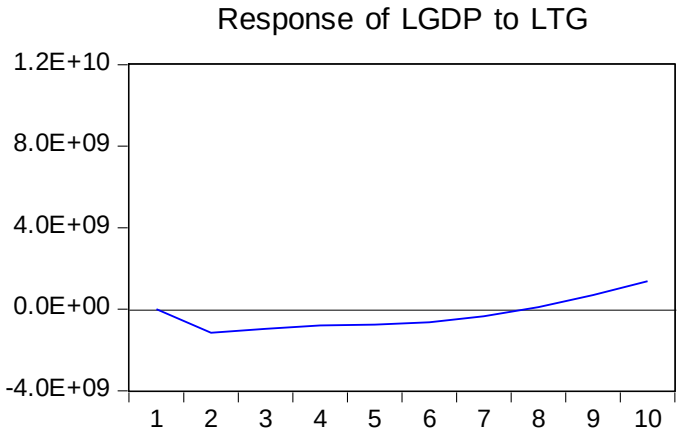

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews

ما نلاحظه من خلال الشكل أن معامل التنافسية يستجيب لسعر الصرف في الأجل الطويل حيث أن مقدار زيادة وحدة واحدة لسعر الصرف ينجم عنه استجابة قريبة من الواحد في الأجل الطويل مما يفسر مرونة استجابة نسبيا و هذا أمر متوقع لأن سعر الصرف يلعب دورا مهما في النشاطات الإقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدولة سواء في النشاط التجاري أو الإستثماري و هو محور السياسة النقدية فمن خلاله يمكن تحقيق معدلات في التضخم و النشاط الاقتصادي و ميزان المدفوعات و يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد حيث كلما إنخفض سعر الصرف أدى إلى إرتفاع تنافسية البلد .

أما في الأجل القصير فالإستجابة تقريبا تساوي الصفر مما يعني أن التنافسية تستغرق وقت للاستجابة لسعر الصرف

الشكل رقم 15: دالة استجابة GDP للمستوى العام للأسعار

Response to Cholesky One S.D. Innovations

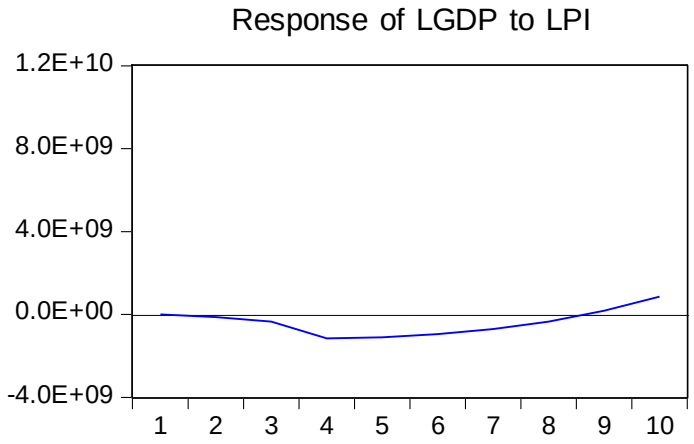

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews

بالنسبة لمتغير المستوى العام للأسعارنلاحظ تنوع ردة الفعل بين السالبة و الصفرية خلال سنوات ،فقدكانت الاستجابة صفرية في الأجل القصير خلال الفترتين الأولى و الثانية تقريبا ،ثم أصبحت سلبية .و هذا نتيجة للتأثير السلبي للمستوى العام على التنافسية كما نعلم أن ارتفاع أسعار السلع و الخدمات يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود و ينتج عن ذلك ركود في السوق بين البائعين و المشترين أما في الأجل الطويل أصبح تأثيرها إجابي.

نتائج تقدير مكونات التباين:

يهتم تحليل التباين بمعرفة نسبة التباين أو الاختلاف فهو يعكس مدى مسؤولية كل متغير عن التغيرات التي يشهدها مؤشر التنافسية GDP

الشكل رقم 16:تقدير مكونات التباين لجميع المتغيرات في المدى القصير

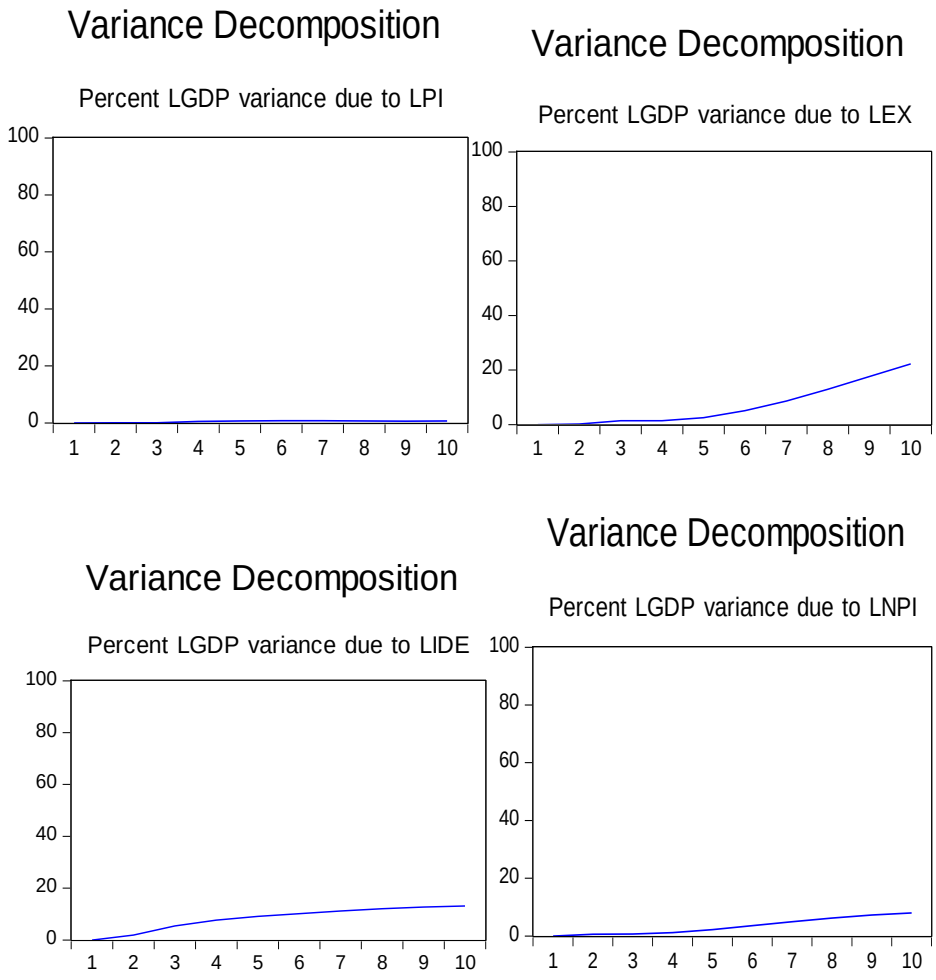

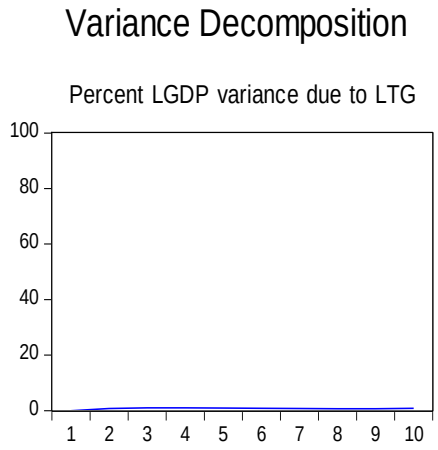

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج eviews

نلاحظ من خلال تحليل التباين أن الصادرات تساهم بحوالي 20% من التغيرات في مؤشر التنافسية في المدى الطويل، ويليها الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يساهم بحوالي 15% إبتداء من المدى القصير إلى الطويل، و بعدها تأتي مساهمة مستوى دخل الفرد فهي جد منخفضة في المدى القصير و لكن ارتفعت في المدى الطويل إلى حوالي 10%.

أما متغيرة سعر الصرف و المستوى العام للأسعار فمساهمتها تكاد تكون منعدمة في المدى القصير .

الشكل رقم 17: تقدير مكونات التباين في المدى الطويل

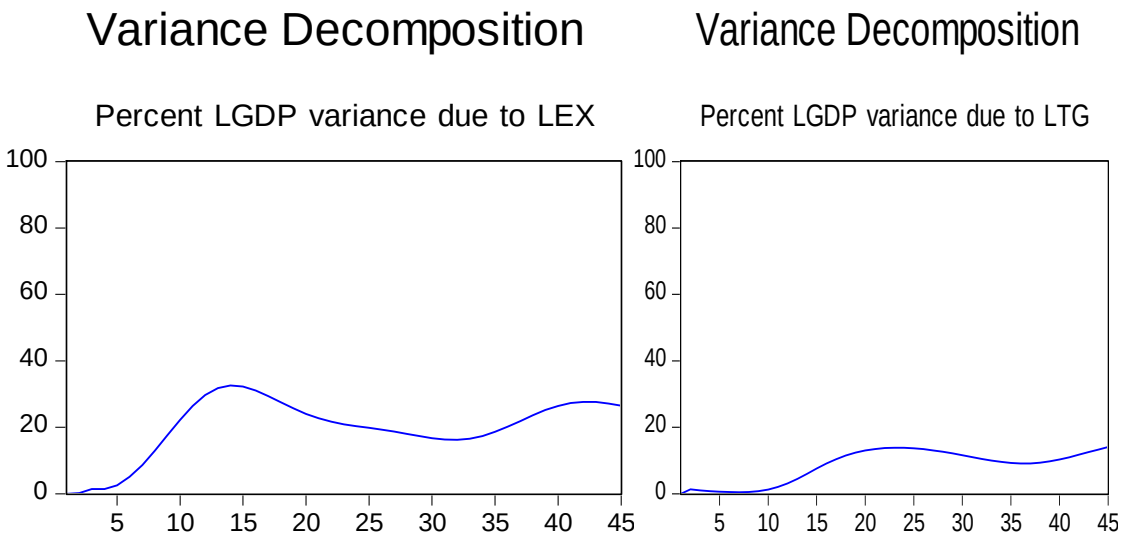

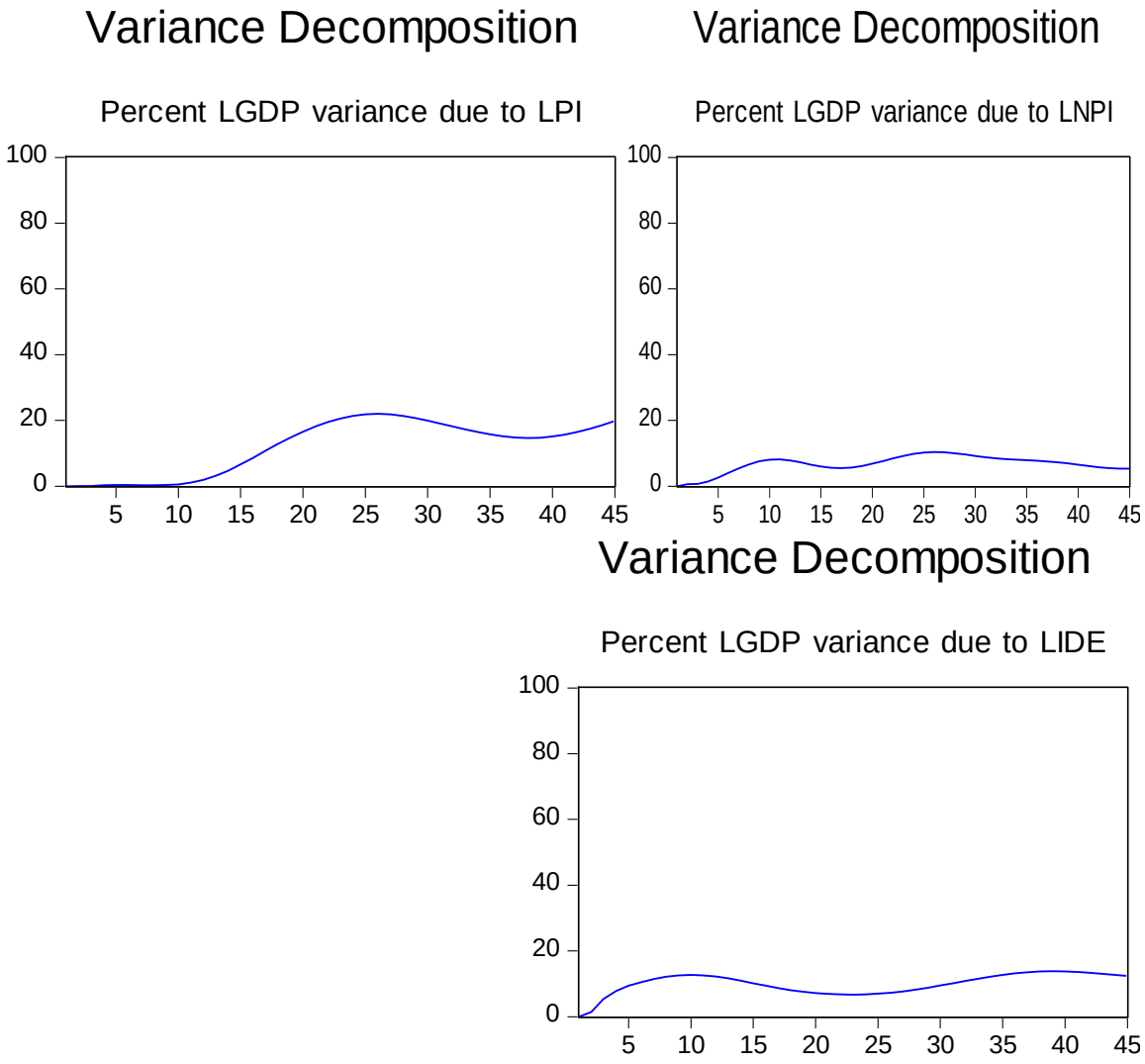

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج **eviews**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن كل المتغيرات تساهم في تغيرات القدرة التنافسية في المدى الطويل على سبيل المثال الصادرات وصلت مساهمتها إلى حوالي 35% و المستوى العام للأسعار بحوالي 20% ، أما الاستثمار الأجنبي و سعر الصرف فبلغت مساهمتهما في المدى الطويل حوالي 15% و يليها في الأخير مستوى دخل الفرد بحوالي 10%.

خاتمة الفصل الرابع

تطرقنا في هذا الفصل إلى استعراض السلاسل الزمنية، أدبيات التكامل المتزامن بما في ذلك مفهومه و شروطه و أيضا اختبارات التكامل المتزامن، و في الأخير مفاهيم حول نموذج تصيح الخطأ و اختبارات السببية.

ثم قمنا بدراسة قياسية حيث اختبرنا اسقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة باستخدام نموذج ديكي فولر المطور و وجدنا كل السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى و قمنا باختبار السببية لجرانجر فوضحنا العلاقة بين المتغيرات ،بعد ذلك قدرنا دوال استجابة النبضة وحاولنا تحليل مكونات التباين باستعمال نموذج Var و إعتمدنا في الدراسة على برنامج eviews في معالجة البيانات و توصلنا إلى أن GDP يتأثر بنسبة كبيرة بتدفقات الصادرات أولا ثم الاستثمار الأجنبي المباشر و في الأخير مستوى دخل الفرد في المدى القصير و بكل المتغيرات في المدى الطويل.

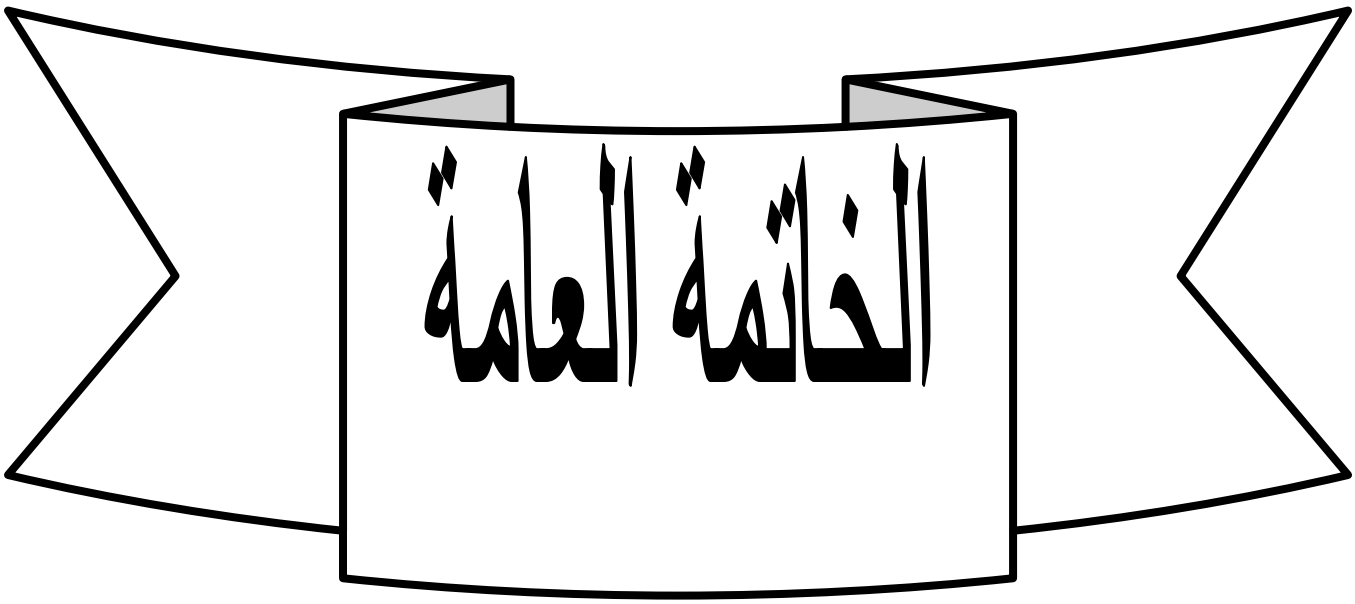
الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

أدت التغيرات العالمية المتسارعة الوتيرة إلى تغيير النمط الإقتصادي الذي أصبح يرتكز على حرية التجارة و إلغاء القيود الجمركية، مما زاد من حدة المنافسة الدولية و مختلف الأنشطة الإقتصادية في أرجاء العالم.

فأصبحت الدول تبحث عن الطرق و الأساليب الجديدة و الفعالة لإكتساب حصص دائمة في الأسواق الدولية و ذلك بإكساب منتجاتها ميزات خاصة و بأسعار تنافسية مقبولة.

فكل دولة تسعى لرفع مستوى معيشة أفرادها أصبحت بالنسبة لها التنافسية أمرا حتميا لا مفر منه ، فعلى هذه الدول لاحتلال مكانة دولية مهمة تحسين وضعيتها في مؤشرات التنافسية .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة، فبالعمل و مواصلة الإصلاحات على غرار الدول التي حققت نجاحا في المجال التنافسي، تضمن نجاحا مستقبليا و اندماجا في الإقتصاد العالمي.

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول :

و كان بعنوان عموميات حول التنافسية حيث عرضنا فيه ماهية التنافسية من تعريف و مستويات ، أنواع و عوامل مؤثرة.... واستراتيجيات. بالإضافة إلى المؤشرات الجزئية و الموسعة للتنافسية .

الفصل االثاني :

تطرقنا فيه إلى عموميات حول الإقتصاد الجزائري حيث تم عرض التطور التاريخي الذي مر به الاقتصاد الجزائري و أهم الإصلاحات الإقتصادية التي مر بها و كذلك إمكانيات و خصائص هذا الإقتصاد.

الفصل الثالث:

و قسمناه إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول تحدثنا فيه عن إندماج الاقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي و المبحث الثاني وضحنا فيه مسار الإقتصاد الجوائري في الألفية الثالثة و في المبحث الأخير حاولنا توضيح و تحليل القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري

الفصل الرابع:

و هو اخر فصل تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول السلاسل الزمنية و إختبارات الإستقرارية و أدبيات التكامل المتزامن، ثم قمنا بدراسة قياسية حيث قمنا باختبار اسقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة و قمنا باختبار السببية ثم تقدير دوال استجابة النبضة و مكونات التباين باستعمال نموذج Var و إعتمدنا في الدراسة على برنامج eviews في معالجة البيانات.

اختبار الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الأولى :و التي تنص على أن كل من الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوى العام للاسعار و مستوى دخل الفرد و سعر الصرف تؤثر في القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري يمكن القول بصحة هذه الفرضية فدوال الاستجابة التي قمنا بتقديرها أثبتت تأثير هذه المتغيرات على القدرة التنافسية في المديين الطويل و القصير إما سلبيا أو ايجابيا.

بالنسبة للفرضية الثانية و التي تنص على أن كل المتغيرات من سعر الصرف و المستوى العام للأسعار و مستوى دخل الفرد و الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات تساهم بنفس النسبة في القدرة التنافسية يمكن القول بأنها غير صحيحة فوجدنا من خلال تحليل مكونات التباين بأن فقط متغيرة الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر و مستوى دخل الفرد يساهم على الترتيب في القدرة التنافسية و بنسب متقاربة في المدى القصير و لكن مختلفة تماما عن نسب مساهمة سعر الصرف و المستوى العام للأسعار و التي تكاد تكون معدومة في المدى القصير ، أما

في المدى الطوي فإن كل المتغيرات تساهم في التغيرات التي تحدث في القدرة التنافسية فيظهر تأثير الصادرات بنسبة كبيرة أولا ثم المستوى العام للأسعار و يليها الاستثمار الأجنبي و سعر الصرف و في الأخير مستوى دخل الفرد .

نتائج البحث:

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري.
- كل المتغيرات "سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر ، المستوى العام للأسعار و مستوى دخل الفرد ، الصادرات " تؤثر في القدرة التنافسية و هذا التأثير تنوع بين الاجابي و السلبي.
- كل المتغيرات "سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر ، المستوى العام للأسعار و مستوى دخل الفرد ، الصادرات " تساهم في التغيرات التي تحدث في القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني في المدى الطويل أما في المدى القصير فيظهر التأثير بنسبة أكبر للصادرات و يليها الاستثمار الأجنبي المباشر و دخل الفرد.
- القدرة التنافسية تتأثر بشكل كبير بالصادرات فارتفاع حجم التدفقات من الصادرات يساهم بشكل أكبر في زيادة المداخيل الوطنية و التي يمكن استثمارها في خلق مؤسسات جديدة و جلب استثمارات أجنبية مباشرة مما يؤدي إلى زيادة نسبة الانتاج بجودة عالية و تكنولوجية متطورة ينافس المنتجات العالمية .

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال نتائج البحث يمكننا تقديم بعض المقترحات و التوصيات نذكرها فيما يلي:

- ✓ الاهتمام الأكثر بدعم الاستثمار الأجنبي المباشر و الحد من العراقيل التي يواجهها لما له من فوائد في تعزيز القدرة التنافسية ، فهو يلعبه دورا مهما في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات.
- ✓ ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل و ذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية و مالية وخدمية، يساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط.
- ✓ استغلال التدفقات المالية المتأتية من الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي لتحقيق تنمية اقتصادية.
- ✓ إصلاح و تعديل القوانين الاقتصادية
- ✓ الرفع من مستوى الدخل الفردي من أجل زيادة القدرة الاستهلاكية للمواطن وضخ الطلب على المنتجات فيزيد العرض و يتحرك الاقتصاد.
- ✓ خلق عدد كبير من المشاريع التنافسية .

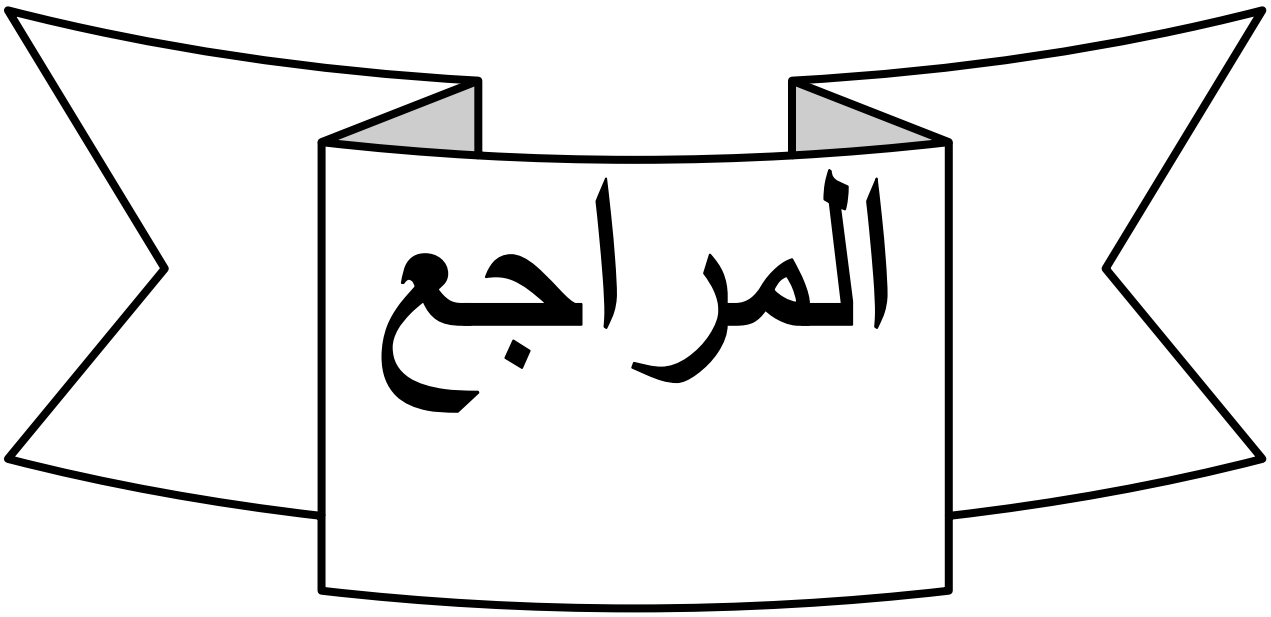
المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

1-أحمد هني ،"اقتصاد الجزائر المستقلة "،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1993.

2-محمد بلقاسم حسن بهلول،"سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الاول،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1999.

3- مدني بن شهرة ،"سياسة الإصلاح الاقتصاي في الجزائر و المؤسسات المالية" ، مطبعة دار هومه، الجزائر،2008.

4- بلعزوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.

5- مكيد علي، " الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.

6-عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،" الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

المذكرات:

1-لريبي محمد،|سفير لخضر،"الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على الاقتصاد الجزائري"،(مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس غير منشورة)،كلية علوم اقتصادية ،جامعة سعيدة،2009/2008.

2-دراوسي مسعود،"السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1990"،(اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة)،جامعة الجزائر ،2006/2005.

3- طريق صدار مسعودة ،"مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائرمن خلال المؤسسات العمومية الاقتصادية الفترة 2005/1980"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي غير منشورة)،جامعة الجزائر ،2009/2008.

4- عيسى مقليد،"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باتنة،2008/2007 .

5- علي حمزة، "فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

6- كاكي عبد الكريم،"أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة) تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية ،2010-2011.

7- عياش بولحية،"دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائرللفترة الممتدة ما بين 2001-2004"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع التحليل الاقـصادي غيرمنشورة)،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر(3)،2010-2011.

8- زوين ايمان،"دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة 2010-2011.

9- بن عزرين عز الدين،"دور السياسات الصناعية في ايجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجسيتير في العلوم الاقتصاديةغير منشورة)،جامعة بسكرة،2011./2012

10- أسماء رومان،"دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية2007-2013 "،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة -الماستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)،تخصص مالية و إقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر-بسكرة،2013-2014.

11- حجاج عبد الرؤوف،"الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية : مصادرها و دور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات غير منشورة)،جامعة سكيكدة، 2006./2007

12- عمار بوشناف, الميزة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ،غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002.

13- زكية بوسعد،"أثر برامج تقليص العمال على الكفاءات في المؤسسة العمومية الإقتصادية دراسة حالة : مؤسسة مطاحن الأوراس-باتنة-"،(مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة)، تخصص تنظيم الموارد البشرية، جامعة باتنة،200814/2007.

- عثمان بودحوش،" تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية- حالة شركة اسمنت عين الكبيرة "،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة) تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات ،غير منشورة،جامعة سكيكدة ،2008/2007.

15- سلطاني محمد رشدي،"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر: واقعه،أهميته و شروط تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة"،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستيرغير منشورة)،علوم تجارية،جامعة المسيلة،2005-2006.

16- حباينية محمد،" دور رأسمال الهيكلي في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة) ،جامعة الجزائر،2011-2012.

17- كلثوم كبابي،"التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر المغرب و تونس"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)،تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة ، 2008/2007.

18- دويس محمد الطيب، "براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات و الدول-حالة الجزائر"،(مذكرة لنيل شهادة الماجسيير في العلوم الاقتصادية غير منشورة) ،جامعة ورقلة ،2005.

19- عبد الحفيظي ابراهيم،"دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية"،(رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة) ، جامعة يوسف بن خدة ، 2008-2007.

20- سلامة نجاح،"تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر-1990-2012"،(مذكرة ماسترغير منشورة ،تخصص مالية و اقتصاد دولي)،جامعة بسكرة،2012-2013.

21- بولويز عبد الوافي ،"تقلبات الدولار و أثرها على الاقتصاد العالمي حالة الجزائر"،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية غير منشورة)، جامعة مستغانم،2010.

22- موري سمية، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية –دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات-مالية دولية- غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010.

23- بن مصطفى عبد القادر، " إدارة سعر الصرف و نظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010.

24- سعيد هتهات، " دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة قصدي مرباح، ورقلة ، 2006.

25- بن قدور علي، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي-دراسة حالة الجزائر-"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2005.

26- سلطاني محمد رشدي،"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر: واقعه،أهميته و شروط تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة"،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة)،علوم تجارية،جامعة المسيلة،2005-2006.

27- سي محمد كمال ، " التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د غير منشورة ، كلية العلوم الأقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2014/2013.

مقالات، مجلات و ملتقيات و التقارير:

1-بلمقدم مصطفى، أبو شعور راضية، "تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية"،مطبوعة ملتقى"، المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات"،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،14-15ديسمبر2004.

2- ساحل فاتح،شعباني لطفي،"اثار و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية،جامعة بومرداس 05/04/ديسمبر 2006.

3- الطيب الوافي، لطيفة بهلول،"آليات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري"،زرقة بحثية مقدمة في الملقى الدولي حول "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة سطيف، 13-14نوفمبر2006.

4- زايري بلقاسم،بن لحسن هواري، "تحليل بيئة الأعمال و تنافسية الاقتصاد الجزائري"،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:"المعرفة في الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية "، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا،28/27/نوفمبر2007.

5- خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02.

6- بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد27، جوان 2007.

7- الشارف عتو، "دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، السداسي الأول، 2009.

8- سمينة عزيزة،"الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة"،مجلة الباحث ،العدد2011،09.

9- حيان أحمد سلمان،" جدلية التنافسية الاقتصادية وجوهرها ومـؤشراتها في الاقتصاد السوري"، الاقتصادية الالكترونية، العدد 423، دمشق، 2009، ص 1 ، من الموقع الشبكي : http://www.iqtissadiya.com/print.asp?id=2636، تصفح يوم 2012/11/13، على الساعة 20:00.

10- نبيل بوفليح،"دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية"،العدد 2013،9.

11- نوري منير ، " تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة لاقتصادية "، مجلة شمال افريقيا ، العدد 04، جامعة شلف، الجزائر.

12- صالح العصفور ، " سياسات التنافسية "، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ، العدد125، يوليو 2012، السنة الحادية عشر.

13- نايف بن عبد الله السعدون،"محددات التنافسية"،النسخة الالكترونية من صحيفة الرياض اليومية،العدد15929،03فبراير2012،من الموقع الشبكي:
http://www.alriyadh.com/706658تصفح يوم 2015/12/25 على الساعة 18:55

14- محمد عدنان وديع،"القدرة التنافسية و قياسها "،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ،العدد الرابع و العشرون،ديسمبر 2003،السنة الثانية.

15- المرصد الوطني للتنافسية ،"التنافسية في الفكر الاقتصادي"،تموز2011،ص23 من الموقع الشبكي http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf تصفح يوم 2016/01/10. على الساعة 10:00.

16- ريحان شريف،هوام،"دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية -"،ص06 من الموقع الشبكي-https://articles.e-marifah.net/kwc/f?p=pay:2:0::::P2_ISN:335126تصفح يوم 2015/05/18 على الساعة 18:30.

17-عابد العبدلي، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007 .

18- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،"نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال العام 2014 "،صندوق النقد العربي، 2015.

عناوين إلكترونية :

1- http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=74155

تصفح يوم 2015/11/15 على الساعة 15:30.

2-http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar.pdf تصفح يوم 2016/08/02 على الساعة 17:00.

3-http://www.encc.org.eg/concept_ar.html

تصفح يوم 2012/12/21، على الساعة58: 18.

4- اقتصاد: الجزائر تحسن ترتيبها ب21 مركزا في تقرير التنافسية العالمي"،وكالة الانباء الجزائرية ،الخميس 2014/9/4 على الساعة 14:24، من الموقع الشبكيhttp://www.aps.dz/ar/economie/7461 تصفح يوم 2016/05/01 على الساعة 19:46

5-http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/1428/165365_1.pdf

تصفح يوم 2015/05/22 على الساعة .21:15

6http://www.arabicstat.com/index.php?option=comdocman&taskdocdetails&gid =81 تصفح يوم 2013/06/20 على الساعة .21:00

7- http://www.echoroukonline.com/ara/articles/215102.html تصفح يوم 2017/02/17 على الساعة13:00.

8-http://www.elkhabar.com/press/article/91534/#sthash.oylN3O5Y.dpbs تصفح يوم 2017/02/17 على الساعة 13:30.

9-http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Annee%202015.pdf تصفح يوم 2015/11/13 على الساعة .13:00

10- ar.knoema.com/atlas : //http تاريخ الزيارة 2016/04/29 على الساعة 18:00.

11-www.arab-api.org تصفح يوم 2016/05/07 على الساعة 20:30.

المراجع باللغة الأجنبية :

الكتب :

1- Ulrike Mayrhofer, « management stratégique », sans édition, éditions 5 .Bréal, France, 2007.

2-Claudio Araujo, Jean-François Brun, Jean-Louis Combes, « Econométrie », .Bréal éditions, paris, 2004.

3-Éric DOR , « Économétrie », Pearson Education,France,2004.

4- Catherine Benjamin,Isabelle Cadoret,Franck Martin,Nadine Herrard,Steven Tanguy, « Économétrie appliquée: méthodes, applications, corrigés »,1 édition, De Boeck & larcier s.a,2004.

مقالات و مجلات

1-Amnay Idir, « Dette extérieure algérienne 440 millions de dollars », in Quotidien elwatan, 01/10/2010.

2-Meziane Rabhi, « L'économie algérienne reste minée par la rente pétrolière », in Quotidien Liberté, 7 août 2008.

3- Abderrahmane Mebtoul,"Le dérapage du dollar et son impact sur l'économie algérienne" , in Quotidien36 elkhabar, 8 Août 2009.

4-Henri GRETHEN, La Compétitivité:Objectif de Politique Economique, Revue La Lettre de L'Observatoire de la Compétitivité, Luxembourg, n°:1, juin, 2004, :p 2, Sit Web :

http://www.odc.public.lu/publications/lettre_observatoire/lettre_odc_01.pdf, Consulté le: 21/12/2012, à 19:10.

5- karl AIGINGER, La Compétitivité des Entreprises: des Régions et des Payes, ,Revue La Vie Economique n°:3, 2008. sit web

http://www.lavieeconomique.ch/fr/editions/200803/pdf/Aiginger.pdf,Consulté le: 21/12/2012, à 19h:37.

6- Isabelle de Kerviler , « LA COMPÉTITIVITÉ : ENJEU D'UN NOUVEAU MODÈLE DE DÉVELOPPEMENT »

(Avis du Conseil économique, social et environnemental), JOURNAL ..OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, Mercredi 19 octobre 2011.

عناوين إلكترونية :

باللغة الفرنسية

http://samos.univparis1.fr/archives/membres/perraudin/ST/resumechap2.pdf-1 تصفح يوم 2013/12/15 على الساعة 13:00.

8- http://helene-hamisultane.voila.net/travaux/MCE.pdf تصفح يوم 2014/04/16، على الساعة 18:00.

باللغة الإنجليزية

1 http://economics.about.com/cs/economicsglossary/g/augmented.htm-1 تصفح يوم 2017/10/13، على الساعة 22:00.

2- http://ses.library.usyd.edu.au/bitstream/2123/4072/1/Thesis_Schmidt.pdf تصفح يوم 2014/07/07، على الساعة 09.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01:بيانات لمتغيرات الدراسة من سنة 1970 إلى سنة 2014

السنوات	GDP القيمة الحالية بالدولار الأمريكي	الصادرات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	مستوى دخل الفرد بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	المستوى العام للأسعار % سنويا	الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	سعر الصرف الرسمي عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي
1970	4,86E+09	1,074E+09	334,2596	6,6	-5,4E+07	4,93706
1971	5,08E+09	936367700	339,384	2,626642	417641,2	4,912638
1972	6,76E+09	1,383E+09	439,7311	3,656307	802668,9	4,480515
1973	8,72E+09	2,223E+09	551,4345	6,17284	397788,3	3,962495
1974	1,32E+10	5,119E+09	813,0499	4,699612	5316528	4,18075
1975	1,56E+10	5,241E+09	931,1056	8,230317	3711538	3,949408
1976	1,77E+10	5,86E+09	1031,303	9,430735	13018265	4,163825
1977	2,1E+10	6,415E+09	1185,511	11,98928	12091647	4,146758
1978	2,64E+10	6,732E+09	1447,618	17,52392	334914,6	3,9659
1979	3,32E+10	1,035E+10	1771,966	11,3486	11638686	3,853267
1980	4,23E+10	1,454E+10	2189,776	9,517824	30000000	3,83745
1981	4,43E+10	1,534E+10	2223,697	14,65484	0	4,315808
1982	4,52E+10	1,398E+10	2197,111	6,54251	0	4,592192
1983	4,88E+10	1,364E+10	2298,884	5,967164	0	4,7888
1984	5,37E+10	1,381E+10	2452,664	8,116398	2,7E+08	4,983375
1985	5,79E+10	1,366E+10	2567,496	10,48229	2,6E+08	5,0278
1986	6,37E+10	8,188E+09	2740,654	12,37161	6,07E+08	4,702317
1987	6,67E+10	9,526E+09	2790,475	7,441261	2,92E+08	4,849742
1988	5,91E+10	9,163E+09	2402,825	5,911545	2,8E+08	5,914767
1989	5,56E+10	1,037E+10	2202,558	9,304361	1,11E+09	7,608558
1990	6,2E+10	1,455E+10	2394,421	16,65253	1,07E+09	8,957508
1991	4,57E+10	1,331E+10	1721,582	25,88639	6,38E+08	18,47288
1992	4,8E+10	1,215E+10	1766,066	31,66966	8,82E+08	21,83608
1993	4,99E+10	1,088E+10	1797,542	20,54033	1,16E+09	23,34541
1994	4,25E+10	9,585E+09	1499,984	29,04766	1,84E+09	35,0585

47,66273	1,69E+09	29,77963	1444,908	1,094E+10	4,18E+10	1995
54,74893	2,64E+09	18,67908	1596,007	1,397E+10	4,69E+10	1996
57,70735	2,75E+09	5,733523	1611,962	1,489E+10	4,82E+10	1997
58,73896	2,3E+09	4,950162	1588,421	1,088E+10	4,82E+10	1998
66,57388	2,57E+09	2,645511	1580,958	1,304E+10	4,86E+10	1999
75,25979	1,5E+09	0,339163	1757,012	2,256E+10	5,48E+10	2000
77,21502	1,69E+09	4,225988	1732,959	2,009E+10	5,47E+10	2001
79,6819	1,5E+09	1,418302	1774,292	2,015E+10	5,68E+10	2002
77,39498	6,38E+08	4,268954	2094,893	2,596E+10	6,79E+10	2003
72,06065	8,82E+08	3,9618	2600,007	3,418E+10	8,53E+10	2004
73,27631	1,16E+09	1,382447	3102,037	4,871E+10	1,03E+11	2005
72,64662	1,84E+09	2,314524	3467,545	5,712E+10	1,17E+11	2006
69,2924	1,69E+09	3,673827	3939,56	6,353E+10	1,35E+11	2007
64,5828	2,64E+09	4,862991	4912,252	8,203E+10	1,71E+11	2008
72,64742	2,75E+09	5,734333	3875,822	4,853E+10	1,37E+11	2009
74,38598	2,3E+09	3,913043	4473,486	6,198E+10	1,61E+11	2010
72,93788	2,57E+09	4,521765	5447,404	7,758E+10	2E+11	2011
77,53597	1,5E+09	8,894585	5583,616	7,712E+10	2,09E+11	2012
79,3684	1,69E+09	3,253684	5491,614	6,966E+10	2,1E+11	2013
80,57902	1,5E+09	2,916406	5484,067	6,519E+10	2,14E+11	2014

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدول

قائمـــــــــــة المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء	أ
كلمة شكر و تقدير	ب
فهرس المحتويات	2-1
فهرس الجداول	4-3
فهرس الأشكال	6-5
فهرس الملاحق	07
المقدمة العامة	13-08
الفصل الأول: عموميات حول التنافسية	**52-14**
مقدمة الفصل الأول	15
المبحث الأول:ماهية التنافسية	26-16
المطلب الأول:مفهوم التنافسية	17-16
المطلب الثاني: مستويات التنافسية	20-17
المطلب الثالث:أنواع التنافسية و العوامل المؤثرة في التنافسية	24-20
المطلب الرابع :أهمية و محددات التنافسية	26-24
المبحث الثاني:البيئة التنافسية ، استراتيجيات التنافسية	32-26
المطلب الأول:البيئة التنافسية	31-26
المطلب الثاني: الاستراتيجية التنافسية	32-31
المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية و الجهات التي تعنى بقياسها	51-32
المطلب الأول: أهمية مؤشرات التنافسية	33-32
المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية	44-33
المطلب الثالث: الجهات التي تعنى بقياس التنافسية	51-44
خاتمة الفصل الأول	52
الفصل الثاني :عموميات حول الإقتصاد الجزائري	**79-53**
مقدمة الفصل الثاني	54
المبحث الأول : التطور التاريخي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1988/1962	65-55

المطلب الأول :وضعية الإقتصاد الجزائري قبل الإستقلال	56-55
المطلب الثاني : وضع إقتصاد الجزائر خلال الفترة 1979/1962	62-55
المطلب الثالث:الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1988/1980	65-62
المبحث الثاني : الإصلاحات الإقتصادية و الإنفتاح على اقتصاد السوق 1999/1989	74-65
المطلب الأول :التحول من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق	66-65
المطاب الثاني: الإصلاحات الإقتصادية وفق برنامج صندوق النقد الدولي	74-66
المبحث الثالث:إمكانيات الجزائر و خصائص إقتصادها	77-74
المطلب الأول : الإمكانيات الطبيعية ، الإقتصادية و البشرية للجزائر	75-74
المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد الجزائري	78-75
خاتمة الفصل الثاني	79
الفصل الثالث:تنافسية الإقتصاد الجزائري	113-80
مقدمة الفصل الثالث	81
المبحث الأول: إندماج الإقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي	87-82
المطلب الأول: مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة مقدمة العالمية للتجارة	84-82
المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرةالعربية الكبرى	85-84
المطلب الثالث: اتفاقية الشراكة الجزائرية –الأوروبية	87-85
المبحث الثاني: مسار الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة	93-87
المطلب الأول: وضعية الإقتصاد الجزائري قبل تطبيق البرنامج	88-87
المطلب الثاني: برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001 و برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005	92-88
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	93-92
المبحث الثالث: القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري	112-93
المطلب الأول : القدرات من حيث الصادرات و الاستثمار الأجنبي المباشر	97-93
المطلب الثاني : المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري	103-97
المطلب الثالث:المؤشرات الموسعة لتنافسية الاقتصاد الجزائري	108-103

المطلب الرابع : تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2011.	112 -108
خاتمة الفصل الثالث	113
الفصل الرابع: الدراسة القياسية	160-114
مقدمة الفصل الرابع	114
المبحث الأول: ماهية السلاسل الزمنية	125-115
المطلب الأول: تعريف السلسلة الزمنية، أنواعها و خصائصها	117-115
المطلب الثاني: تكامل السلاسل الزمنية و استقرارية السلاسل الزمنية	125-117
المبحث الثاني: أدبيات التكامل المتزامن	139-125
المطلب الأول:ماهية التكامل المتزامن	132-125
المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ و اختبارات السببية و نموذج الإنحدار الاتجاهي var	138-132
المبحث الثالث:دراسة قياسية لاختبار العلاقة بين مؤشر التنافسية و كل من متغيرة مستوى دخل الفرد، الاستثمار الأجنبي المباشر ، سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري، المستوى العام للأسعار ، و الصادرات	157-139
المطلب الأول :تقديم البيانات ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية	144-139
المطلب الثاني :اختبار الجذر الأحادي لمتغيرات الدراسة	149-144
المطلب الثالث:اختبارات السببية لجرانجر	150-149
المطلب الرابع: تقدير دوال استجابة النبضة و مكونات التباين	157-150
خاتمة الفصل الرابع	158
الخاتمة العامة	163-159
المراجع	173-164
الملاحق	176-174

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة و تحليل و قياس أثر بعض متغيرات الكلية للإقتصاد الجزائري و هي "سعر الصرف، الصادرات ، مستوى دخل الفرد، المستوى العام للأسعار ، الاستثمار الأجنبي المباشر" على اجمالي الناتج المحلي للفرد GDP و الذي اعتمدناه كمؤشر للتنافسية ،فتم الاستناد إلى الأسلوب القياسي لاختبار هذه العلاقة ،قمنا باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression Model " VAR " و في هذا الإطار تم استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار السببية بطريقة "جرانجر " للوقوف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات كما تم تحليل دوال استجابة النبضة (Impulse ResponseFunction)،بالإضافة إلى تحليل مكونات التباين Variance (Decomposition)

الكلمات المفتاحية :الاقتصاد الجزائري –التنافسية –المتغيرات الاقتصادية الكلية – VAR

Résumé

Cette thèse a pour objectif d'analyser et mesurer l'impact de quelques variables macroéconomiques de l'économie algérienne comme, «le taux de change, les exportations, le revenu par individu, le niveau général des prix, l'investissement direct étranger, »" sur le PIB par habitant ; ce dernier est utilisé comme variable proxy de la compétitivité. Pour ce faire, nous avons utilisé un modèle VAR (Vector Auto Regression Model) en passant par les tests de stationnarité et de Granger et l'analyse de la variance.

Mots clés: économie algérienne- compétitivité- variables macroéconomiques - VAR

Abstract

The objective of this PhD thesis is to analyze and measure the impact of some macroeconomic variables of the Algerian economy such as "exchange rate, exports, income per capita, general price level, foreign direct investment, "on GDP per capita, which is used as a proxy variable of competitiveness, using a Vector Auto Regression Model (VAR), with the Granger stationary tests and analysis of the variance.

Key words: Algerian economy - competitiveness - macroeconomic variables - VAR